المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع

المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢١

تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالى فى مصر

معرف الوثيقة الرقمى (DOI) : 10.21608/IJDJL.2021.100275.1119

الصفحات ٣٦٧ - ٤٢٦

أشرف إبراهيم عطية

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد، أكاديمية الشرطة، مصر

المراسلة: أشرف إبراهيم عطية، أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد - أكاديمية الشرطة.

البريد الإلكتروني: ashraf.attia@bue.edu.eg

تاريخ الإرسال: ٠٩ أكتوبر ٢٠٢١، **تاريخ القبول:** ٢٦ أكتوبر ٢٠٢١

نسق توثيق المقالة: أشرف إبراهيم عطية، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالى فى مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢١، صفحات (٣٦٧ - ٤٢٦).

International Journal of Doctrine, Judiciary, and Legislation

Volume 2, Issue 2, 2021

Enhancement of Financial Inclusion and Fintech: Opportunities and challenges A Presentation of Egypt's Experience in Financial Inclusion

DOI:10.21608/IJDJL.2021.100275.1119

Pages 367 - 426

Ashraf Ibrahim Attia

Police Academy

Correspondance : Ashraf Ibrahim Attia, Police Academy.

E-mail: ashraf.attia@bue.edu.eg

Received Date : 09 October 2021**, Accept Date :** 26 October 2021

Citation : Ashraf Ibrahim Attia, Enhancement of Financial Inclusion and Fintech: Opportunities and challenges A Presentation of Egypt's Experience in Financial Inclusion, International Journal of Doctrine, Judiciary and Legislation, Volume 2, Issue 2, 2021 (367-426).

الملخص

لقد بات تعزيز الشمول المالي يمثل واحدة من أهم مستهدفات الدول لتحقيق نهضتها واستقرارها المالي والاقتصادي، باعتباره سبيلاً حقيقيًا لدعوة كافة فئات المجتمع للدخول تحت مظلة الرعاية والدعم المصرفي، وبخاصة الفئات المستبعدة ماليًا من الحصول على الخدمات المالية. بل لقد غدا هذا المستهدف من أولويات استراتيجيات الدول لتحقيق التنمية المستدامة، ومنها مصر. ولقد كان لدخول التكنولوجيا المالية، عبر مختلف المؤسسات المالية وغير المالية، من خلال استخدام تقنيات الهواتف المحمولة وشبكة الانترنت، تأثيراته الايجابية على التوسع في وصول تلك الخدمات بسهولة ويسر وبأقل التكاليف.

ورغم رصد العديد من المعوقات والتحديات التى تواجه انتشار الشمول المالي، إلا أن بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام ٢٠١٧ تُظهر، لاسيما مع التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، تطورًا ملحوظًا في قاعدة المالكين لحسابات مصرفية ومحافظ هاتف محمول، مقارنة بعامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، الأمر الذي يعكس حقيقة الاهتمام بتعزيز وتفعيل استراتيجيات الشمول المالي، وبخاصة في الدول النامية، من خلال تفاعل الأفراد والشركات واقبالهم المتزايد للحصول على خدمة أو أكثر من الخدمات المالية المقدمة.

ولم تكن مصر بمعزل عن هذا المتجه، فلقد حرصت القيادة السياسية على توجيه القطاع المصرفي، برئاسة البنك المركزي، للعمل على دعم وتعزيز الشمول المالي في مصر من خلال طرح العديد من المبادرات واتخاذ المزيد من الخطوات الجادة لتحقيق هذا المستهدف، عبر الاستفادة من الفرص المتاحة ومحاولة التغلب على المعوقات، والتحديات القائمة، والتي مثلث أسبابًا فاعلة للاستبعاد المالي لشرائح متعددة من المجتمع المصري.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستبعاد المالي، التكنولوجيا المالية، الهواتف الذكية، التمويل الأصغر، الفرص والتحديات، النمو المالي.

Abstract

Promoting financial inclusion has become one of the most important goals of countries to achieve their renaissance and financial and economic stability, as a real way to invite all segments of society to enter under the umbrella of banking care and support, especially groups that are financially excluded from access to financial services. Rather, this target has become one of the priorities of countries' strategies to achieve sustainable development, including Egypt. The entry of financial technology, through various financial and non-financial institutions, from the crescent of the use of mobile phone technologies and the Internet, had positive effects on the expansion of access to these services easily and at the lowest costs.

Despite the monitoring of many obstacles and challenges facing the spread of financial inclusion, the data of the Global Financial Inclusion Index for the year 2017 shows a remarkable development in the base of owners of bank accounts and mobile phone wallets compared to the years 2011 and 2014, which reflects the fact of interest in promoting and

activating strategies of Financial inclusion, especially in developing countries, through the interaction of individuals and companies and their increasing demand for one or more of the financial services provided.

Egypt was not isolated from this trend. The political leadership was keen to direct the banking sector to work to support and enhance financial inclusion in Egypt by offering many initiatives and taking more serious steps to achieve this goal by taking advantage of the available opportunities and trying to overcome existing obstacles and challenges, which represented effective reasons for the financial exclusion of various segments of Egyptian society.

key words: Fintech, Financial Inclusion, Micro Finance.

المقدمة

منذ نهاية القرن الماضي ومع بداية القرن الحالي، شهد العالم بأسره إرهاصات بزوغ ما أطلق عليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[١]، وهو ما أفرز واحدة من أهم التأثيرات التي نجد انعكاساتها واضحة وجلية على واحدة من أهم الصناعات وهي الصناعة المصرفية وبخاصة في مجال التكنولوجيا المالية، والتي بات اعتمادها يكتسب زخمًا كبيرًا - يومًا بعد يوم - بين البنوك القائمة وغيرها من الشركات، لقدرتها على استخدام التقنيات الحديثة وتحقيق الاستفادة منها في توسيع نطاق تقديم الخدمات المالية والمصرفية، وبخاصة من خلال استخدام مجالي المعلومات والاتصالات، وما أدى إليه كلا المجالين من ظهور العديد من التطبيقات والحلول المالية والمصرفية المبتكرة، مع تنوع في الخدمات المصرفية المقدمة، والتي باتت تتسم في جميعها بالسرعة والأمان وانخفاض التكلفة[٢].

ورغم اعتماد الدول بشكل أساسي على البنوك في تحقيق فاعلية السياسة النقدية باعتبارها الأداة التي تستخدم لمعالجة الاختلالات الاقتصادية المحتملة، وهو ما استدعي الاهتمام الدائم بتطوير البنية التكنولوجية لهذه البنوك؛ لحثها على تقديم المزيد من الخدمات المصرفية للمتعاملين معها، وبالتالي رصد وتفعيل كل ما هو جديد من هذه التقنيات التكنولوجية المالية[٣]، وبخاصة في ظل دخول لاعبين جدد إلي هذه المنطقة الخدمية،

[١] يشير مصطلح المعلوماتية إلي تكنولوجيا وعلم المعلومات، وهي تكنولوجيا تجميع ومعالجة وإرسال المعلومات عبر الكمبيوتر، راجع:
-دكتور/ محمد طلعت سعيد: التكنولوجيا المالية، آفاق إلي المستقبل، العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٢٠، ص١.

[٢] غالباً ما ينطلق مفهوم التكنولوجيا المالية عن مفهوم رئيسي يشمل خليطًا من النظم التكنولوجية والقانونية لثورة حديثة تسعى إلي دعم الخدمات المالية بشكل تقني حديث، فهي تمتاز بتلازمها مع التقنيات الرقمية وسرعة انتشارها وانخفاض تكلفتها من ناحية، وضرورة ضبطها ببيئة تشريعية توضح القوانين الحاكمة لها وطرق معالجة المنازعات الناشئة عنها من ناحية أخري، راجع في ذلك:
-Thorsten Beck, Fintech and Financial Inclusion: Opportunities and Pitfalls, ADBI Working Paper Asian Development Bank Institute, 2020, PP. 1-2.

[٣] في مصر مثلا، تعتبر البنوك هي الكيان المتحكم في القطاع المالي بشكل كبير، حيث أزداد حجم القطاع المصرفي مقارنة بحجم الاقتصاد من ٩١٪ عام ٢٠١٣ حتى ١٢٢٪ عام ٢٠١٦، ويتكون القطاع المصرفي المصري من خمسة بنوك قطاع عام وحوالي ٢٨ بنكًا خاصًا، علاوة على سبعة بنوك استثمارية أجنبية، حيث تنتشر فروع البنوك في مختلف محافظات الجمهورية بواقع ٤,٥ فرع لكل مائة ألف نسمة (فرع لكل ٢٢ ألف شخص)، وهو ما يعني تدني الكثافة المصرفية مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ (فرع لكل ٨ آلاف شخص) ويأتي البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي ممارسًا لسلطته في الرقابة والتقييم ... راجع: -البنك المركزي المصري: دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة، دراسة حالة البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية في مصر والأردن وفلسطين خلال الفترة من (٢٠١١ - ٢٠١٩)، المعهد المصرفي المصري، ٢٠٢٠، ص١٩.

بظهور العديد من الشركات الناشئة ضمن مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية ذات الخبرة في هذا المجال، والتي صممت مخططاتها ومستهدفاتها لتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات المالية متضمنة المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال والإقراض والتمويل الجماعي وإدارة المخاطر ... إلخ، الأمر الذي جعل من تقديمها لهذه الخدمات المماثلة لما تقدمه البنوك التقليدية يمثل عبئًا وتحديًا جديدًا لهذه البنوك، وبخاصة في ظل قدرة هذه الشركات الناشئة على تقديم خدماتها لشرائح من العملاء يصعب علي البنوك التقليدية الوصول إليها، كالمناطق النائية والريفية مثلاً.

وهكذا، وفي ظل ما يشهده العالم الآن من طفرات تكنولوجية متسارعة ومتنامية ألقت بظلالها الكثيفة على إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، وما واكب ذلك من ظهور العديد من المصطلحات الجديدة على قاموس الباحثين الاقتصاديين كالعولمة Globalization والذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence وغيرها من المصطلحات، يأتي مصطلح الشمول المالي Financial Inclusion واحدًا من المفاهيم التى انتشرت بقوة خلال الأعوام القليلة الماضية، وبخاصة في الدول التي تفتقر إلي هذه النوعية من آليات السوق كمصر، والتي يمكن أن يتحقق من خلالها قدرًا كبيرًا من الشفافية والاستقرار المالي، وبحيث لم يعد البحث عن هذا المستهدف، ولهذا المستوي من الكفاءة والجودة في المجال المالي المصرفي، يمثل حلمًا أو حتى نوعًا من الرفاهية، وإنما بات يمثل تحديًا ومتطلبًا ملحًا لصانع القرار باعتباره أحد مرتكزات النمو الاقتصادي، وبكل ما يمكن أن يتيحه من قدرات خاصة لدمج الاقتصاديات غير الرسمية في بنية وهيكل الاقتصاد الرسمي لأي دولة، وبخاصة النامية منها.

ومن الثابت أن هناك علاقة طردية قوية تجمع ما بين توطين التكنولوجيا المالية وتحقيق الشمول المالي، لما لهذه التكنولوجيا من دور فعال في دعم وجذب الاستثمار والابتكار في وسائل تفعيل الاقتصاد المعرفي وتحقيق مؤدي الشمول المالي بمعناه المتكامل. فالتثقيف المالي Financial Literacy مثلاً، وهو خطوة أساسية في تحقيق الشمول المالي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها عن طريق الإرشاد المالي وتقديم النصح لاتخاذ خطوات فعالة من شأنها تحقيق الرفاهية المالية المستدامة، بات يمثل أحد أهم مستهدفات المجتمعات، وبخاصة النامية منها، الأمر الذي جعل من رصد معوقات تحقيق هذا الشمول أحد أهم التحديات الحالية، وبخاصة تلك المتعلقة بانعدام الثقة المجتمعية في استخدام التقنيات المالية الحديثة، وما تقدمه من خدمات مالية غير تقليدية، حيث يجهل الكثير من المواطنين مدلول هذه الخدمات، فضلاً عن المخاوف المتعلقة بالأمان، الأمر الذي قد يدفع بالكثير من العملاء إلي تفضيل خيار الدفع عند الاستلام[٤]. فضلًا عن الكثير من التحديات الأخرى كضعف مستوى الدخول، وعــدم القدرة على الوصول لمقدمي الخدمات، وصعوبة توفير الضمانات الكافية لفتح حســابات مصرفية ... الخ.

وبنظرة سريعة للفوارق بين مستويات الدول النامية وغيرها من الدول المتقدمة، حول مستوى الاستخدام الشخصي للخدمات المالية الرسمية، سيصل المطلع مباشرة إلي نتيجة مؤداها أن هناك فارقًا شاسعًا بين كلا النوعين من الدول[٥] فهناك الكثير من البالغين في الدول النامية من المستبعدين من تعداد مستخدمي الخدمات

[4] A.Grohman, T.Kluhs, L. Menkhoff, Does Financial Literacy improve financial inclusion? Cross Country Evidence, World Development, Volume 111, November 2018, Michigan, USA, P. 84-96.

وراجع أيضًا: د. أحمد النقيرة، أحمد محمد نور الدين: دور الشمول المالي في تعزيز مستوي ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠١٩، ص٤٣٤.

[٥] تبلغ نسبة البالغين الذين يملكون حسابًا مصرفيًا لدي مؤسسات مالية رسمية في الدول المتقدمة ما يزيد عن الضعف بالنسبة للدول النامية، راجع:

المالية الرسمية، وهو ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، من وجود خلل هيكلي في النظامين المالي والمصرفي العالميين وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل وأفريقيا عمومًا، من أعلى نسب العالم في الاستبعاد المالي Financial Exclusion [٦].

ومع إدراك الدول لأهمية الشمول المالي كدعامة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة Sustainable Development [٧]، وما يمكن أن تحققه من كفاءة واستقرار ماليين، فضلًا عن دوره المؤثر اجتماعيًا من خلال تحسين الحالة المعيشية للعملاء، وبخاصة الفقراء منهم، فلقد تكاتفت جهود الدول لمواجهة هذا التحدي الجديد من خلال عقد المزيد من المؤتمرات وورش العمل وتقديم المبادرات وإبرام الاتفاقيات للبحث عن آليات حقيقية لتفعيله ونشر ثقافته[٨].

وحقيقة، فإن لكل بلد نجاحاته وتحدياته وفرصه فيما يتعلق بالشمول المالي، وعادة ما تستخدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، والتي بدأ تدشينها منذ عام ٢٠١١، والتي تقدم مزيدًا من الرؤي والأفكار حول طرق زيادة الشمول المالي، وكيفية تمكين البالغين في أكثر من ١٤٠ دولة، من امتلاك حسابات مصرفية والقيام بسداد المدفوعات والإدخال والاقتراض وإدارة المخاطر المالية. حيث تكشف البيانات الأخيرة لهذا المؤشر أن نسبة البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية تبلغ حاليًا ٦٩٪ على مستوى العالم بمؤشرات عام ٢٠١٧، وبما يعكس ارتفاعًا تصاعديًا، مقارنة بعام ٢٠١١، والذي لم تزد فيه ذات النسبة عن ٥١٪، أي بزيادة تصل إلي ١٨ نقطة مئوية، وهو ما يمكن أن يُعزى إلى ما تحقق من تطور في أنظمة الدفع الرقمي وإصدار أجيال جديدة من الخدمات المالية التي بات الوصول إليها سهلاً من خلال الهواتف المحمولة والإنترنت[٩].

د. بو طلاعة محمد: واقع الشمول المالي وتحدياته، الأردن والجزائر نموذجًا، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد (٤) العدد (٢)، يونيو ٢٠٢٠، ص١٤٤.

[٦]لكن، ومع التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية، ازداد نطاق الحصول على الحسابات واستخدامها بصورة أكثر إقناعًا في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث أظهرت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام ٢٠١٧، امتلاك قرابة ٢١٪ من البالغين لحسابات مالية عبر الهاتف المحمول، وهي تقريبًا ضعف النسبة المتحققة في عام ٢٠١٤، لمزيد من التفاصيل راجع:

-أشلى دیمیرجوتش - كونت وآخرين: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، عرض عام، مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٧

[٧]تعرف التنمية المستدامة بمفهومها الضيق بأنها «تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق أهدافها وتلبية احتياجاتها، بينما يمكن تعريفها بمفهومها العام بأنها»نشاط شامل لكافة القطاعات، سواء على مستوي الدولة أو المنظمات أو مؤسسات القطاعين العام والخاص، أو حتى لدي الأفراد، وبكل ما تعكسه من عمليات تطوير وتحسين ظروف الواقع، من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه، وفهم الواقع الحالي ومحاولة تغييره للأفضل، والتخطيط للمستقبل بشكل جيد ومدروس، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المادية، والطاقات البشرية، بما في ذلك المعلومات والبيانات والمعارف التي يمتلكها القائمون على عملية التنمية، مع الحرص على الإيمان المطلق بأهمية التعلم المستمر واكتساب المعارف والخبرات وتطبيقها، مع التأكيد على شمول عملية التنمية لكافة المجالات الحياتية من اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية ونفسية وطبية وتعليمية وبيئية ....إلخ، وبحيث تنتهي هذه العلمية إلي هدف رئيسي يتمثل في رفع وتحسين مستوي المعيشة لأفراد المجتمع، وضمان حياة أفضل للأجيال القادمة ..... للمزيد من التفاصيل راجع:

-الشبكة العربية للتميز والاستدامة: التنمية المستدامة (مفهوم وتعريف وأبعاد ومكونات)، متاحة في ٢٠٢١/٦/٢٠ على الرابط: https:// sustainability-excellence.com

[٨]وفي هذا الصدد تم تأسيس رابطة تحت اسم «الشركة العالمية للشمول المالي Gloobal Partnership for Fainancial Inclusion (GPFI) ، وذلك لوضع خطة عمل طويلة الأجل لتطبيق الشمول المالي من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي وخمس هيئات دولية قائمة على وضع المعايير الدولية "SSBs" Standard Setting Bodies للبدء في تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي، راجع في ذلك:

-Carbo,S., E. Gardener and P. Molyneux, financial Exclusion in Europe, 2010, pp. 21-27.

[٩]لمزيد من التفصيلات حول قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، راجع: -آشلي دیمیرجوتش - كونت وآخرون: مرجع سابق، ص٣.

أهمية الدراسة

إضافة لما يسهم به الشمول المالي من عوامل دافعة لمواجهة تحديات التنمية وتقليص معدلات الفقر والإفلات من براثنه من خلال تشجيع الادخار والاستثمار عبر توسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك، وتقليل التكاليف وحماية المستهلكين من كافة أشكال النصب والتلاعب، بات هذا الشمول يمثل حلقة مهمة من حلقات توليد فرص العمل وتخفيف الآثار السلبية الناجمة عن التقلبات الاقتصادية والمالية، فضلاً عن دوره البارز كداعم حقيقي لجهود الدول في تطوير بناها التحتية وتشجيع الاستدامة المالية Financial Sustainability لمواجهة تحديات البطالة، خاصة وأن تحقيق مدلول الشمول المالي نجده أكثر تحقيقًا وإيجابية بين جموع الشباب عن غيرهم من فئات المجتمع، كما لا يمكن أن يتم إغفال ما يمكن أن يحققه هذا الشمول من تعميق لدور القطاع المالي المصرفي وتعزيز لاستقراره وسلامته وفاعليته، وخاصة في إطار المساعي المتواصلة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل[١٠].

ونظرًا لحاجة العديد من الفقراء حول العالم للكثير من الخدمات المالية المختلفة، كالحسابات المصرفية والمديونات الرقمية، والتى يمكن أن تساعدهم على مواجهة الأزمات المالية الطارئة، فلقد جعل البنك الدولي من تعزيز الشمول المالي، أي إتاحة الحصول على الخدمات المالية الرسمية واستخدامها، من الأولويات الرئيسية[١١].

وهكذا تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج أحد الموضوعات الجوهرية والتي باتت تمثل أحد تحديات المرحلة الراهنة للدول كافة ، ومن بينها مصر، وهو موضوع الشمول المالي وما يمكن أن يحققه من أدوار محورية تتعلق بتعزيز الاستقرار المالي والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إدماج فئات المجتمع كافة وحماية حقوقهم المالية، والتأكيد على دعم النظام المالي الرسمي وتوسعة المشاركة فيه، ودمج الاقتصاد الموازي في بنية الاقتصاد الرسمي ، الأمر الذي استدعى توجه كثير من الدول إلي إدراج الشمول المالي هدفًا من أهداف إستراتيجيتها القومية؛ سعيًا وراء تحقيق المواءمة بين الشمول المالي وما يترتب عليه أو يرتبط به من أهداف أخرى كالاستقرار المالي Financial Stability والحماية المالية للمستهلكين Consumer Protection والنزاهة المالية Financial Integrity ، وبحيث يصبح الارتباط الأمثل بين هذه المستهدفات الأربعة تحت ما يعرف بالإطار المتكامل للشمول المالي مستهدفًا إستراتيجيًا، سعيًا وراء تعظيم الاستفادة من الوصول إلي قطاع مالي مستقر يتمتع بقدر عالٍ من النزاهة، يحترم ويصون حقوق جميع المتعاملين مع هذا القطاع[١٢].

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلي إلقاء الضوء على واقع الشمول المالي لرصد مؤشراته الحالية، وما شملها من تطور، وبخاصة مع انتشار الابتكارات التكنولوجية المالية، سوءًا على المستويين العالمي أو المحلى، وما يمكن أن يحققه

---

[١٠] ولقد أولت القيادة السياسية في مصر جُل اهتمامها لتعزيز الشمول المالي، وحثت كافة الجهات المسئولة للاضطلاع بمهامها، وبخاصة البنك المركزي، حيث استضافت المؤتمر السنوي التاسع للتحالف الدولي للشمول المالي (AFI)، بمدينة شرم الشيخ عام ٢٠١٧، والمستهدف لترسيخ مفهوم الشمول المالي ورسم السياسات الإصلاحية لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والارتقاء بالمستوي المعيشي لأفراد المجتمع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتمهيد لانطلاقة اقتصادية قوية وتنمية شاملة، لمزيد من التفاصيل ، راجع:

-شيماء مصطفي: ٦ سنوات من حكم السيسي، الشمول المالي .. رؤية مصر للمستقبل النقدي، بوابة أخبار اليوم الإلكترونية، في ١٤ يونيو ٢٠٢٠، على الرابط: .http://M.akhbarelyom.com/news/newdetails/3063209/1/6-

[11] M. Chibba, Financial inclusion, Poverty reduction and the millennium development gools, European Journal of Development Research, 21 (2), 2009, PP. 213 - 230.

[١٢] د. حنان علاء الدين: آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المحلية العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠٢٠، ص٤٩٥.

الوصول لمستويات متقدمة من الشمول المالي من آثار إيجابية، باعتباره أحد قاطرات التنمية المستدامة، عبر ما يحققه من استقرار مالي، نجد آثاره وانعكاساته واضحة في خلق أنظمة مالية سليمة وفاعلة ،هذا من ناحية. كما تهدف الدراسة - من ناحية أخرى - إلى رصد أهم المعوقات التى يمكن أن تمثل أسبابًا لوجود استبعاد مالي لفئات متعددة من المجتمع، وبخاصة في الدول النامية كمصر. ومن ناحية ثالثة، محاولة الوصول لطرح عدد من التوصيات والحلول التي قد نراها سبيلاً للحد من تأثيراتها السلبية.

تساؤلات الدراسة

أخذًا في الاعتبار، أن الشمول المالي بات يمثل متجهًا عالميًا، بل وضرورة حتمية عكستها إلحاحية الحاجة لتحقيق مستويات متقدمة منه، وبخاصة في الدول التي تعاني من استبعاد فئات متعددة منها، كالفقراء والنساء والشركات الصغيرة والناشئة، ماليًا، تأتى الدراسة بسؤال رئيس حول ماهية الشمول المالي؟ وما هي أبعاده وأهمية تحقيقه؟ وما المؤشرات المتحققة منه على المستويين العالمي والمحلي؟ وما الآثار الإيجابية التى يمكن أن تجنيها الدول من تعزيزه؟ ومن ثم، ما هى معوقات تحقيقه؟ وبالطبع ستتطرق الدراسة للإجابة على عدة أسئلة فرعية أخرى، لعل من أهمها:

- ما التكنولوجيا المالية وما دورها وعلاقتها بتحقيق وتعزيز الشمول المالي؟
- ما علاقة الشمول المالي بتحقيق الاستقرار المالي، وهل هناك علاقة بين الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؟
- ما أبرز التجارب العالمية الناجحة في مجال الشمول المالي، وكيف يمكن الاسترشاد بها واقعيًا في هذا المجال؟
- ماذا عن هيكل السوق المصرفي في مصر، وما هي فرص تطويره والاستفادة منه في تحقيق الشمول المالي؟
- ما معوقات الوصول للمستويات المستهدفة من الشمول المالي في مصر؟
- ماذا عن المبادرات والاستراتيجيات والجهود المبذولة من الأطراف المعنية بتحقيق الشمول المالي في مصر؟

منهج الدراسة

تعتمد منهجية البحث على الطابع البنائي التحليلي منطلقة في ذلك من مدخل تحليل البيئة الاقتصادية الداخلية في مصر فيما يخص الجهود التشريعية والاقتصادية نحو تحقيق مفهوم الشمول المالي لتحديد أثر ذلك على تحسين أداء الاقتصاد المصري.

ولأجل ذلك، ستهتم الدراسة بتحديد ماهية الشمول المالي وأبعاده وآثاره ومعوقاته التي تواجه الاقتصاد المصري وصولاً لسبر غور هذه المسألة الاقتصادية الهامة. ويتعدى هذا المنهج مجرد جمع بيانات وصيفة حول الموضوع إلى تحليل وربط وتفسير تلك البيانات وقياسها واستخلاص النتائج منها ومن هنا يبرز الطابع البنائي لهذا البحث.

خطة الدراسة

مما سبق، يمكن تناول موضوع الدراسة من خلال الفصلين التاليين:

- الفصل الأول: ماهية الشمول المالي.
- الفصل الثاني: تجربة الشمول المالي في مصر.
- الخاتمــة: النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: ماهية الشمول المالي The Quiddity of Financial Inclusion

تقديم

خلال العقد الأخير من القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع وبخاصة الفقراء والمهمشين في الوصول إلى الخدمات المالية، المصرفية وغير المصرفية؛ إلا أن إحدى هذه الدراسات أطلقت ولأول مرة مصطلحًا جديدًا وهو "الاستبعاد المالي" مقابلاً لمصطلح "الشمول المالي" عام ١٩٩٥، في إشارة إلي ما تسببه ندرة أو إغلاق فروع البنوك من محدودية الوصول إلي الخدمات المصرفية، ليظهر مصطلح "الشمول المالي" مع نهاية هذه الحقبة وبشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلي الخدمات المالية المتوفرة[١٣].

أولاً- تعريف الشمول المالي: Definition of Financial Inclusion

تعددت التعريفات الخاصة بالشمول المالي. فبينما تعرفه مجموعة العشرين (G٢٠) والتحالف العالمي للشمول المالي Alliance for Financial Inclusion بأنه "نفاذ كافة فئات المجتمع، العسرة منها والميسورة، إلي الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب واحتياجاتهم بشكل عامل وشفاف وبتكاليف معقولة"[١٤]. ففى تقريره الصادر عام ٢٠١٤ تحت عنوان «تقدير التنمية المالية العالمي Global Financial Development Report، عرفه البنك الدولي World Bank بأنه "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية"[١٥].

كما عرفته كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي International Network Financial Education (INFE) بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ إلي مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المُراقَبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل المناسب، وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم النوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"[١٦].

[13] Leyshon, A. and Thrift, N., Geographies of financial exclusion: financial abandonment in Britain and the United States, Transaction of the Institute of British Geographer, New Series, 1995, PP. 312 - 341.

[14] Alliance for Financial Inclusion, Maya Declaration Progress Report: To Day's Targets, Tomorrow's Impact, 2018, P.2.

[15] World Bank Group, Global Financial Development: Financial Inclusion, world Bank, Washing ton Dc, USA, 2014,P. 21.

[١٦] لمزيد من التفاصيل، راجع في ذلك: د. بوطلاعة محمد: مرجع سابق، ص١٤٦.

أما مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فقد قدما تعريفًا للشمول المالى بأنه «إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع، بمؤسساته وأفراده، وبالأخص تلك المهمشة منها، من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة بأسعار تنافسية»[١٧].

ويشير الشمول المالي بحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي (AMF) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء Consultative Group To Assist The Poor (CGAP) إلى تمتع الأفراد، بمن فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما فيها صغيرة الحجم، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة، وبأسعار معقولة، بمجموعة ممتدة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، تمويل، ائتمان، تأمين .... إلخ)، يتم توفيرها بطريقة مسئولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية تنظيمية مناسبة[١٨].

ويراه آخرون بأنه «عملية إدراج مالي لضمان الحصول على منتجات وخدمات مالية مناسبة للفئات الضعيفة في المجتمع، وبخاصة ذات الدخل المنخفض، بتكلفة معقولة وبطريقة شفافة ونزيهة، بواسطة المؤسسات المؤثرة في السوق»[١٩].

ولم يخرج قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ عن هذا السياق، إذ عرفته الفقرة الأخيرة من المادة الأولى بأنه «إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم[٢٠].

وتأسيسًا على هذا، يمكننا تعريف «الشمول المالي» بأنه: إمكانية الوصول إلي الخدمات المالية الرسمية Formal Financial Services واستخدامها من قبل الأفراد والمؤسسات ممن لم يكن لديهم حسابات مصرفية من قبل.

وعادة ما يبدأ الشمول المالي بالحصول على حساب إيداع أو معاملة في أحد البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، أو من خلال مزود خدمة الأمول عبر الهاتف المحمول، حيث سمح استخدام هذا الأخير في مجال الخدمات المالية إمكانية تخطي النماذج والقوالب التقليدية Brick and Morter وتحقيق مكاسب جمة تحت مظلة الشمول المالي، وبخاصة ظهور نماذج الإقراض القائمة على المنصات Platform، حتى في البلدان المتقدمة، كنتيجة لتقليص إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs بواسطة البنوك التجارية في أعقاب الأزمة المالية العالمية[٢١].

---

[١٧] مجلس محافظي المصارف المركزية: متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥، ص٣.

[18] CGAP and AMF, Financial Inclusion Measurement in the Arab World, Working Paper, January, 2017, P. 3.

[١٩] بهناز داغي: الشمول المالي، دولة قطر نموذجًا، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، مجموعة (٢)، العدد (١)، فبراير ٢٠١٧، ص ٢٨.

[٢٠] لمراجعة كامل نصوص القانون، أنظر: الجريدة الرسمية، العدد (٣٧) مكرر (و) الصادر في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

[21] Beck Thorsten, Fintech and financial inclusion: Op. Cit. P.1.

ثانياً- أبعاد ومؤشرات الشمول المالي: Dimensions of Financial Inclusion

عادة ما تتعدد أبعاد الشمول المالي بحسب المنظور الذي تتبناه كل دراسة، وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للعملاء في كافة البنوك على اختلاف أنواعها[٢٢].

فبحسب منهجية البنك الدولي تتمثل أبعاد الشمول المالي في (استخدام الحسابات المصرفية، والادخار، والإقراض، والمدفوعات، والتأمين)[٢٣]، وفي دراسة أخرى للبنك الدولى قدمت تحت عنوان «قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لقياس مستوى الشمول المالي وقدرة التكنولوجيا المالية»، ذهب فيها البنك إلى أن أبعاد الشمول المالي تتمثل في (ملكية الحساب، وغير المتعاملين، والدفع، واستخدام الحساب، والادخار، والائتمان والمرونة المالية، وفرص توسيع الاندماج المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية)[٢٤].

بينما قام تحالف الشمول المالي، عقب مناقشته لأبعاد الشمول المالي خلال مؤتمر كابُس المنعقد في ماليزيا عام ٢٠١٢، بعمل رابطة عمل لبيانات الشمول المالي، حيث توصل التحالف إلى أن للشمول المالي ثلاثة أبعاد رئيسية هي[٢٥]:

§ الوصول للخدمة المالية Access dimension:

فقد يكون توافر الخدمات المالية محدودًا بسبب المشاكل المتعلقة بالوصول. فمثلاً متى لم تتوافر الفروع المقدِّمة لخدمات البنك في المناطق الريفية أو النائية، فلا وصول لهذه الخدمات، أو متى وجدت اللوائح المنظمة لمتطلبات الحصول على الخدمة والتي قد تعجز فئات معينة من السكان عن الوفاء بها، وربما في العديد من الأسواق الأكثر رسوخًا، قد تكون الخدمات أكثر إتاحة ولكن الوصول إليها قد يعيقه بعض المصطلحات المعقدة والمركبة، فضلاً عن محدودية الشفافية والقابلية الضعيفة للاستخدام[٢٦].

وهكذا يشير البُعد الخاص بالوصول إلي القدرة على استخدام الخدمات المالية من خلال المؤسسات الرسمية، وعادة ما يتطلب تحديد مستويات الوصول إلي تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي، مثل تكلفة القرب من نقاط الخدمات المصرفية، حيث يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المصرفية[٢٧].

---

[٢٢] د. أحمد النقيرة، أحمد نور الدين: دور الشمول المالي في تعزيز مستوي ثقة العملاء في الخدمات المصرفية، مرجع سابق، ص٤٣٣.

[23] Kunt, A. and Klapper, L., Measuring Financial Inclusion: Explaining variation in USE of Financial Services Across and Within Countries, The World Bank, 2013, pp. 279 - 340.

[٢٤] مجموعة البنك الدولي: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، ٢٠١٧، ص١ - ١٤.

[25] Alliance for Financial Inclusion AFI, Measuring Financial inclusion Core Set of Financial Indicators, Malysia: AFI, 2013, P. 1-8.

[26] Patwardhan, A., K. Singleton and kai Schmitz, Financial Inclusion in The Digital Age, International Financial Corporation, World Bank Group, March 2018, P.11.

[٢٧] وتكمن مؤشرات قياس بُعد الوصول إلي الخدمات المالية في النقاط التالية:

§ عدد نقاط الوصول لكل (١٠,٠٠٠) من البالغين على المستوي الوطني، مجزأة بحسب نوع الوحدة الإدارية.

§ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (١٠٠٠) كيلو متر مربع. § مدي الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

§ حسابات النقود الالكترونية. § النسبة المئوية لإجمالي السكان بإحدى الوحدات الإدارية لنقطة وصول واحدة على الأقل، راجع في ذلك:

- د. صورية شنبي و د. السعيد بن لخضر: أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، تعزيز الشمول المالي في ج.م.ع، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، الجزائر، المجلد (٣)، العدد (٢)، ٢٠١٨، ص١٠٩.

§ استخدام الخدمات المالية Usage dimension:

حيث يشير هذا البُعد إلي مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي خلال فترة زمنية معينة، ومدى تواتر هذا الاستخدام، وبكل ما يتطلبه ذلك من أهمية جمع البيانات عن المستخدمين من الأفراد أو الشركات (الصغيرة أو المتوسطة) للحسابات البنكية أو من لديهم حسابات ائتمان أو ودائع أو قاموا بمعاملات دفع عبر الهاتف أو تلقوا تحويلات مالية محلية أو دولية .... إلخ.

وتشير إحصاءات عام ٢٠١٧ إلى أن هناك على الأقل ١,٧ مليار شخص بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية، أي ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، غالبيتهم ينتمون إلي العالم النامي. فقرابة النصف منهم يعيشون في سبعة بلدان وهي بنجلادش والهند والصين والمكسيك ونيجيريا وباكستان وأندونيسيا، وأن ٥٦٪ من إجمالي هؤلاء من النساء، وأن غالبية من لا يملكون حسابات بنكية هم من طبقة الفقراء. فمن بين من ينتمون لأفقر ٤٠٪ من الأسر، لا يمتلك سوي ٦١٪ من البالغين لحسابات مصرفية[٢٨].

§ جودة الخدمات المقدمة Quality:

من أكثر التحديات التي تقابل كافة الدول، وبخاصة النامية منها، ما يتعلق بمدى جودة الخدمات المالية، وهو ما يتطلب من هذه الدول السعي الدائم نحو قياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلي أدلة واضحة فيما يخص كفاءة وجودة الخدمة المصرفية المقدمة. وهناك الكثير من العوامل التي يمكن أن تؤثر على جودة ونوعية الخدمة كتكلفتها وثقافة ووعي المستهلك وفاعلية آلية التعويض وشفافية المنافسة في السوق، فضلاً عن عوامل أخرى غير ملموسة كثقة المستهلك[٢٩].

فلكي تكون الخدمات المالية متاحة على نطاق واسع، يجب أن تكون الأسعار في متناول الجميع، وبالتالي يجب أن تكون التكلفة على مقدمي الخدمات منخفضة بما يكفي حتي يمكنهم تحقق ربح ولو قليل في ظل الإيرادات المحدودة. فمتى انعدمت قدرة مقدمي الخدمة على جنى الربح فلن يكون لديهم الحافز أو القدرة على توسيع نطاق الخدمات[٣٠]، وبخاصة أن تقديم الخدمات المالية للشركات الصغيرة والأسر ذات الدخل المحدود يميل في العادة إلي أن يكون أكثر كلفة، ولا يتيح في الوقت ذاته إلا تدفقات محدودة لمقدمي الخدمة.

هنا يمكن أن تلعب التكنولوجيا دورًا مساعدًا لمقدمي الخدمات في خفض تكاليفهم لما يمكن أن تتيحه من جعل هذه الخدمات أكثر وصولاً واتساعًا، فضلاً عما يمكن أن يحققه إدخال هذه التكنولوجيا من إمكانية دخول جهات فاعلة جديدة مدفوعة بالتكنولوجيا المالية Fintech للمنافسة في سوق الخدمات المالية مع المؤسسات المالية التقليدية، وبكل ما يعكسه ذلك من تأثيرات مادية إيجابية على تقديم الخدمات، سواء كان ذلك من قبل شاغلي الوظائف أو من قبل الداخلين الجدد في القطاع المالي[٣١].

---

[٢٨] مجموعة البنك الدولي: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠١٧، مرجع سابق، ص٤.

[٢٩] د. بوطلاعة محمد: مرجع سابق، ص ١٤٨.

[30] Patwardhan, A., K. Singleton and K. Schmitz, Op. Cit, P. 12.

[31] Beck Thorsten, OP. Cit., P.2

وفي ذات الإطار، فإن مجرد جعل المنتجات والخدمات متاحة ويمكن الوصول إليها بتكلفة أقل ليس كافيًا، بل هناك دومًا الحاجة إلي «التثقيف المالي»، أي زيادة وعي المستهلكين بأهمية تلك الخدمات، الأمر الذي يتطلب مزيدًا من الترويج لهذه الخدمات والإعلان الدائم عن أهمية الوصول لها، وهنا تأتي «الشفافية» Transparency لتعلب أحد أهم الأدوار الحاسمة في جودة الخدمات المقدمة، وبما تتطلبه من ضمان حصول كافة العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، مع أهمية التأكيد على أن تأتي هذه المعلومات سليمة وواضحة وبما يحقق اليقين لدى متلقي الخدمة[٣٢].

ثالثًا - تحديات وعوائق تحقق الشمول المالي: Pitfalls of Financial Inclusion

على الرغم من الجهود الضخمة التى تبذلها الدول، ممثلة بشكل أساسي في قطاعها المصرفي، سواء عبر البنوك المركزية أو التجارية، لتعزيز وتنسيق الشمول المالي، ولتوطيد أواصر التعاون ونشر الثقافة المصرفية، من خلال طرح وإتاحة كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع مُستخدمة قنواتها المصرفية والمالية الرسمية، وبكل ما يمكن أن يتيحه ذلك أيضًا من تحقيق الاستقرار المالي وزيادة نصيب القطاع الرسمي، ومن ثم توفير السيولة لتمويل المشروعات القومية العملاقة، أو حتى المشروعات الصغيرة أو المتوسطة Small and Medium Enterprises، فإن القطاع المصرفي مازال يعاني الكثير من المعوقات والتحديات، وبخاصة في الدول النامية، ومنها مصر على سبيل المثال، الأمر الذي بات يحول دون الوصول لمستهدف انتشار وتعزيز Enhancing الشمول المالي بين جموع المواطنين على اختلاف شرائحهم[٣٣].

وفي مسح استقصائي لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام ٢٠١٧، حول سؤال للبالغين ممن ليست لديهم حسابات مصرفية في أي من المؤسسات المالية عن الأسباب وراء ذلك، ذهب ثلثا المستقصيين إلي أن السبب الأكثر شيوعًا يرجع لعدم امتلاكهم لأموال تستدعى استخدام حساب، بل ذهب البعض منهم إلي أنه السبب الوحيد. بينما أشار ربعهم تقريبًا إلي أن التكلفة وبعد المسافة يمثلان سببين رئيسيين لعدم امتلاكهم لحسابات مصرفية. فيما أعرب البعض الآخر، وبنسبة قد تصل أيضًا للربع، إلي أن السبب في ذلك يرجع لامتلاك أحد أفراد الأسرة بالفعل لحساب مصرفي، وبالتالي الاكتفاء بذلك الحساب. أما انعدام الثقة في النظام المالي أو عدم امتلاك المستندات المطلوبة فجاءا، طبقاً لرؤية الخمُس كأسباب فاعلة لعدم امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية[٣٤].

ولعل من أهم المعوقات أو التحديات التي تواجه قدرة الشمول المالي على الانتشار ما يلي:

١- ضعف مؤشر الكثافة المصرفية، وعادة ما يقاس هذا المؤشر بعدد الفروع أو الوحدات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان، وهناك بالطبع علاقة طردية وارتباط مباشر بين مؤشر الكثافة المصرفية والشمول المالي. فالواقع يشير إلى أنه كلما ازدادت وانتشرت وحدات البنوك وفروعها؛ زاد مستوى الشمول المالي، والعكس صحيح تمامًا. فلو أخذنا مصر مثالاً على مدى تحقق هذا المؤشر، نجده في الواقع ضعيفًا للغاية. فطبقًا لإحصاءات

[٣٢] د. رضا مصطفي البدوي: الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٩، ص٣٨٧، راجع أيضًا: د. حنان علاء الدين: آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، مرجع سابق، ص٤٩٩.

[٣٣] في مصر مثلًا، لم يزد عدد المتعاملين مع القطاع المصرفي عام ٢٠١٩ عن ٣٣٪ من إجمالي عدد المواطنين، منهم ٢٨٪ يستعملون خدمة أو اثنين على الأكثر من الخدمات البنكية، بينما ٣٦٪ يستخدمون الحسابات لإتمام عمليات المدفوعات الأساسية كالكهرباء، ٢٪ فقط هم كل من يستخدمون غالبية الخدمات المصرفية، راجع في ذلك: - فاطمة نشأت: ٥ تحديات أمام الشمول المالي في مصر، بوابة الوطن الإلكترونية، متاح في ٢٠١٩/٦/٢٣، على الرابط: https://www.elwatannews. com/news/details/4225226

[٣٤] أشلي ديميرجوتش - كونت وآخرون: مرجع سابق، ص٥.

البنك المركزي عام ٢٠١٨، يعمل بالسوق المصري ٣٩ بنكًا بإجمالي ٤١١٨ فرعًا منها ١٠١٧ فرعًا لبنوك القرى، حيث تصل الكثافة المصرفية (فرع واحد لكل ٢٣ ألف نسمة)، وهناك ما يزيد عن ١٣ ألف ماكينة صراف آلي Automated Teller Machine (ATMs) تتركز غالبيها في محافظات القاهرة الكبري والإسكندرية، بينما تعاني غالبية المحافظات النائية والحدودية من محدودية انتشار هذه الماكينات، والتي يصل مؤشر الكثافة المصرفية لها "لماكينة واحدة لكل ثمانية آلاف نسمة تقريبًا"[٣٥].

ويرتبط بتلك النقطة أيضًا، ارتفاع درجة التركيز المصرفي والجغرافي للبنوك، حيث تستحوذ عدة بنوك كبيرة على أكثر من ٥٠٪ من السوق المصرفي المصري، كالبنك الأهلي وبنك مصر وبنك القاهرة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عادة ما تتركز هذه البنوك ووحداتها المصرفية في الأحياء والمناطق الأعلى دخلاً، بينما يندر تواجدها في الأحياء والمناطق ذات الدخول المحدودة أو المتوسطة، وبالتالي تكدس المعاملات في بنوك قليلة وحرمان البنوك الصغرى من هذه المعاملات؛ وهكذا يصبح البعد عن البنك وعدم القدرة على الوصول إليه بسهولة واحدًا من أهم عوائق التعامل مع المؤسسات المصرفية والحصول على خدماتها، مما يعيق بالطبع القدرة على تحقيق الشمول المالي[٣٦].

٢- ضعف الوعي والثقافة المصرفية، والمرتبط في كثير من الحالات بوجود معدلات مرتفعة من البطالة Unemployment، وبالتالي ضعف الدخول المتحققة لكثير من أفراد المجتمع، ومن ثم عدم تحقق وتوفر محددات ومقومات الشمول المالي. فمن يفتقد القدرة على القراءة أو الكتابة كيف له معرفة الشروط والأحكام المطلوبة للوصول إلي الخدمات المالية؟! بل كيف له معرفة مميزات كل خدمة من هذه الخدمات ومدي ملاءمتها؟![٣٧]. فنقص المعلومة الحادث عن ضعف الوعي والمعرفة المالية Financial Literacy سيعيق حتمًا القدرة على الوصول للمنتجات المالية لهذه الفئات من الأميين، فهناك أنواع معينة من هذه الخدمات المصرفية المستحدثة "كالشراء الإلكتروني" مثلاً، تحتاج إلي توافر حد أدنى من القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن ضعف الثقافة المالية قد يدفع بالعديد من أفراد المجتمع إلى تفضيل الاحتفاظ بأموالهم بعيدًا عن القطاع المصرفي لانعدام ثقتهم في قدرة هذا القطاع على حماية تلك الأموال[٣٨]. والصورة الذهنية السلبية التى يكونها هؤلاء عن الخدمات المصرفية ربما تكون سببًا مباشرًا في عزوفهم عن التعامل معه[٣٩].

---

[٣٥] بينما يصل المتوسط العالمي للمؤشر فرع لكل ثمانية آلاف نسمة، وفي الاتحاد الأوربي «فرع لكل ١٥٠٠ نسمة، وفي الولايات المتحدة حوالي ٥ آلاف نسمة لكل فرع، مع أهمية الإشارة إلي عدم وجوب أخذ هذا المؤشر بشكل مطلق دون النظر إلي خصوصية الاقتصاد من حيث درجة العمق المالي أو التقدم التكنولوجي، راجع في ذلك:

-Central Bank of EGEPT (CPE), Financial inclusion Through Digital financial Services and fintech: The Case of Egypt, Allince for financial inclusion, August 2018, P. 4.

-د. باسل الإبراهيمي: رؤية نسبية للمؤشرات المصرفية، متاح في ٥ فبراير ٢٠٢٠، على مواقع جريدة الصباح العراقية على الرابط: http://alsabaah.Iq/21245.

[٣٦] د. حنان علاء الدين: مرجع سابق ص٤٩٨.

[٣٧] ففي مصر مثلًا، طبقًا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨، هناك ما يقارب ١٨,٤ مليون مصري يعانون من الأمية عام ٢٠١٧، مقارنة بحوالي ١٧ مليون أمي عام ٢٠٠٦، راجع في ذلك: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، ٨ سبتمبر ٢٠١٨.

[38] S. Rutledge, Consumer Protection and financial literacy: Lessons from Nine Country studies, policy Research Working Paper 5326, World Bank, Washigton Dc, 2010, P. 212.

[39] Ardakani, D., Moradi, H., and Kafash, M., Factors Affecting Customer Confidence in using E. Banking, Journal of Natural and Social Sciences, 2 (3), 2013, PP. 2769 - 2776.

كما أن الوصول إلى الخدمات المالية عادة ما يتطلب تقديم العديد من المستندات والوثائق التى تتعلق بهوية الأشخاص وإثبات الدخول والضمانات المقدمة ... إلخ، وهو ما يفتقد إليه الكثير من الفقراء والأميين مما يعيق عادة قدرتهم على الوصول للخدمات المالية[٤٠].

ولعل ارتفاع معدلات البطالة تمثل أيضًا أحد أهم معوقات تحقيق الشمول المالي، فالعاطل عن العمل – عادة - ليس له دخل ثابت، وبالتالي ما حاجته لأن يتعامل مع القطاع المصرفي، وبفرض أن تحقق له دخل - بطريق أو بأخر - فهو عادة دخل طارئ ومحدود، وسيتم توجيهه حتمًا نحو الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم انعدام أو ضآلة ما سيتم توجيهه منه نحو الادخار. فانخفاض مستويات الدخول، بشكل عام، وأياً كانت أسبابه، سيؤدي منطقيًا إلي استبعاد أصحاب هذه الدخول من التعامل مع المنتجات والخدمات المصرفية بشكل كبير.

وعادة ما يرتبط أيضًا بهذه المشكلة مشكلة أخرى أكثر حدة وتأثيرًا، وهي التي تتعلق بارتفاع «معدل الإعالة Dependency Ratio"، والذي يقصد به عدد الأشخاص الذين تتوجب إعالتهم داخل كل أسرة بالمقارنة بعدد السكان النشطين. ففي مصر مثلاً، وطبقًا لبيانات البنك الدولي، يبلغ معدل الإعالة العمرية عام ٢٠١٩ حوالي ٦٤٪، أي أن كل فرد عامل يعول في المتوسط ٦,٤ فرد غير عامل[٤١]، وعادة ما يزيد هذا العامل مع زيادة معدل الإنجاب، وبالتالي زيادة الفئات المعالة «أقل من ١٥ سنة»، والتي بلغت حوالي ٣١٪ في مصر عام ٢٠١٦، طبقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهو ما سيؤدي حتمًا إلي عدم كفاية دخول الأسر، وبالتالي إنعدام قدرتهم على الحصول على الخدمات المصرفية[٤٢].

٣- ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي، بالنظر إلى أنه اقتصاد خفي Hiden Economy، فهـو عادة ما يسعي دومًا إلي العمل في الظل والخفاء، ولا يــروق له - بطبيعة الحال - التعامل مع البنوك أو الجهات الرسمية، إذ إنه يعمل دومًا على تجنب الدخول في معاملات مستندية أو ورقية، ربما تكشف عن هويته أو حجم تعاملاته. فإذا علمنا أن ٤٠٪ من العاملين في مصر يندرجون تحت نشاط أو آخر من نشاطات هذا القطاع، الذي يضم أيضًا حوالي ١٨ مليون منشأة، منها ٤٠ ألف مصنع يتراوح حجم أعمالها ما بين ١,٢ - ١,٥ تريليون جنيه، أي نحو ٦٥ - ٧٠٪ من حجم الاقتصاد الرسمي، الأمر الذي يؤدي لخسارة الدولة إلي أكثر من ٣٠٠ مليار جنيه سنويًا بسبب الضرائب المهدرة، لأدركنا تمامًا أن هذا الاقتصاد الموازي يمثل حجر عثرة أمام كافة استراتيجيات الشمول المالي[٤٣].

٤- محدودية تحقيق الشمول المالي للمرأة، حيث تشير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠١٧، إلي أن ٦٥٪ فقط من النساء يمتلكن حسابات مصرفية مقابل ٧٢٪ للرجال، وأن ٥٦٪ من إجمالي البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية هن من النساء، وعادة ما تزداد هذه النسبة في البلدان التى لا يوجد بها سوي نسبة

[٤٠] فكثرة المستندات التى تتطلبها البنوك من العملاء سواء لفتح حساب أو الحصول على قرض، تؤدي في الغالب إلي عزوف العملاء عن التوجه للبنوك وتفضيلهم التوجه لشركات التمويل الاستهلاكي، أو الافتراض من الأهل والأصدقاء، توفيرًا للوقت والجهد دون الحاجة إلي تقديم الوثائق والمستندات التعجيزية.

[٤١] البنك الدولي ٢٠١٩: نسبة الإعالة العمرية (٪ من السكان في سن العمل) متاح في ٢٠٢١/٦/٢٨ على الرابط:

- https://data.albank aldawli.org/indicator/sp.pop.DPND?Location=EG.

[٤٢] فغالبية الأسر في المجتمعات النامية - كمصر - عادة لا تعترف كثيرًا بفكرة تنظيم وتحديد النسل لاعتبارات وموروثات عرقية أو دينية، فلقد ارتفعت الكثافة السكانية في مصر من ٧١,٥ نسمة/ كم٢ عام ٢٠٠٦ إلي ٨٩,٢ نسمة/ كم٢ عام ٢٠١٦، راجع:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: بيانات عام ٢٠١٦.

[٤٣] لمزيد من التفاصيل حول الاقتصاد الخفي، وآثاره الضارة، راجع: د. أشرف عطية: ظاهرة الاقتصاد الخفي، الآثار وآليات المواجهة، المجلة القانونية، كلية حقوق جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، العدد الثامن، المجلد العاشر، نوفمبر ٢٠٢٠، ص٣٣٠٧.

صغيرة من البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية كالهند والصين، وكذلك في البلدان التي تصل فيها هذه النسبة إلي النصف أو أكثر، مثل بنجلاديش وكولومبيا[٤٤].

ولعل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي صاحبة الفجوة الكبرى بين الرجال والنساء في امتلاك حسابات مصرفية، مقارنة بأي منطقة أخري، حيث يمتلك ٥٢٪ من الرجال لحسابات مصرفية مقارنة بحوالي ٣٥٪ فقط من النساء[٤٥].

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لدعم الشمول المالي للمرأة، على نحو ما سنتناول تفصيلاً فيما بعد، إلا أن المرأة مازالت تواجه العديد من المعوقات التى تحول دون وصولها للقطاع المالي الرسمي، وبخاصة في البلدان النامية، لعل أهمها هو غياب أو ضعف الوعي والثقافة المالية للكثير من السيدات لارتفاع نسبة الأمية بينهن مقارنة بالرجال[٤٦]. والمرأة إما أنها غير مستقلة ماليًا أو ليس لديها معلومات كافية عن المنتجات والخدمات المالية، فضلاً عن عدم امتلاك الكثيرات منهن - وبخاصة في الريف - لهواتف محمولة أو حتى لبطاقات هوية قومية؛ إلا أن أهم هذه المعوقات إنما تتمثل في عدم اعتبار البنوك لفئة النساء مستهدفًا حيويًا للحصول على حصة سوقية أكبر، بل عادة ما ينظر إليهن باعتبارهن استثمارًا مرتفع المخاطر، وهو ما يؤدي إلي انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة لهنّ، وفي حالة وجودها عادة ما تحاط بالكثير من الضمانات وفرضًا لشروط أكثر حدة وصرامة.

كما تأتي العوائق الاجتماعية، والموجودة في ثقافة العديد من المجتمعات النامية أو القبلية في مقدمة التحديات والعوائق، حيث حرمان المرأة من العمل خارج المنزل أو امتلاكها لمشروع صغير، أو حتى فتحها لحساب مصرفي اكتفاءًا بامتلاك الزوج أو أحد أفراد الأسرة لهذا الحساب لإجراء كافة المعاملات المالية للأسرة من خلاله.

٥- ارتفاع معدلات الفقر والمرض، على الرغم من الجهود الدولية المبذولة طيلة الخمسة والعشرين عامًا الأخيرة بمعرفة البنك الدولي لمواجهة مشكلة الفقر المدقع، وأيضًا على الرغم من انخفاض معدلات هذا النوع من الفقر على المستوي العالمي من ١٠,١٪ عام ٢٠١٥ ليصل إلي ٩,٢٪ عام ٢٠١٧، إلا أن هذه النسبة تعني أن هناك ما يقارب ٦٩٠ مليون شخص يعيشون على أقل من ١,٩ دولار للفرد يوميًا. ولو أخذنا في الاعتبار مستويات أعلى من الفقر، فإن هناك ٢٤,١٪ من سكان العالم يعيشون على أقل من ٣,٢ دولارات يوميًا، ٤٣,٦٪ على الأقل يعيشون على أقل من ٥,٥ دولارات في اليوم الواحد، حيث يعيش أكثر من ٤٠٪ من فقراء العالم في اقتصاديات متأثرة بالهشاشة والعنف والصراع، مع توقعات بارتفاع هذه النسبة لتصل إلي ٦٧٪ خلال السنوات القليلة المقبلة، خاصة في ظل تعرض العالم بأسرة لخطر تفشي فيروس كورونا، واقتران ذلك بالكثير من التحديات الأخرى كتغير المناخ وانتشار الصراعات[٤٧]، وقد تشير التوقعات إلي أن هناك ما يتراوح بين ٨٨ - ١١٥ مليون شخص

---

[٤٤] آشلي ديميرجوتش - كونت وآخرون، مرجع سابق، ص٤.

[٤٥] البنك المركزي المصري: دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرآة، مرجع سابق، ص ٥.

[٤٦] ففي مصر، تمثل المرأة الريفية ٤٩٪ من تعداد سكان الريف البالغ نسبتهم ٥٧٪ من إجمالي عدد السكان، حيث تصل نسبة الأمية بين الريفيات حوالي ٨٦٪، فيما تصل هذه النسبة لأكثر من ٣٠٪ من إجمالي الإناث في مصر، مقارنة بحوالي ١٨,٥٪ للرجال، الأمر الذي يحول دون عمل الكثير من السيدات بالقطاع العام الرسمي، والتوجه الحتمي نحو القطاع غير الرسمي، والذي تصل نسبة السيدات العاملات فيه لحوالي ٤٦,٧٪ من إجمالي السيدات، راجع في ذلك: المرجع السابق، ص١٨.

[٤٧] لمزيد من التفصيلات حول معدلات الفقر العالمي، راجع: - مجموعة البنك الدولي - الفقر، متاحة في ٢٠٢١/٦/٢٩ على الرابط:
- https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview.

سيسقطون في براثن الفقر المدقع، ليصل مجموعهم إلي ما بين ٧٠٥ - ٧٣٠ مليون شخص[٤٨].

وهكذا، ومع تدني مستويات الدخول الفردية، فضلاً عن عدم العدالة في توزيع الدخل القومي في الكثير من البلدان، بالإضافة إلى تفشي الكثير من التحديات الجديدة كالأمراض والتغيرات المناخية والصراعات العرقية والحروب الأهلية .... إلخ - تتزايد معدلات الفقر. ويرصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر لعام ٢٠١٨، أن هناك ما يقارب ٣٢,٥٪ من المصريين يعيشون تحت خط الفقر، مع افتراض أن ترتفع هذه النسبة لتصل إلي ٤٠٪ بانضمام من ٥ : ١٢ مليون مصري جديد لقائمة الفقراء في ظل استمرار آثار أزمة جائحة كورونا[٤٩]، الأمر الذي سيؤدي حتمًا إلى ندرة الأموال التى تمكنهم من التعامل مع البنوك أو المؤسسات المالية، وهو ما تؤكده قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠١٧، والتي تشير إلي أن الفقر Poverty وعدم امتلاك الأموال يمثلان السبب الأكثر شيوعًا لعدم امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية[٥٠]. فمن بين المنتمين لأغني ٦٠٪ من الأسر في بلدانهم يمتلك ٧٤٪ من البالغين لحسابات مصرفية، بينما لا يمتلك سوى ٦١٪ من البالغين المنتمين لأفقر ٤٠٪ من الأسر لحسابات مصرفية، مما يخلق فجوة عالمية بواقع ١٣ نقطة مئوية، كما أن احتمالية انتماء غير المالكين للحسابات المصرفية للفقراء تكون أكثر بكثير في البلدان التى لا يزيد فيها امتلاك البالغين لحسابات مصرفية عن ٣٠٪ فقط[٥١].

٦- ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات وزيادة المخاطر، فعادة ما يتقيد الوسطاء الماليون Financial Intermediaries، وهم أولئك المسئولون عن مواجهة مشكلات الأسواق المالية، والمتعلقة بعدم تناسق المعلومات وما يترتب علي ذلك من صراعات الوكالات Agency بين المقرضين والمقترضين وللعمل على توفير نفقات التعاملات المالية Transaction Costs، بعاملين هامين ومتداخلين في آن واحد، وهما المخاطر والتكلفة Risks and Costs، فالوسيط المالي عادة ما يتحمل بتكاليف ثابتة مع كل معاملة وبالنسبة لكل عميل، مما يعني انخفاض التكاليف مع زيادة عدد أو حجم المعاملات.

ومن المعروف تاريخيًا، أن صناعة المدفوعات Payments Industry تتطلب الكثير من التكاليف الثابتة والعالية والاستثمارات الضخمة والخاصة بإنشاء البنيات التحتية، مما أدى إلي تركيز السوق Market Concentration وزيادة الرسوم المفروضة بشكل واضح، فالمشاهد أن معظم خدمات الدفع التقليدية يتم تقديمها من خلال استخدام بنيات تحتية باهظة الثمن، سواء تلك الخاصة بالفروع أو الوكلاء أو الأجهزة المتخصصة المتعلقة بتقديم تلك الخدمات بنقاط البيع Points of Sale. كما أن غالبية الخدمات المالية يتم تشغيلها وتقديمها عبر

---

[٤٨] ويري البعض أن الفقراء الجدد سيكونون أكثر تركزًا في المناطق الحضرية مقارنة بالفقراء المزمنين، وأنهم سيكونون أكثر مشاركة في الخدمات غير الرسمية ويعيشون في بيئات حضرية مزدحمة، وأن البلدان متوسطة الدخل كالهند ونيجيريا ستكون أكثر تأثرًا، حيث يمكن أن تضم قرابة ٨٢٪ من الفقراء الجدد، راجع: https://www.onedayswages.org/about/what.extreme.global.poverty. -

[٤٩] ففي دراسة حديثة لمعهد التخطيط القومي في مصر ترى أن أزمة جائحة كورونا ستؤدي إلي ارتفاع معدل الفقر في مصر ليتراوح ما بين ٥,٦ : ١٢,٥ مليون مواطن خلال العام المالي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١، حيث ترى الدراسة أن انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو نقطة مئوية واحدة يؤدى إلي زيادة الفقر بنحو ٠,٧ نقطة مئوية، وأن زيادة معدل البطالة بنقطة مئوية أيضًا سيؤدي إلي زيادة الفقر بنحو ١,٥ نقطة، في حين أن زيادة معدل التضخم بذات النقطة يؤدي إلي زيادة الفقر بنحو ٠,٤ نقطة مئوية، راجع: موقع INDEPENDENT عربية: دراسة: كورونا يضع ١٢,٥ مليون مصري تحت رحمة الفقر، متاحة في ٢٠٢٠/٦/٢٩ على الرابط:.https://www.Independentarabia.com/node/123201

[٥٠] حيث تتعامل معظم الأسر الفقيرة بالاقتصاد النقدي، باستخدام النقود والأصول المادية كالمجوهرات والأسهم، أو الحصول على القروض النقدية بشكل غير رسمي من مقرضي الأموال، راجع: - داغي بهناز: الشمول المالي، دولة قطر نموذجًا، مرجع سابق، ص٣٤.

[٥١] آشلي ديميرجوتش - كونت وآخرون: مرجع سابق، ص٤.

شركات ذات حصة سوقية كبيرة، الأمر الذي يجعلها قادرة على فرض المزيد من الرسوم العالية[٥٢]. حيث لاحظ اقتصاديو البنك الدولي أنه «لاسترداد هذه التكاليف الثابتة، غالبًا ما يفرض مقدمو خدمات المدفوعات رسومًا لا علاقة لها - بشكل عام - بعدد وقيمة معاملات الدفع التي يبرمها أصحاب الحسابات». فضلاً عن أنه، وفي العديد من الأسواق، تم منع الكثير من السكان من استخدام هذه الخدمات بسبب التكلفة العالية لإنشاء الخدمات أو لغيرها من العوائق التى تحول دون وصولهم للخدمة[٥٣].

وبالمثل، تفرض المخاطر قيودًا على كفاءة هؤلاء الوسطاء، من خلال زيادة التكاليف وخسائر القروض، وقدرتهم على الوصول إلي مقترضين أكثر غموضًا وخطورة، فضلاً عن العوامل الأخرى المحققة لعدد من المخاطر المنهجية، كعدم استقرار الاقتصاد الكلي أو وجود نقاط ضعف في البيئة التعاقدية أو المعلوماتية، أو لحدوث بعض الكوارث الطبيعية ... إلخ، وكذا وجود عدد من المخاطر الأخرى المتعلقة بالمقترضين، سواءً من الأفراد أو المشروعات، وهي تلك التي تتعلق - من بين أمور أخرى - بمشاكل الوكالة بين المقرضين والمقترضين، علاوة على ما تواجهه الأسواق النامية، ولاسيما الصغيرة منها، من قيود شديدة تتعلق بإمكانيات تنويع المخاطر الفردية[٥٤].

وهكذا يمكن القول بأن الشمول المالي في البلدان النامية عادة ما يكون مقيدًا بالقدرة المحدودة للمؤسسات المالية على التغلب على قيود التكلفة من ناحية والمخاطر من ناحية أخرى. وغالبًا ما تعتبر شرائح السكان ذوي الدخول المنخفضة غير مؤهلين لتلقي الخدمات المصرفية بسبب معاملاتهم الصغيرة والنادرة، وبسبب نقص الوثائق الرسمية، حيث تشكل المؤسسات الصغيرة - غير الرسمية في كثير من الأحيان - مخاطر عالية للغاية للمؤسسات المالية التقليدية، وذلك بالنظر إلى الافتقار إلى التسجيل الرسمي والمعلومات المالية الرسمية، وضعف الأصول التي يمكن أن تستخدم كضمان، الأمر الذي يدفع البنوك للتعامل مع هذه التحديات (التكاليف والمخاطر المرتفعة) بفرض المزيد من الحواجز الإضافية، بما في ذلك الرسوم المرتفعة، والتي تجعل من الحصول على الخدمات المصرفية أمرًا باهظ التكلفة بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان، فضلاً عن متطلبات التوثيق المرهقة للغاية أو التي ربما يكون من المستحيل الامتثال لها[٥٥].

والخلاصة هنا، أن النموذج التقليدي للمؤسسات المصرفية لن يقوم إلا اعتمادًا على حد أدني من الإجراءات الرسمية لابد من استيفائها من خلال العملاء، وحدٍّ أدنى من حجم المعاملات (إما عدد قليل من العملاء ذوي الحجم الكبير أو عدد كبير من العملاء ذوي الحجم المنخفض)، ومجموعة دنيا ما أدوات إدارة المخاطر لا تفضي دومًا إلي توسيع الشمول المالي في العديد من الأسواق النامية أو حتى الناشئة.

رابعاً - العوائد الإيجابية للشمول المالي: The Positive Outcomes of Financial Inclusion

هناك اعتقاد راسخ بأن الوصول إلي الخدمات المالية له دور حاسم في الحد من الفقر المدقع، وتعزيز

[٥٢] ففي البرازيل مثلا تم معالجة أكثر من ٨٠٪ من المدفوعات الإلكترونية لتجارة التجزئة عبر شركتين مملوكتين من قبل البنوك الكبري، والتي كان لها - وفي نفس الوقت - القدرة في السوق على إصدار بطاقات الدفع الإلكتروني، راجع:

-Patwardhen, A., K. Singleton and K. Schmitz, Financial Inclusion in the Digital Age, Op. Cit, P. 13.

[53] Thorsten Beck, Fintech and Financial inclusion: Opportunities and pitfalls, op. Cit, P.2.

[54] Stiglitz, J. and weiss, A., Credit Rationing in Markets with imperfect information, American Economic Review 7, 1981, PP. 393 - 410.

[55] Beck, T., A. Demirguc - Kunt and M.M. Peria, Banking Services for Everyone? Barriers to Bank Access and USE Around the World, World Bank Economic Review 22, 2008, PP. 397 - 430.

الرخاء المشترك ودعم التنمية المستدامة، فضلاً عن تحقيق الاستقرار المالي[٥٦]. فمن المؤكد أن هناك علاقة مباشرة بين النظم المالية والنمو الاقتصادي، فالتمويل يساعد على نشر المعلومات من أجل الاستثمار وتراكم المدخرات وتسهيل الأعمال التجارية وزيادة تنويع المخاطر، ومن ثم خلق الحماسة لكل من الأفراد ورواد الأعمال والمؤسسات لإنتاج فرص عمل جديدة ومستمرة في مختلف المجالات، وبكل ما يؤدي إليه ذلك من خلق موازٍ للنمو والتوظيف والعمالة. كما يمكن للنظام المالي الشامل أن يقدم آلية رائعة لإدراج العديد من القطاعات المختلفة للانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلي الاقتصاد الرسمي، وأخيرًا يساعد النظام المالي السليم والشامل في التخفيف من حدة عدم المساواة من خلال العمل على توزيع أفضل للدخول[٥٧].

وهكذا يمكن رصد عدد من النتائج الإيجابية التى يمكن أن يجنيها عدد من الأطراف المعنية من انتشار ودعم الشمول المالي، وذلك على النحو التالي:

أ- أثر توفير الائتمان والتمويل الصغير: The Impact on Credit and Micro Finance

كما قلنا، هناك علاقة مباشرة بين النظم المالية والنمو الاقتصادي، حيث يأتي التمويل في القلب من التنمية والنمو، فمتي افترضنا عدم وجود مؤسسات مالية أو حتى وجودها دون تحقيق المرجو منها، وبالتالي عدم توافر الخدمات المالية اللازمة للتنمية، فمنطقيًا سيعاني الأفراد والشركات من عدم القدرة على جمع المدخرات أو الوفاء بالمدفوعات أو تأمين القروض، أما متى توافرت هذه المؤسسات، وبجودة كافية فسوف يتمكن كل هؤلاء من جني فوائد الأموال المتاحة من حيث المدخرات والائتمان والمدفوعات والقروض الخالقة للنمو والتوظيف والعمالة[٥٨]. فمؤسسة صغيرة يمكنها تحقيق فائدة ملموسة من قدرتها على الوصول إلى الائتمان لتوسيع أعمالها الصغيرة الحالية أو للشروع في التوسع وبدء أعمال جديد، وبكل ما يحققه ذلك من تأثير تقدمي على الاستثمار وبيئة الأعمال، وأسرة فقيرة يمكن - عبر حصولها على ائتمان - أن تحقق رغباتها الحالية أو المستقبلية في توفير السكن والتعليم والعلاج وأي مخاطر محتملة[٥٩].

فالائتمان الصغير Micro-Credit يعد سبيلاً جيدًا لمكافحة الفقر واستكشاف أفكار رواد الأعمال الطموحين، وبخاصة بين الفئات أو المجتمعات المهمشة، خاصة أن هذه النوعية من الائتمان مصممة خصيصًا لاحتياجات المقترض من حيث الأقساط وحجم القرض، وبالتالي تنخفض احتمالية التخلف عن أدائها، وبما يحقق في النهاية إيجابية خلق الاكتفاء الذاتي لرائد الأعمال وتعزيز رفاهية الفئات المحتاجة والمهمشة والمستبعدة ماليًا، فهو الوسيلة النهائية للوصول إلي الخدمات المالية لكافة الفئات[٦٠].

(56) Eid, N. and Awad M., Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt, IOSR Journal of Economics and Finance, 2018, P. 11.

(57) Demirguc - Kunt, A. and Beck, T., Access to Finance: An Unfinished agenda, The World Bank Economic Review, 2008, P. 383. - Cull, K., Ehrbeck, T. and Holle, N., Financial Inclusion and Development: Recent Impact Evidence, CGAP, Journal of Economic Dynamics and Control, 2014, P. 14.

(58) Ghebrial, F., Financial Inclusion in Egypt: Challenges and Opportunities, American Universuty in Cairo, 2019, P. 8.

(59) Cambell, J., Household Finance, The Journal of Finance, 61 (4), 2006, PP. 1553 - 1604.

(٦٠) على تجربة بنك جرامين Grameen Bank في دولة بنجلادش تعد الأكثر نجاحًا في مجال التمويل الصغير خلال العقود الماضية، والتى بدأها "محمد يونس" الحائز على جائزة نوبل، حيث تم تقديم وإطلاق العديد من فرص النمو وخلق إمكانيات كبيرة للعديد من الأسر من خلال تقديم قروض صغيرة في مجالات مختلفة كالتعليم والصحة والزراعة، وبخاصة للمرأة والمشاريع الاجتماعية، راجع:

- Karim, L., Demystifying Micro-Credit: The Grameen Bank, NGOs, and Neoliberalism in Bangladesh, Cultural Dynamics, 20 (1), 2008, PP. 5 - 29.

- Prina, S., Banking the Poor Via Savings Accounts. Evidence from a Field Experiment, Journal of Development Economics,

وحقيقة فإن الكثير من الفئات المستبعدة تمتلك هاتفًا محمولاً، وأن توفير الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والأجهزة ذات الصلة يمكن أن يحسن الوصول إلي التمويل اللازم لتلك الفئات، حيث جلب استخدام «أسلوب التمويل الرقميDigital Finance" مئات الملايين من الدولارات التى تم تخصيصها لتطوير منتجات مالية جديدة، ليس فقط للمؤسسات المالية التقليدية، ولكن أيضًا لشركات التكنولوجيا الفائقة ومقدمي الاتصالات ومؤسسات التمويل الأصغر والحكومات. وتظهر أهمية هذا النوع من التمويل والخدمات المالية الرقمية، أو ما يمكن أن نطلق عليها التكنولوجيا المالية، ممثلة فيما يلي[٦١]:

- تحسين وصول التمويل لعملاء البنوك في المجتمعات الريفية والفقيرة ممن لا يستطيعون الوصول بسهولة إلي البنوك الموجودة بالقطاع الرسمي.
- توسيع الخدمات المالية لتشمل القطاعات غير المالية، وتوسيع الخدمات الأساسية للأفراد في ظل حقيقة امتلاك أكثر من ٥٠٪ من الأفراد في العالم لهواتف محمولة.
- توفير خدمة بنكية ميسورة التكلفة للفقراء في البلدان النامية.
- توفير منصة تستهدف زيادة في إجمالي الإنفاق المولد لاحقًا لإيرادات ضريبية أعلي تنشأ عن الزيادة في حجم المعاملات المالية[٦٢].
- تحسين الأداء المصرفي من خلال زيادة الابتكارات في مجال التمويل الرقمي.
- العمل على تخفيض مستويات التضخم المرتفعة، وخاصة في البلدان النامية والفقيرة، من خلال تقليل السيولة المحلية.
- العمل على خفض تكاليف البنوك من خلال منع التعامل المباشر مع العملاء وتقليل الأعمال اليدوية، ومن ثم تقليل أعداد فروع البنوك.
- إجبار البنوك على تحقيق أعلى درجات الجودة في تقديم الخدمات في إطار ما يحققه التمويل الرقمي من سهولة التحول من بنك لآخر، ومن ثم تفعيل المنافسة بين المؤسسات المالية المقدمة للخدمات.
- العمل على تقليل الفساد الحكومي وتحسين الكفاءة من خلال التحول من النقد إلي المدفوعات الرقمية[٦٣].
- تحقيق أحد مستهدفات التنمية المستدامة والمتعلقة بتمكين المرأة، وخاصة في ظل تخوف الكثير من المؤسسات المالية التعامل مع النساء.

115, 2015, PP. 16- 20

[61]Ozili, K., Impact of Digital Finance on Financial Inclusion and Stability, Borsa Istanbul Review, 2018, PP. 329 - 340.

[62]Manyika, J. et al., Digital Finance for all: Powering Inclusive Growth in Emerging Economies, USA., Mckinsey Global Institute, September, 2016.

[63]Klapper, Leora and D. Singer, The Opportunities and Challenges of Digitizing Government - to - Person Payments, World Bank Research Observer 32 (2), 2017, PP. 211-226.

ب- التأثير على المدخرات والمدفوعات: The Impact on Payments and Savings[٦٤]

من منطلق أن الادخار يعزز تراكم الأصول، مما يساعد على إنشاء حائط صد ضد الصدمات ويعمل على تخفيف قيود الائتمان، كان هناك تأكيد على حقيقة العلاقة الإيجابية بين امتلاك حساب مصرفي لأغراض الادخار والمدفوعات وبين نمو الاقتصاد. فلقد أدت حسابات التوفير إلي تحقيق النمو عبر مستويات مختلفة، حيث يستفيد أصحاب الدخول الصغيرة أو المنخفضة بما يحصلون عليه من فائدة على مدخراتهم بالمؤسسات المالية الوسيطة، سواء المصرفية أو غير المصرفية كبنوك الادخار Saving Banks [٦٥] وشركات الادخار والقروض Savings and Loan Companies [٦٦]، أو حتى شركات التأمين على الحياة Life Insurance Companies[٦٧]، حيث يتم تجميع هذه المدخرات، والتي عادة لا يستطيع أصحابها استثمارها بأمان، إما لصغرها أو لعدم توافر المعلومات أو الخبرة لأصحابها في كيفية استثمارها، لتصبح معدة للإقراض أو للاستثمار مرة أخرى. ويتخذ هذا الإقراض أشكالاً متعددة كالإقراض للمستهلكين، والذي اتخذ أهمية خاصة- مؤخرًا - مع انتشار السلع الاستهلاكية المعمرة، والتي تطورت من كونها سلعًا كمالية إلي سلع ضرورية، رغم كونها قروضًا مرتفعة التكاليف لمانحيها، في ضوء احتمالية صغر حجم القرض، وهي أيضًا قروض مكلفة للممنوحة لهم، في ضوء ارتفاع سعر الفائدة عليها عادة والذي قد يصل إلي عدة مئات في المائة سنويًا، وتأتي شركات تمويل المستهلكين Consumer Finance Companies، وشركات تمويل المبيعات Sales Finance Companies كأهم المؤسسات الخاصة بإقراض المستهلكين[٦٨].

وهكذا فإن النظام المالي الشامل يمكن أن تكون له آثاره الإيجابية على تحسين الوساطة بين المودعين والمقرضين، وبما يوفر بدائل تمويل مختلفة للأسر والشركات الصغيرة، وبتكلفة أقل مقارنة بخطط تمويل الاقتصاد غير الرسمي، وبكل ما يؤدي إليه تقديم الخدمات المالية عبر الوسطاء الماليين من آثار فاعلة وإيجابية على

---

(64)Prina, S, Banking the Poor via Savings Accounts: Op. Cit, 2015, P. 1.

[٦٥]حيث ظهرت بنوك الادخار كنتيجة ملحة لتجميع مدخرات الأفراد الصغيرة، والتي لم تكن في ذاتها كافية لتمكين مالكها من استثمارها في شراء أسهم أو سندات، وأن استثمارها يفقدها سيولتها، فكان وجود هذه النوعية من البنوك سبيلاً لخدمة هؤلاء المدخرين الصغار، وطريقًا لإقراض هذه الأرصدة عبر استثمارات طويلة الأجل عادة، وبدرجة تفوق دائمًا قدرة البنوك التجارية في ذلك، راجع: - د. سامي خليل: اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٣٨٣.

[٦٦]الأرصدة التي يحتفظ بها المدخرون في هذه الشركات ليست ودائع بالمعني الفني لأنها لا تمثل شراء فائدة في المنظمة، فالمدخرون هنا هم ملاك يحصلون على أرباح وليسوا دائنين يحصلون على فائدة، راجع:

- Ratmond P. Kent, Money and Banking, 6th ed. (New York: Holt, Rinchart and Winston, inc., 1972, P. 213.

[٦٧]وهي تعد من أكبر المؤسسات المالية الوسيطة من حيث مقدار الودائع الادخارية التى تمتلكها، وعادة ما تلجأ هذه الشركات إلي الاقراض المباشر Direct Lending وبما يحقق الميزة المزدوجة لكل من المقرضين والمقترضين، فكما أن المقترض يستفيد من التزام المقرض بتوفير الأرصدة المطلوبة والحصول على بعض التنازلات في حالة حدوث ظروف غير ملائمة، فإن المقرض يتمكن من الحصول على عائد أكبر بعض الشئ في ضوء التعامل المباشر مع المقترض - راجع:

- Charles L. Prather: Money and Banking (Home wood, Illinois, Richard D. Irwing, inc, 1969, P. 471.

[٦٨]وعادة ما تقوم شركات تمويل المستهلكين بمنحهم قروضًا صغيرة وبسعر فائدة منخفض، حيث تحصل هذه الشركات على أرصدتها عن طريق طرح أسهمها بالاكتتاب، أو من خلال البنوك، ومن ثم الحصول على الأرصدة بشكل إجمالي ثم القيام بإقراضها للمستهلكين، وهي قروض غير مضمونة في الغالب، ولذا فعادة ما تركز هذه الشركات على شخصية المقترض ومركزه المالي وقدرته على السداد. أما شركات تمويل المبيعات، والتي تحصل على أرصدتها بذات الطريق الذي تحصل منه شركات تمويل المستهلكين على أرصدتها، فإنها لا تقوم عادة بإقراض المستهلك، , وإنما بتمويل الوكالة عند قيامها بالبيع بالتقسيط، حيث تقوم هذه الشركات - وبخاصة في تجارة السيارات - بوضع الترتيبات للعملاء لسداد الأقساط شهريًا متضمنة مقدار الفائدة المقررة، حيث يكون للممول حق مصادرة الشئ المبيع متى توقف المستهلك عن دفع الأقساط، راجع في ذلك: - د. سامي خليل: مرجع سابق، ص ص٣٨٩ - ٣٩٠.

الازدهار وخلق فرص العمل، بل والنمو الشامل[٦٩].

ج- التأثير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة: The Impact on Small and Medium Enterprises

على الرغم من كون المشروعات الصغيرة والمتوسطة باتت تمثل أفضل الوسائل لتحقيق نمو شامل يولد الطلب والاستهلاك المحليين، ويوفر ملايين فرص العمل، وتعمل بشكل فعال على الحد من معدلات البطالة المرتفعة(٧٠)، إلا أن الواقع يعكس حقيقة أن العديد من الدول، وبخاصة النامية منها، مازالت تعاني من كثرة العراقيل التي تحد من قدرة هذه المشروعات على الوصول إلي التمويل، فضلاً عن محدودية الائتمان وعدم القدرة على توفير الضمانات المطلوبة وارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي ألقي بظلاله القاتمة على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEs وقدرتها على الصمود في مواجهة غيرها من المشروعات الكبيرة[٧١]. فعادة ما تفضل البنوك المساهمة في تمويل المشروعات الكبرى لانخفاض درجة المخاطرة لديها، ولسهولة التعامل معها ولقدرتها على توفير الضمانات اللازمة ووجود مساحات من الأهداف والاهتمامات بينها وبين مصادر التمويل من ناحية أخري.

حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديها أكبر فجوة في الشمول المالي في العالم، وأن توفير الائتمان المطلوب لهذه الشركات سوف يؤدى إلى خفض في معدلات البطالة بنسبة ١٪ على الأقل[٧٢].

ففي مصر مثلاً، يبلغ حجم الاحتياجات التمويلية المطلوبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالقطاع الرسمي حوالي مليار دولار سنويًّا، إلا أن الواقع يعكس محدودية تلبية الجهات التمويلية لتلك الاحتياجات، والتي لا تزيد عن ١٠٪ منها، حيث لا يزيد عدد المتعاملين من هذه المشروعات مع القطاع المصرفي عن ٥٪ فقط، ولا تزيد نسبة التمويل الموجهة لهذه المشروعات من المصارف عن ٤٪ فقط من إجمالي محافظها الائتمانية[٧٣].

---

[69] Ghebrial, F., Op. Cit., P. 25.

[٧٠] تشير الإحصاءات إلي أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة باتت تشكل نحو ٩٠٪ من المنشآت على مستوي العالم، وتساهم بأكثر من ٢٦٪ من الناتج الإجمالي العالمي، كما أنها توفر ما بين ٥٥ - ٦٠٪ من فرص العمل عالميًا، راجع في ذلك:

- د. سمير عريقات: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة جائحة كورونا، معهد التخطيط القومي، الإصدار (٢) مايو ٢٠٢٠، ص٤.

[٧١] بناء على قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠، تعرف المشروعات المتوسطة بأنها «كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال (٥) ملايين جنيه ولا يجاوز (١٥) مليون جنيه، أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال (٣) ملايين جنيه ولا يجاوز (٥) ملايين جنيه. أما المشروعات الصغيرة فتعرف بأنها «كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن (٥٠) مليون جنيه، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال (٥٠) ألف جنيه ويقل عن (٥) ملايين جنيه، أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأس ماله المدفوع أو المستثمر بحسب الأحوال (٥٠) ألف جنيه ويقل عن (٣) ملايين جنيه، لمزيد من التفاصيل حول القانون رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠، راجع في ذلك: - الجريدة الرسمية: العدد ٢٨ مكرر (و)، والصادر فى ١٥ يوليه ٢٠٢٠.

[72] Blancher et al., Financial Inclusion of Small and Medium Sized Enterprises in The Middle East and Central Asia, IMF, 2019, P.3.

[٧٣] ويمكن إرجاع أو تفسير محدودية مساهمة البنوك التجارية في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأسباب متعددة، منها: § ارتفاع درجة المخاطرة المصرفية المرتبطة بإقراض هذه المشروعات متى قورنت بغيرها من القروض العادية، وذلك نظرًا للشكوك التى تعتري عمل هذه المشروعات واحتمالية فشلها وتعثرها. § عدم قدرة هذه المشروعات على تقديم الضمانات اللازمة للحصول على التمويل، باعتبارها من أهم متطلبات الحصول على الائتمان المصرفي. §ضعف خبرة المشروعات الصغيرة في مجال إدارة الأعمال، وجهلها عادة بأساليب التسويق وعدم سلامة هيكلها التمويلي، وبما يعكس عادة ضآلة رأس مالها الظاهر تجنبًا لمساءلتها ضريبيًا، راجع في ذلك: - د. ماهر المحروق، د. إيهاب مقابلة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ٢٠٠٦، ص١٠، وراجع أيضًا: - د. رضا مصطفي حسن: مرجع سابق، ص٤٠٢. - د. عبد الحميد عبد البر: تجربة المشروعات الصغيرة في مصر، المعوقات والتحديات

ويقصد بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إمدادها بالمال اللازم، سواء في مرحلة الإنشاء والانطلاق، أو لمرحلة شراء الأصول الإنتاجية، أو الإمداد بالسيولة اللازمة في مرحلة التشغيل والتوجه نحو الأسواق، الداخلية أو الخارجية، أو لمواجهة أي طارئ أو حدث استثنائي يتعرض له المشروع، وبما يساعد تلك المشروعات على القيام بأدوارها الإنتاجية والتنموية، سواءً اتخذت مصادر التمويل الشكل الرسمي كالبنوك وشركات التأمين ومكاتب البريد .... إلخ، أو الشكل شبه الرسمي كمؤسسات الإقراض المتخصصة، كصندوق التنمية الاجتماعية والبنوك المتخصصة كبنك التنمية الاجتماعية ..... إلخ.

وتتعدد المزايا التي يمكن رصدها من توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- توفير البنية التحتية المناسبة لهذه البنوك، فضلاً عن الانتشار الواسع لفروعها، مما يؤمن وصولها إلي كافة الأماكن، ولكافة ذوي الحاجة من المقترضين.
- كفاءة أنظمتها المحاسبية والرقابية وأجهزة المتابعة.
- الكفاءة الإدارية وقدرتها أو ملاءتها المالية، وكفاءة رؤوس الأموال وشفافيتها.
- تنوع الخدمات المالية التي تقدمها، مما يجعلها أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وهكذا يمكن أن يساعد الوصول إلي التمويل لهذه المشروعات في تحسين تخصيص الموارد Sources Allocation، فضلاً عن توافر القدرة على مواجهة أي نقص في السيولة[٧٤]. كما يمكن القول أيضًا أن الوصول الأفضل للتمويل سوف يشجع الشركات الناشئة ورجال الأعمال على تقديم أفكارهم الجديدة والجريئة المشجعة على التجديد والإبداع في بيئة الأعمال، وأن خلق بيئة استثمارية صحية وإستراتيجيات داعمة للشمول المالي سوف يساعد هذه الشركات على النمو والتوسع، بل والعمل على الانضمام للقطاع الرسمي سعيًا للحصول على التمويل اللازم لها.

حيث أكدت إحدى الدراسات الميدانية، والخاصة بقياس أثر الوصول إلى التمويل على الشركات الصغيرة والمتوسطة، على ظهور نتيجة إيجابية تتمثل في تحقيق عائد أعلى على رأس المال بنسبة ٢٠ : ٣٠٪ مقارنة بعدم قدرتها على الوصول لهذا التمويل[٧٥].

ولكن، وعقب الاستشعار بدورها الريادي في الكثير من الجوانب الإنتاجية والتوظيفية، لم تكن الحكومات لتقف عاجزة عن تلبية احتياجات تلك المشروعات عن التمويل اللازم لإقامتها أو لاستمرارها أو لحيويتها وتفاعلها. وتشير الكثير من التجارب الدولية إلي وجود عوامل كثيرة يمكنها أن تساعد في زيادة الائتمان المصرفي

وأساليب العلاج، دراسة مقارنة مع التجارب الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٥١٠)، ٢٠١٣، ص٣١ - ٣٢.

[74]Beck., T. and Demirgus - Kunt, A., Access to Finance: An Unfinished agenda. The World Bank Economic Review, 22 (3), 2008, PP. 383 - 396.

[75]Mckenzie, D. and Woodruff, C., Experimental Evidence on Returns to Capital and access to finance in Mexico, The World Bank Economic Review, 22 (3) 2008, P. 457 - 482.

المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لعل منها[٧٦]:

- توافر الأساسيات الاقتصادية وخصائص القطاع المالي، مثل الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتقليص حجم القطاع العام لتجنب مزاحمة ومنافسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الائتمان، وسلامة القطاع المالي، وتوفير نظام مصرفي تنافسي. وبصورة أشمل، توفير اقتصاد تنافسي ومفتوح قادر على إعطاء دفعة لاستثمارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة طلبها على الائتمان.
- توافر العوامل المؤسسية، مثل القدرات التنظيمية والرقابة المالية القوية، وتوافر المعلومات الائتمانية، وخلق بيئة الأعمال المواتية، فضلاً عن النظم القانونية التي تسمح بإنفاذ حقوق الملكية والعقود بالدرجة الكافية.

ووفقــاً لمؤسســة التمويل الدولية (IFC) قدمت مجموعة خبراء الشمول المالي The Financial Inclusion Experts Group عددًا من التوصيات السياسية المحددة لمجموعة العشرين (G-٢٠) [٧٧] لدعم وتعزيز الشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، لعل من أهمها وجوب قيام الدول النامية بوضع سياسات تعمل على خلق بيئة صحية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال[٧٨]:

- تعزيز البنية التحتية للمعلومات المالية، وإصلاح الهيكل التنظيمي والقانوني، وإنشاء هيئات حكومية داعمة، والارتقاء بقدرات المؤسسات المالية.
- إنشاء منصة تُعني بجمع البيانات حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف البلدان.
- إنشاء منصة تمويل عالمية Global Funding Platform تعمل على خلق تعاون ثنائي بين الاقتصاديات الناشئة لتقديم حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة، والمساعدة الفنية، وتقديم خدمات مالية مستدامة لتلك الشركات.
- تقديم "المنتدي العالمي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة Global SMEs Finance Forum" بهدف العمل على تناول أفضل الممارسات والتجارب الناجحة للدول في تقديم حلول فاعلة للشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

د- العمل على تمكين وتفعيل دور المرأة: Women Empowerment

يتجه الشمول المالي إلى استهداف الحد من عدم المساواة بين الجنسين من خلال تيسير حصول المرأة على

---

[٧٦] د. رضا مصطفي البدوي: مرجع سابق، ص٤٠١.

[٧٧] ومجموعة العشرين هي منتدي للتعاون الاقتصادي والمالي بين الدول العشرين وهي (الاتحاد الأوروبي والأرجنتين واستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان وروسيا والسعودية وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) وبين جهات ومنظمات دولية تلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد والتجارة، حيث تجتمع سنويًا في إحدى الدول الأعضاء. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ تم رفع مستوى المشاركة في اجتماعات قمة المجموعة إلي مستوي الرؤساء، ويبلغ إنتاج المجموعة ما يمثل ٨٠٪ من إجمالي الناتج العالمي، وتشارك في أكثر من ٧٥٪ من حجم التجارة العالمية، حيث تعمد اجتماعات المجموعة إلى التركيز على عدد من القضايا الهامة كتنظيم أسواق المال العالمية وتقوية النظام المالي العالمي وتعزيز آليات الرقابة عليها ومحاربة التهرب الضريبي والعمل على تحقيق نمو دائم ومتوازن للاقتصاد العالمي وتعزيز فرص التشغيل والتوظيف .. راجع: - بي بي سي نيوز عربي: مجموعة العشرين: ما هي وما الذي يبحثه قادتها خلال قمتهم؟ متاح في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٠ على الرابط: https://www.bbc.com -

[78] International Finance Corporation (IFC), Scaling-up SME Access to Financial Services in the Developing World, 2010,P.7.

الخدمات المالية المختلفة الداعمة لقدراتها على الإبداع والابتكار وزيادة الأعمال والعمل على زيادة إنتاجيتها. ذلك أن معالجة الفجوة بين الجنسين في التعامل مع النظام المالي الرسمي لها أثارها الإيجابية المتمثلة في زيادة معدلات الادخار والاستثمار وخفض المخاطر والتكاليف المالية وتيسير المزيد والجديد من فرص العمل[٧٩].

وتؤكد بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠١٧، وكذا بيانات التحالف المصرفي العالمي للمرأة ٢٠١٨ علي وجود هذه الفجوة، حيث يمتلك الرجال نسبة ٧٢٪ من الحسابات في مقابل ٦٥٪ للنساء، وأن الرجال يمثلون ٦٥٪ من العملاء على مستوي العالم ويملكون ٧٥٪من الودائع و ٨٠٪ من القروض، كما تشير مؤسسة التمويل الدولية (IFC) إلى أن ٨٠٪ من السيدات، أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لا تمتلكن مصادر التمويل اللازمة ولا تحصلن على خدماتهن بشكل متكامل من جانب المؤسسات المالية[٨٠].

وبالطبع، يتطلب تعزيز الشمول المالي للمرأة وجود نظام مالي ومصرفي أكثر شمولاً وبيئة تنظيمية وتشريعية تقر سياسات داعمة للمرأة والفئات المهمشة، وذلك لمعالجة أوجه القصور والعقبات التى تواجه المرأة على جانبي العرض والطلب[٨١].

وعادة ما تلعب البنوك دورًا جوهريًا فيما يتعلق بدمج المرأة في القطاع المالي الرسمي، حيث بدأت نظرة البنوك إلي المرأة، باعتبارها فئة مرتفعة المخاطر في التحول، أي النظر إلى المرأة كفئة مستقلة ذات اعتبار عند إعداد وصياغة البنوك لإستراتيجيتها وأهدافها، كنهج جديد يراعي التنوع ويخلق ثقافة عامة داعمة للمرأة كعميلة وقائدة في المناصب الإدارية، ويسعي إلى استهداف زيادة عدد المتعاملات من السيدات بالتوازي مع زيادة أعداد السيدات العاملات وتعزيز قدراتهن لزيادة فرص تدرجهن في المناصب الإدارية والقيادية، وبخاصة في ظل حقيقة تمتع المرأة بقدرات ادخارية عالية ووعي أكبر بالمخاطر والتزام بسداد المديونات، حيث تساهم المرأة - واقعيًا - في زيادة الحصة السوقية للبنك، كما أنها تتميز بالولاء للبنك الذي تتعامل معه متى كانت راضية

---

[٧٩] في دراسة أجراها Swamy عام ٢٠١٤، وجد أن دخل الأسرة قد شهد نموًا بنسبة ٨,٤٪ بعد حصول المرأة على التمويل، وبما مكنهم من امتلاك وإدارة أعمالهم من خلال نظام مالي رسمي، راجع:

- Swamy, V., Financial Inclusion, Gender Dimension and Economic Impact on Poor Households, World Development, 56, 2014, P. 1-15.

- البنك المركزي المصري: دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة، مرجع سابق، ص ٤.

[٨٠] آشلي ديميرجوتشي - كونت وآخرين: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مرجع سابق، ص٤. وراجع أيضًا:

- Global Banking Alliance for Women, Un Locking the Potential of the Women's Market: the Gender Diversity and Inclusion Imperative, 2018, P.21. - IFC, Banking on Women in Egypt: Innovations in the Banking Industry: Workshop Report, IFC, 2016.

[٨١] تتمثل أبرز العوائق والتحديات التى تواجه تحقيق الشمول المالي للمرأة في جانب الطلب في محدودية القدرة على الحصول على التمويل بسبب ضعف الإمكانيات وغياب الوعي والثقافة المالية، فضلاً عن العائق الجغرافي في حالة السيدات القرويات أو المقيمات في المناطق النائية أو العشوائية غير المغطاة بالخدمات الإلكترونية. أما العوائق في جانب العرض فعادة ما تتمثل في عدم استهداف المؤسسات المالية للسيدات ومنحهن فرصة للحصول على حصة سوقية أكبر، بل على العكس يتم اعتبارهن كاستثمار عالي المخاطر، وهو ما يؤدي إلي انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة للنساء. يضاف إلي ذلك عدد من العوائق الأخرى المتعلقة بالجانب التشريعي والمؤدية إلي هدر العديد من الحقوق الخاصة بالسيدات في العديد من القضايا، وبما يعيق بشكل كبير دمج المرأة في القطاع الرسمي. فضلاً عما تلعبه العوائق الاجتماعية الأخرى، الخاصة بحرمان المرأة من العمل والخروج من المنزل والتعامل مع الغرباء، بل ومن حقها في التعليم الكامل، من أدوار قد تعيق الوصول لمستهدف تحقيق الشمول المالي بالشكل المطلوب .. لمزيد من التفاصيل راجع:

- Arun. K.v. and Sabik. K., Financial Inclusion in INDIA, Challenges and Opportunities, EPRA International Journal of Econamic and Business Review, Vol. 3, Issue. 9, September, 2015, PP. 175 - 179.

عن الخدمات المقدمة، مما يدفعها لتشجيع أفراد أسرتها على فتح حسابات بذلك البنك والتعامل مع خدماته[٨٢].

هـ- تحقيق الاستقرار المالي: Achieving of Financial Stability

هناك علاقة مباشرة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وهو الأمر الذي أكدته الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، حيث ظهرت الحاجة ملحة في أعقابها إلي وجود نظام مالي سليم أكثر استقرارًا من خلال فرض إصلاحات وسياسات في النظام المالي العالمي. فالنظام المالي يكون مستقرًا متى كان قادرًا على تسهيل الأداء الاقتصادي وتبديد الاختلالات المالية (عدم التوازن المالي)، والتى تظهر داخليًا أو نتيجة لأحداث هامة سلبية غير متوقعة[٨٣]. فحالة عدم الاستقرار - عادة - ما تظهر كنتيجة لسوء تخصيص المدخرات والاختيار غير الجيد للاستثمار، فهي حالة تعكس الانحرافات الحادثة من خطة الادخار بسبب عدم الكفاءة في أداء الإدارة المالية لتوظيف النظام المالي أو بسبب حالات عدم استقرار النظام في مواجهة الصدمات المحتملة[٨٤].

إلا أن مفهوم الاستقرار المالي عادة ما يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات، فالنظام يوصف بالاستقرار متى اتسم بإمكانيات معينة كتسيير كفاءة الموارد الاقتصادية وتوزيعها حسب المناطق الجغرافية، إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى كالادخار والاستثمار والإقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول وتراكم الثروة ونمو الناتج، وتقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها واستمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات[٨٥].

ويري البعض أن السعى لتحقيق كلا من الشمول المالي والاستقرار المالي، في ظل التطورات الأخيرة، لم يَعُد من الخيارات السياسية وإنما بات من الضرورات الحتمية. فالثقة في النظام المالي لن تحدث بدون وجود استقرار مالي يناشد الأسر والشركات تجميع المدخرات وتوسيع الائتمان. وعلي مستوى الاقتصاد الكلي، يمكن أن يكون الشمول المالي حافزًا لدعوة البنوك المركزية للشروع في تحقيق الاستقرار المالي، ذلك أن زيادة أعداد مستخدمي النظام المالي الرسمي سوف يزيد من المدخرات الوطنية الإجمالية، فضلاً عن زيادة قاعدة عملاء البنك من المودعين[٨٦].

إلا أن تحقيق الاستقرار المالي المحتمل للمؤسسات المالية أثناء الأزمات يمثل النتيجة الإيجابية الأكثر تأثيرًا،

---

[٨٢] تشير البيانات إلي تبني ما يقرب من (٩٠) بنك عالمي لاستراتيجيات وخدمات تمت صياغتها خصيصًا وفقًا لاحتياجات السيدات. فعلى سبيل المثال، يعتبر بنك «وستباك» الاسترالي من أكبر وأول البنوك التى قامت بتكوين فريق عمل ووحدة متخصصة للمرأة، حيث يخدم البنك وفقا لبيانات عام ٢٠١٨، أربعة ملايين سيدة من العميلات بإقراض قيمته «٤٧» مليون دولار أمريكي لتصل مدخرات السيدات في البنك لـ «٤١» مليار دولار، كما تمثل المرأة في تكوين القوة العاملة لهذا البنك نسبة ٦٠٪ من إجمالي العاملين، ٥٢٪ من المناصب القيادية، ووفقًا للبنك الدولي حصل هذا البنك على المركز الأول في جائزة أفضل ١٠٠ مؤسسة مستدامة على مستوي العالم عام ٢٠١٤، راجع:

- البنك المركزي المصري: دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة، مرجع سابق، ص١٠، وراجع أيضًا:

- Global Banking Alliance for Women, Op. Cit., 2018.

[83] Schinasi, G., Defining Financial Stability, IMF, 2004, P. 8.

[٨٤] غازي شيناسي، الحفاظ على الاستعداد المالي، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٥، ص ١ - ٢.

[٨٥] ولذا فإن الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وعلى رأس ما يعطي له الأهمية والعناية (أسواق المال والبنوك التجارية)، ومن أهم الجهات المسئولة عن ذلك (البنوك المركزية) من خلال مدى سلامة وصلاحية السياسات النقدية والمالية التى تنتهجها، وفي نفس الوقت لأهميتها وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها، سواءً كانت هي مبعث هذه الأزمات أو غيرها، راجع:- مشتاق السبعاوي وآخرون: الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٢) العدد (٢)، ٢٠١٢، ص٧١.

[86] Khan, H.R., Financial Inclusion and Financial Stability: are they two Sides of The Same Coin, Address by Shri khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCON, 2011, p. 1.

وتفسير ذلك أن الأسر ذات الدخل المنخفض عادة ما تميل إلي الاحتفاظ بمدخراتها، مع احتمالية أقل للانسحاب، سواء في الأوقات الجيدة أو حتى في أوقات الأزمات المالية، وذلك لثقتها في المؤسسات المالية، وهي النتيجة التي تحققت بالفعل في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث جاءت النسبة المئوية لسحب الودائع أقل بكثير من الإيداع في الاقتصاديات التي تتمتع بمستوي عالٍ من الشمول المالي[٨٧]. وذلك على عكس أصحاب المدخرات الكبيرة، والذين - عادة - ما يهرعون لسحب ودائعهم البنكية فور اشتداد الأزمات المالية، وبما يؤثر سلبًا على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة. وهنا يأتي دور التنوع في الودائع المصرفية، عبر المزيد من أعداد المودعين، والمتحقق من خلال الشمول المالي، كسبيل للحد من سلبيات انخفاض نسبة السيولة. فاتساع نطاق الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي عادة إلي استقرار قاعدة الودائع، وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي، وبما يؤثر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة، وبالتالي مزيدًا من الاستقرار المالي بشكل عام[٨٨].

وفى ظل الشمول المالي، سيتجه الكثيرون أيضًا، سواء من الأسر أو الشركات، إلى محاولة الحصول على المزيد من القروض الائتمانية من خلال المؤسسات المالية، وذلك كنتيجة مباشرة لدخول هذه الفئات إلي القطاع الرسمي، الأمر الذي سيؤدي بالتبعية إلي زيادة وتنوع العملاء المتعاملين مع هذه المؤسسات، وبما يحقق للمؤسسة المالية القدرة على تنويع محفظة ائتمانها، وبالتالي تقليل المخاطر، فضلاً عما يحققه ذلك من ظهور لاعبين جدد خاصة من الشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال من المتميزين بارتفاع استعدادهم للوفاء بالتزامات القروض، وهو ما يضمن للمؤسسات المالية المانحة تحقيق درجة أعلى من الاستقرار المالي[٨٩].

خامسًا: التكنولوجيا المالية أداةً تمكين للشمول المالي: Fintech as A Tool to Enhance Financial Inclusion

علي الرغم من أن الابتكارات المالية قد مثلث شريكًا ملازمًا للأنظمة المالية المتعاقبة على مر العصور، إلا أن التكنولوجيا المالية Fintech باتت تعطي الانطباع بأن الأمر يأتي هذه المرة مختلفًا تمامًا عما قبل[٩٠]. فالوصول إلي الخدمات المالية، كأحد الانعكاسات المباشرة للشمول المالي، واستخدامها من قبل الأفراد والشركات، التى لم يكن لديها حسابات مصرفية، جاء مرادفًا للتوسع في استخدام التكنولوجيا المالية[٩١]. حيث أدي استخدام الهواتف الذكية Smart Phone، وانتشارها حول العالم لقلة تكلفتها وما تتيحه من إمكانيات، ومع توافر الشبكة العنكبوتية Internet بشكل أسرع وعلى نطاق جغرافي أوسع، فضلاً عن الانتشار المتسارع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة Big Data، ونضوج العديد من التطبيقات الخادمة للمستخدمين Apps، وتعدد منصات تقنية سلسلة الثقة والدفع بلا وسطاء Block chain Platform and peer-to-peer lending ... إلخ، إلي زيادة حدة المنافســة بين القائمين على تقديم الخدمات المالية للمستهلكين، بل ورفع من سقف طموح

[87]Han, R., and Melecky, M., Financial Inclusion for Stability: Access to Bank Deposits and the Deposit Growth during the Global Financial Crisis. Policy Research Working Paper, 2013, P. 17.

[٨٨]د. محمد طلعت سعيد: التكنولوجيا المالية، آفاق إلي المستقبل، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

[89]Ghebrial, F., Op. Cit., P. 28. - Morgan, P. and Pontines, V., Financial Stability and Financial Inclusion, ADBI, 2014,P. 18.

[٩٠]حين تميز التاريخ المالي بظهور العديد من المؤسسات والوسطاء الجدد على مر القرون، وغالبًا ما يعالجون مطالب جديدة أو قيودًا تنظيمية معينة، حيث شهدت بواكير القرن العشرين ظهور البنوك الاستثمارية Investment Banks لتمويل التوسع في إنشاء السكك الحديدية بالولايات المتحدة، في حين شهدت حقبة الستينيات ظهور صناديق أسواق المال Money Market Funds استجابة للائحة Q والتى منعت البنوك من دفع أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب، راجع في ذلك: Thorsten Beck, Op., Cit, P. 9. -

[91]Patwardhan, A., Singleton, K. and Kai Schmitz, Op., Cit. P. 13.

هــؤلاء المستهلكين وتوقعاتهم في الحصول على مزيد من الخدمات المتميزة، وبات البقــاء في السوق، سواءًا على المدي المتوسط أو البعيد، رهين بالمواكبة الشاملة للتكنولوجيا الحديثة، وهو ما انعكس بشدة على خطورة موقف النماذج التقليدية لصالح الابتكارية Changes in Business Models. فالأعمال - بشكل عام - أصبحت تتجه نحو الأتمتة Automation، وتسارعت المجتمعات نحو مزيد من الرقمية واللانقدية Digitalization and Chashless، وبكل ما يتطلبه ذلك من أهمية وجود البنيات التحتية اللازمة لتقديم هذه الخدمات المالية الجديدة والمعاملات حول العالم تدعيمًا للحصول على منافع هذه التكنولوجيا المالية[٩٢].

وتعرف التكنولوجيا المالية بأنها التقنيات والابتكارات التي تسعي لمنافسة الأساليب التقليدية عند تقديم الخدمات المالية، فهي تطبيق واستخدام للابتكارات والقنوات الحديثة عن القطاع المالي، وهي صناعة ناشئة تُستخدم لتحسين الأنشطة المالية المتعددة، كإستخدام الهواتف الذاكية في الخدمات المصرفية أو ما يعرف بالبنوك الخلوية. فشركات التكنولوجيا المالية تتألف من مشاريع ناشئة ومؤسسات مالية وشركات تقنية راسخة تهدف لتعزيز استخدام الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية الحالية، أو أن تحل محلها، وهو الأمر الذي عادة ما يدفع تلك المؤسسات لتطبيق حلول وتقنيات التكنولوجيا المالية من أجل تجويد وتطوير خدماتها، تحسينًا لموقعها التنافسي[٩٣]. فالتكنولوجيا المالية ببساطة تنطلق من مفهوم رئيس يشمل خليطًا من النظم القانونية والتكنولوجية لثورة حديثة تسعى إلى دعم الخدمات المالية بشكل تقني حديث[٩٤].

ولقد أدركت الأنظمة المالية بأن صناعة التكنولوجيا المالية سوف تساعدها في تعزيز الشمول المالي من خلال ما تتيحه هذه التكنولوجيا من فرص الوصول بسهولة للفئات المحرومة من الخدمات المالية عبر التمويل الرقمي Digital Finance، وكذا تسريع عمليات التحويلات والمدفوعات وتخفيض تكلفتها[٩٥]. كما أن السماح بدخول لاعبين منافسين جدد للمصارف القائمة سوف يؤدي لتقسيم سوق الخدمات المصرفية، وتقليل المخاطر النظامية المرتبطة بالمصارف الكبيرة(٩٦). وحقيقة، فلقد أدي استخدام الهاتف المحمول في مجال تسهيل المدفوعات إلي إحداث تغيير جذري في ديناميكيات الدفع بتقديم خدمات الدفع الرقمية، حيث أتاح انتشار تكنولوجيا الهاتف المحمول إمكانية تحقيق اتصال إلكتروني أرخص، فضلاً عن تقليل الحاجة إلي وجود شبكات فروع واسعة مما سمح لجيل جديد من مقدمي الخدمات عبر الإنترنت بتقديم خدماتهم بتكلفة أقل كثيرًا ومنافسة أكبر مع الشركات القائمة. فشركات أمثال Transfer Wise, Xoom, World Remit ... وغيرهم، استطاعت خفض التكلفة التشغيلية لعمليات تحويل الأموال من عدة دولارات إلى أقل من دولار واحد في كثير من الأحيان[٩٧].

---

[٩٢] حيث يثير تطوير مثل هذه البنية التحتية القوية مجموعة واسعة من القضايا التي لا تتعلق بالقطاع المالي فقط، وإنما أيضًا بالاقتصاد الرقمي على وجه العموم، ويشمل ذلك ملكية البيانات والحماية والخصوصية والأمن السيبراني والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركز وحماية المستهلك ... إلخ، راجع في ذلك: - د. محمد طلعت سعيد: مرجع سابق، ص ٤٠، راجع أيضًا:

- إتحاد المصارف العربية: التكنولوجيا المالية Fintech وأثرها على المصارف في المنطقة العربية، ٢٠١٩.

[93] Thorsten Beck, Op., Cit., P. 1 - 2.

[٩٤] وهيبة عبد الرحيم: توجيهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٨، ص٤.

[٩٥] لقد جلب أسلوب التمويل الرقمي مئات الملايين من الدولارات التى تم تخصيصها لتطوير التكنولوجيا الفائقة ومقدمي الاتصالات ومؤسسات التمويل الأصغر والحكومات، راجع: - د. رضا البدوي: مرجع سابق، ص٣٩٥.

[٩٦] فلقد بات النمو السريع في التكنولوجيا المالية يمثل تحديًا للبنوك القائمة وفرصة لها في ذات الوقت، وهو الأمر الذي يعتمد في الأساس على استراتيجيات كلاً من الشركات الناشئة والبنوك، وهل هذه الشركات سترى نفسها منافسًا مباشرًا للبنك أم شريكًا له، وهذا التعاون هو ما سيمكن البنوك من الاستفادة منه متى سعت لأن تصبح أكثر استجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة والتكنولوجيا الصاعدة.

[٩٧] وفي هذا يقول Taavet Hinrikus الرئيس التنفيذي لشركة Transfer wise أن مهمتنا تتمثل في كسب المال بلا حدود، وفي هذا نريد أن تكون

بل لقد أدي الابتكار المالي نفسه إلى عدم وضوح الحدود التنظيمية للنظام المالي، حيث بدأت المؤسسات غير المصرفية، بما في ذلك شركات الاتصالات والشركات الكبري أمثال Tencent, Alibaba، في تقديم الخدمات المالية والانتقال بشكل متزايد إلي أعمال الوساطة المالية. وهكذا يمكن فهم هؤلاء اللاعبين الجدد على أنهم جهات فاعلة جديدة مدفوعة بالتكنولوجيا تهدف إلي التنافس مع المؤسسات المالية التقليدية في تقديم الخدمات المالية[٩٨].

ولعل من أهم دوافع النجاح والتميز لشركات التكنولوجيا المالية Fintech أو حتى لشركات التكنولوجيا الضخمة Bigtech يرجع لقدرتهم على جمع البيانات المتاحة بسهولة، سواءً من خلال البصمة الرقمية Digital Footprint لعملائهم أو عن طريق تجريف الويب Scraping the Web، كما يمكن لشركات التكنولوجيا الضخمة أن تخطو خطوات أكثر تأثيرًا من خلال حصولها علي بيانات عملائها المحتملين من خلال تعاملاتهم غير المالية معها، حيث يتيح لهم استخدام الذكاء الاصطناعي تحويل المعلومات اللينة، والممكن تجميعها عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو غيرها من الوسائل، إلى معلومات صلبة، كما يمكن أن تيتح لهم ميزة الشبكة Network Advantage الوصول إلى مزيد من البيانات، وتحسين نماذجهم، وبالتالي زيادة انتشارهم[٩٩].

وفي مقارنة بينها، وبكل ما تملكه من بيانات، وبين البنوك التقليدية، والتي تعتمد في الأساس على بيانات السجل الائتماني، تتمتع بالطبع هذه الشركات بميزة توقع أسهل للمتخلفين المحتملين عن سداد القروض، وبالتالي زيادة قدرتها على استقطاب عدد أكبر من المقترضين، فالاعتماد فقط على بيانات مكتب الائتمان المحلي سيؤدي إلى استبعاد الكثير من الجمهور المستهدف باعتبار تقديم الائتمان لهم يمثل عملية عالية المخاطر[١٠٠].

فخلافًا للنظرة التقليدية، فإن النظرة الأكثر شمولية لهذه الشركات الناشئة، وهي في العادة شركات صغيرة الحجم، تعتمد في عملها على التركيز على خدمات معينة (كخدمات الدفع أو ائتمان الشركات الصغيرة)، وهي عادة ما تستخدم التكنولوجيا الرقمية لتقديم الخدمات المالية لفئات أو عملاء معينين، ممن لا تحظي بالعناية الكافية من مقدمي الخدمات المالية التقليدية، تري في هذه الشركات الناشئة مكملاً وليس منافسًا للبنوك القائمة، فهذه الأخيرة بدأت في الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية بل وعمدت إلى الاستحواذ عليها، إذ ترى البنوك في ميزة شراء حلول التكنولوجيا المالية في شكل شركات ناشئة بدلاً من تطوير مثل هذه الحلول داخليًا

التحويلات المالية الدولية فورية وملائمة وشفافة، وفي النهاية مجانية، لذا يجب أن تقترب التكلفة الحدية من الصفر، راجع في ذلك:
- Patwardhan, A., K. Singleton and kai Schmitz, Op. Cit., P. 15.

[٩٨] حيث لوحظ أن إقراض الأشخاص لبعضهم P2P يزداد عندما تتجه البنوك إلي تقليص عمليات الاقراض بسبب زيادة القيود التنظيمية Regulatory Constraints، حيث يتحول المقترضون الأكثر خطورة إلي المنصات Platforms، راجع:
- Tang Huan, Peer-to-peer lenders Versus Banks: Substitutes or Complements? Review of Financial Studies 32, 2019, PP. 1900 - 1903.

- وراجع أيضًا:
-Buchak and al, Fintech, Regulatory Arbitrage and the Rise of Shadow Banks, Journal of Financial Economics 130, 2018, P. 453 - 692.

[99] Berg et al., On the Rise of Fintechs: Credit Scoring Using Digital Foot Prints, Review of Financial Studies 33, 2020, PP. 2845 - 2897.

[100] Jagtiani, J. and C. Lemieux, the Roles of Alternative Data and Machine Learning in fintech Lending: Evidence from lending club Consumer Platform FRB Philadelphia working paper, 2018, PP. 15 - 18.

حلاً أكثر فاعلية وفائدة، ذلك أن النشاط الابتكاري غالبًا ما يتطلب ثقافة مختلفة عن تلك السائدة في القطاع المصرفي[١٠١].

وهكذا كان لظهور أحد أهم الابتكارات المالية في البلدان النامية وهو «تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول» أثره الداعم والفاعل في تحقيق معدلات مرتفعة من الشمول المالي في الكثير من الدول، حيث يقدم هذا الابتكار العديد من المزايا الهامة مقارنة بقنوات التحويل الأخرى، فهو أولاً: يساعد في تقليل التكاليف المتغيرة Variable Costs بشكل كبير، من خلال الاستفادة الفعلية من التكاليف الثابتة لشبكة الهاتف المحمول الموجودة بالفعل، على عكس الحال عند التعامل مع القنوات المصرفية التقليدية، ثانيا: حيث لا تعتمد الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول على شبكة الفروع Branch Network وإنما على شبكة العملاء Agent Network الأقل تكلفة تمامًا، مما يقلل من الحواجز الجغرافية للعملاء بشكل كبير، وثالثا: فعادة ما يُعفي العملاء ممن لديهم عدد أو حجم معاملات صغيرة من الحاجة إلي تحقيق متطلبات التوثيق المرهقة، مما تصبح معه المعاملات المالية متاحة لأجزاء كبيرة من السكان المتعاملون داخل الاقتصاد غير الرسمي، رابعاً: يتيح نجاح هذا الابتكار التحول من نهج الشمول القائم على الائتمان Credit-led Inclusion Approach إلى نهج الشمول القائم على الدفع Payment-led Inclusion Approach، وهو النهج الذي يلبي احتياجات الناس لمدفوعات آمنة وسريعة، ويتناقض مع النموذج التقليدي للبنوك الموجودة في البلدان النامية، والذي لا يتوافق دومًا مع ظروف معظم البلدان النامية[١٠٢].

وتعكس الإحصاءات المتاحة حقيقة ما أحدثته الابتكارات الجديدة في مجال الخدمات المالية عبر العالم. ففي الصين مثلاً، ارتفعت أحجام المدفوعات عبر الهاتف المحمول من ١,٢ تريليون يوان (١٩٥ مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠١٣ إلي ٥٨,٨ تريليون يوان (٨,٥ تريليون دولار أمريكي) عام ٢٠١٦، أي أنها تضاعفت لقرابة الـ ٥٠ مرة خلال ثلاث سنوات، حيث استطاعت شركتان أمثال We Chat Pay, Ali Pay تسريع تحول البلاد نحو مجتمع غير نقدي بامتلاكها حصة سوقية مجمعة تزيد عن ٩٠٪ من حجم المعاملات[١٠٣]. وفى بنجلاديش، اكتسبت منصات الدفع عبر الهاتف المحمول زخمًا شديدًا، إذا تمتلك Bkash أكثر من ٧٠٪ من حصة السوق في الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، مع أكثر من ٢٧ مليون بنغالي من البالغين يمتلكون أو يستخدمون حساب الـ Bkash، وخلال ثمانية أعوام فقط (٢٠٠٧ - ٢٠١٥) كان ما يقرب من ٨٠٪ من الكينيين يمتلكون إما حسابًا

---

[١٠١] فشاغلوا الوظائف في المؤسسات المالية التقليدية أقل إهتمامًا بالابتكار، بل إن الداخلين الجدد في النظام المالي هم من يقومون بتقديم الخدمات الجديدة. ولكن قد يأتي الابتكار أيضًا من المؤسسة المالية التقليدية، فبنك «إيكويتي» في كينيا مثلاً، استطاع أن يتحول من مجتمع بناء فاشل إلي بنك مبتكر متكامل الخدمات، من خلال الانتقال إلي ما وراء شبكة الفروع التقليدية إلي استخدام الفروع المتنقلة، واستهداف شرائح السكان التي لم تكن لها تعامل سابق مع البنك، فضلاً عن زيادة جودة تقديم الخدمة، كتقديمها بلغة الأقليات، راجع:

- Allen et al., Improving Access to Banking: Evidence from Kenya, working Paper, 2020.

[102] Thortsten Beck, Fin Tech and Financial Inclusion: Opportunities and Pitfalls, Op. Cit., P. 5-6.

-Patwardhan, A., K. Singleton and kai Schitz, Financial Inclusion in the Digital Age, Op. Cit, P. 16..

[١٠٣] هناك ابتكار آخر في جمهورية الصين الشعبية، وهو استخدام رمز الاستجابة السريعة QR Code، حيث يدفع العملاء من خلال تطبيق للهاتف المحمول معروض على رمز الاستجابة السريعة الخاص بالتاجر، وهو يمثل طريقة بسيطة ورخيصة لتوفر الاتصال بين التجار والمستهلكين، مما يلغي الحاجة إلي أجهزة نقاط البيع، حيث قضي هذا النظام على الوسطاء المختلفين الموجودين في أنظمة الدفع التقليدية القائمة على بطاقات الهوية. وعقب نجاحاهم في المدفوعات، بدأت كل من We Chat Pay, Ali Pay في بيع خدمات مالية أخري من خلال هذه القنوات كالتأمين والإقراض وتسجيل الائتمان ومحافظ الهاتف المحمول وصناديق أسواق المال، راجع:

- Patwardhan, A., K. Singleton and Kai Schmitz, Op. Cit, P. 14 - 15.

مصرفيًا أو حسابًا نقديًا عبر الهاتف المحمول من خلال تطبيق M-Pesa، علي نحو ما سنرى لاحقًا[١٠٤].

وفي مصر، وعلى نحو ما سنري بالتفصيل خلال الفصل الثاني من الدراسة، وعقب إصدار البنك المركزي للقواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول عام ٢٠١٦، وصل عدد حسابات الهاتف المحمول بالجنيه إلي ١٩ مليون حساب محفظة هاتف محمول بنهاية يوليو ٢٠٢٠، وبمعدل نمو سنوي ٤١٪ (مقارنة بشهر يوليو ٢٠١٩)، كما بلغت قيمة المعاملات الشهرية للمحافظ نحو ٩,٦ مليار جنيه، في ذات التاريخ، بزيادة قدرها ١٩٣٪ عن نهاية فبراير ٢٠٢٠، كما بلغ عدد العمليات الشهرية للمحافظ نحو ١٠,٩ مليون عملية بزيادة قدرها ٧٦٪ عن نهاية فبراير ٢٠٢٠، أو ما قبل بدء تداعيات جائحة كورونا مباشرة[١٠٥].

وبينما اقتصرت خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول في البداية على خدمات الدفع والمعاملات، كان هناك استخدامات أخرى متزايدة للهواتف المحمولة للخدمات المالية الأخرى. فمثلا، في عام ٢٠١٢، تم إطلاق M-Shwari، كنموذج للتعاون بين شركة Safaricom والبنك التجاري الإفريقي المرتبط بـ M-Pesa، والذي يشمل كلاً من حساب التوفير والوصول إلي قرض صغير لمدة ٣٠ يومًا بفائدة ٧,٥٪ شهريًا. وفضلاً عن استخدام الهواتف المحمولة والأموال المتنقلة لتوفير الخدمات المالية، يمكن أن يكون لاستخدام الهاتف المحمول للاتصال عبر الرسائل النصية تأثيرات مهمة أيضًا لمقدمي الخدمات المالية وعملائهم، حيث يمكن أن يكون للتذكيرات المُرسلة عبر هذه الرسائل تأثيرها على سداد الائتمان وعلى سلوكيات الادخار، خاصة متى ذكرت مزايا الادخار وأهدافه من خلال الرسالة النصية[١٠٦].

لقد جلبت الرقمية شــركاء جدد في شكل منصات إقــراض من نظير إلي نظير from peer-to-peer، حيث يسمح وجود هذه المنصات للشركات غير المالية بدخول أسواق الخدمات المالية مع منظمات شبكات الهاتف المحمول (MNOs) وشركات التكنولوجيا الكبيرة أمثال Facebook, Amazon، وغالبًا ما ينظر إلي هذه المنصات على أنها الفاعل الحقيقي الذي ملأ فجوات السوق التى خلفها تقليص إقراض البنوك للمشروعات الصغيــرة والمتوسطة SMEs عقب الأزمة المالية العالمية[١٠٧].

ومن المهم التذكير هنا، أن كل هذه الابتكارات جاءت من قبل الداخلين الجدد في القطاع المالي وليس من خلال الحكومات، وأن السعي وراء الربح - وليس لأهداف اجتماعية - كان هو المحرك الأساسي لها، وأن التركيز الأولي لهؤلاء كان يقف عند عدد الحسابات التى يتم فتحها وليس على الاستخدام الفعلي لهذه الحسابات، أي تعظيم حصة السكان البالغين ممن يملكون الحسابات، الأمر الذي لم يكن يحقق فكرة وفلسفة الشمول المالي،

[١٠٤] يشار أيضًا إلي مساهمة تطبيق M-Pesa الكيني في خفض معدل الفقر بنسبة٢٪، راجع:
- Suri, T. and W. Jack, the Long Run Poverty and Gender Impacts of Mobile Money, Science 354, 2016, PP. 1288 - 1292.

[١٠٥] البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٩، ص٥٠، متاح على الرابط: www.cbe.org.eg

[106] Karlan, D., M. Morten and J. Zinman, A personal Touch: Text Messaging for Loan Repayment, NBER Working Paper, 17952, 2012, P. 234

[١٠٧] من الأمثلة المبكرة على ذلك، منصة التخصيم في المكسيك، حيث أطلق بنك التنمية NAFIN نظامًا عبر الانترنت، عام ٢٠٠١، لتقديم خدمات التخصيم العكس Reverse Factoring للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث مثل هذا النظام، في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظامًا واعدًا، وهو شكل تمويل يسمح لهذه المشروعات بخصم الفواتير للمؤسسات الكبيرة وبالتالي تمويل نفسها بشكل فعال بناء على سمعة عملائهم الكبار هؤلاء، أكثر من الاعتماد على سجلهم الائتماني نفسه، غير الموجود في أغلب الأحوال، راجع:
- Klapper, L. The Role of Factoring for Financing of Small and Medium Enterprises, Journal of Banking and Finance 30, 2006, PP. 3111 - 3130.

والهادف إلى التركيز على الاستخدام الفعلي لهذه الحسابات عبر المعاملات اليومية وهو ما مثل التطور الفعلي، في الآونة الأخيرة، لمستهدف كافة الأطراف من صانعي سياسات أو ممارسين.

سادسًا: التجارب الدولية في تحقيق الشمول المالي: International Experiences of Achieving Financial Inclusion

خلال السنوات الأخيرة، شهدت الساحة العالمية ظهور الكثير من النماذج الدولية التى استطاعت تحقيق مستويات متقدمة من الشمول المالى، وجنى الكثير من ثمار توطين وتغلغل التكنولوجيا المالية، وتقليل مستويات الاستبعاد المالي، وبخاصة من الدول النامية، حيث تم رصد العديد من التأثيرات الإيجابية لهذا التغلغل على رفاهية الأسر والمؤسسات، ولعل من أهم التجارب الناجحة في هذا الشأن تأتي كل من كينيا والهند وماليزيا على القمة منها، وهو ما سنتناوله على النحو التالي:

١- كينيا Kenya:

تعد كينيا واحدة من أكثر الدول الناجحة في تحقيق شمول مالي متميز من خلال تبنيها لأحد أهم الابتكارات المالية الخاصة بخدمات الدفع الرقمية عبر الهاتف المحمول، كمثال لحلول التكنولوجيا المالية، عام ٢٠٠٧، عندما أطلقت شركة الاتصالات Safaricom تطبيق تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول "M-Pesa" في كينيا، والذي سرعان ما اكتسب قوة جذب مع العمال الحضريين من الراغبين في إرسال الأموال إلي عائلاتهم في قراهم الأصلية، حيث لم تتجاوز تكلفة M-Pesa ثلث أو نصف تكلفة الأنظمة البديلة، الأمر الذي انعكس بدوره على أعداد السكان المتعاملين مصرفيًا في كينيا[١٠٨]. فبحلول عام ٢٠١٩، كان ما يقرب من ٨٢,٩٪ من الكينيين يمتلكون إما حسابًا مصرفيًا أو حسابًا نقديًا عبر الهاتف المحمول، وهي تلك النسبة التى لم تتجاوز ٢٦,٧٪ عام ٢٠٠٦، أي العام السـابق على تفعيل تطبيق M-Pesa، وهو ما يؤكد على دور هذا التطبيق في تحقيق الشمول المالي[١٠٩].

ورصدًا للتطورات الحادثة في كينيا خلال السنوات التالية لتطبيق M-Pesa، وأخذًا في الحسبان أن الفلسفة والآلية الخاصة بهذا التطبيق إنما تهدف في الأساس إلي تمكين المواطن الكيني من إيداع الأموال وتنفيذ التحويل والمدفوعات وسحب الأموال من خلال متاجر البيع بالتجزئة عند تقديم بطاقات الهوية الوطنية، وبالتالي تقديم مزايا مختلفة للأسر والشركات عبر آلية كاملة للدفع[١١٠]. فضلًا عما تتيحه الـ M-Pesa من فرص تجميع المدخرات وتجنب سرقتها أو فقدها، وزيادة الميل للادخار عبر الحسابات المصرفية الرسمية[١١١].

ولقد وثق البعض أن تفعيل هذا التطبيق قد خفض معدلات الفقر في كينيا بنسبة ٢٪، فضلاً عن تأثيره الإيجابي على تجانس الاستهلاك Consumption Smoothing، حيث لوحظ أن انخفاض الدخل يؤثر بشكل فعال على الاستهلاك لغير مستخدمي M-Pesa، وبنسبة قد تصل إلي ٧٪، بينما لم يتأثر استهلاك مستخدمي

---

[108] Donvan Kevin, Mobile Money for Financial Inclusion, Information and Communication for Development, ed. T. Kelly and C.Rosotto, 2012, PP. 61 - 74.

[١٠٩] Thorsten Beck, Op. Cit, P.٥.

- Central Bank of kenya, kenya National Bureau of Statistics and FSD Kenya, the 2019 Fin Accrss Household Survey, Nair, 2019.

[110] Ghebrial, F., Op. Cit, P. 29.

[111] Mbiti, I. and Weil, D. N., Mobile Banking: the impact of M-Pesa. in Kenya, in African Successes, Volume III: Modernization and Development, University of Chicago Press, 2015, PP. 247 - 293.

التطبيق مع انخفاض الدخول أو مع التعرض لأية هزات أو صدمات مفاجئة[١١٢]، فضلًا عما حققه اعتماد رواد الأعمال الصغار في كينيا على هذا التطبيق، عند قيامهم بالدفع لمورديهم من خلاله، من زيادة في الائتمان التجاري، وتحقيق المزيد من المزايا الإيجابية على نمو الشركة ونمو حجم تعاملاتهم[١١٣].

ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى نجاح M-Pesa في كينيا أن الشباب أصبحوا يتمتعون بخبرات رقمية، وباتوا من أكثر مستخدمي الهواتف المحمولة في العالم، كما لم تقتصر خدمة إرسال الحوالات على المستوي المحلي فقط، بل بات في الإمكان تسلُّم حوالات دولية من جميع أنحاء العالم عبر شركة ويسترن يونيون بالتعاون مع الـ M-Pesa [١١٤].

ومن النتائج الإيجابية لانتشار الشمول المالي في كينيا، أن ساعدت الخدمات المالية الأفراد على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات، فبعد تزويد البائعين في كينيا، لاسيما النساء، بحسابات ادخار، ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بواقع ٦٠٪، وزاد إنفاق الأسر التي تعولها النساء على التعليم بنسبة ٢٠٪، وزاد إنفاق المزارعين على المعدات الزراعية بنسبة ١٣٪، وزادت قيمة محاصيلهم بواقع ١٥٪، كما حد التحول من المدفوعات النقدية إلي الرقمية من معدلات الفساد الحكومي، إذ انخفضت نسبة تسرب النقود المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع ٤٧٪ بعدما تم سدادها من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الإلكترونية بدلاً من تسليمها نقدًا[١١٥].

وتأكيدًا لنجاح تجربة مزودي الأموال عبر الهاتف المحمول في نشر ثقافة الشمول المالي في كينيا، يشار إلى أن منصة Safaricom، والتى قامت بإطلاق M-Pesa، والتى جاءت عند إطلاقها كمتحدٍ حقيقي للنظام المصرفي والبنوك القائمة وباتت في غضون بضع سنين القناة المفضلة لمعظم السكان في كينيا، وتضم أكثر من مائة ألف عميل، أصبحت مؤخرًا متجهًا هامًا لشراكة البنوك الكينية في تقديم الخدمات المالية من ادخار أو ائتمان[١١٦]، كما بدأت وزارة الخزانة الكينية، منذ عام ٢٠١٧، في إطلاق نسخة تجريبية من السندات الحكومية الرقمية Digital Government Bond، وهي سندات بنية تحتية مدتها ثلاث سنوات يتم شراؤها عبر الهاتف المحمول[١١٧].

ب- الهنـــد India:

تمثل الهند نموذجًا فريدًا لتطوير الشمول المالي وتعزيزه، من خلال القيام بالعديد من الخطوات الإيجابية الداعمة لهذا المتجه، والمحققة لمواجهة فاعلة لتحديات الشمول المالي، ولعل من أهم هذه الخطوات ما يلي:

- إطلاق واجهة المدفوعات الموحدة The Unified Payments Interface (UPI) في سبتمبر ٢٠١٦، وهو نظام دفع شبه فوري يسهل المعاملات عبر البنوك ومحافظ الهاتف المحمول والتجار والمفوترين Billers

[١١٢] فعند حدوث زلزال عام ٢٠٠٨ في رواندا، تمكن مستخدمو المدفوعات عبر الهاتف من إرسال مبالغ عديدة لذويهم وأصدقائهم المتضررين من الزلزال، راجع:
- Suri, T., and W. Jack, The Long Run Poverty and Gender Impacts of Mobile Money, Science 354, 2016, PP. 1288 - 1292.

[113] Beck, T. et al, Mobile Instruments, Finance and Development, Journal of Development Economics, 2018, P. 162 - 186.

[١١٤] ويري البعض أن ما تنجزه M-Pesa وحدها من معاملات محلية داخل كينيا يفوق ما تنجزه شركة "ويسترن يونيون" على صعيد العالم كله، راجع في ذلك: - د. جمال محمود عطية وآخرون: التجارب الدولية في الشمول المالي: دراسة قياسية مقارنة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠١٩، ص ٩٢ - ٩٣.

[١١٥] المرجع السابق، ص٩١.

[116] Suri, T., Mobile Money, Annual Review of Economics 9, 2017, PP. 497 - 520.

[117] Beck, T., Fintech and Financial Inclusion: Opportunities and Pitfalls, Op. Cit, 2020, P. 9.

على تطبيق جوال واحد Signal Mobile Application، حيث تشهد هذه المنصة نموًا هائلاً في أحجام المعاملات. فمنذ منتصف عام ٢٠١٧، نمت أرقام المعاملات الشهرية ٢٢ مرة، وزادت قيمة المعاملات سبعة أضعاف، مما سهل التحركات نحو تقليل الاستخدام النقدي، كما تم تطوير البنية التحتية من قبل الحكومة، وتسهيل المدفوعات في جميع أنحاء البلاد عند تكلفة تقل عن سنت واحد لكـل معاملة. وعلى نحو موازٍ أطلقت شركات التكنولوجيا الكبيــرة أمثال WhatsApp, Google حلول دفع عديدة في الفترة الأخيرة مستفيدة من منصة (UPI) [١١٨].

- هناك ما يقرب من ٥٠ مليون شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في الهند لم يكن يمكنها الوصول إلي الائتمان الرسمي من خلال المقرضين التقليديين، حيث سعي المقرضون البديلون أمثال Capital float إلي أتمتة إدارة الاكتتاب والقروض، في عملية تقديم متطلبات مرنة وأكثر قابلية للتعديل طبقًا لواقع الشركات الصغيرة غير الرسمية، عبر استخدام مصادر بيانات إضافية في عملية الاكتتاب، كما يسمح Bank Bazaar بتجميع بيانات المستهلكين المالية وغير المالية من مصادر مختلفة كالمعاملات المصرفية ومشتروات التجارة الإلكترونية والرسائل النصية، ثم استخدام هذه المعلومات لتقديم منتجات القروض الأكثر ملاءمة[١١٩].

- علاجًا لافتقار الكثير من المواطنين للوثائق اللازمة لفتح حساب في مؤسسة مالية، وهو ما يعني عدم قدرتهم على الحصول على الخدمات المالية المقدمة من تلك المؤسسات، قامت الحكومة الهندية عبر هيئة الـ (UIDAI) بإصدار بطاقة "Aadhaar" كوثيقة قانونية تقبلها البنوك لفتح الحساب المصرفي، وهي عبارة عن رقم تعريفي فريد لكل مواطن هندي لتحديد هويته، يختلف بالطبع من مواطن لآخر، حيث تم تسجيل ١,١٧ مليار من السكان الهنود، فهو يمثل إثبات للهوية والعنوان في أي مكان بالدولة، مما يسمح بالتحقق من الهوية في أي وقت دون الاعتماد على الوثائق والأدلة الورقية، الأمر الذي سمح للكثير من الهنود بدخول النظام المصرفي الرسمي، متى اختاروا ذلك، وهو ما يعني خفض تكلفة "اعرف عميلك" المرتبطة بفتح الحساب بشكل كبير[١٢٠].

ومنذ إطلاق هذه الوثيقة، تم فتح أكثر من ٣٠٠ مليون حساب مصرفي جديد، حيث تُظهر البيانات أن أكثر من ٥٦٪ من الملتحقين لم يحملوا في السابق هوية رسمية، وأن ٨٧٪ من تلك الأسر لديها دخل أقل من ٢٠٠٠ دولار سنويًا، وهو ما يعكس الدور القوي والفعال الذي لعبته الحكومة في بناء البنية التحتية الرقمية[١٢١]. حيث مارست الحكومة الهندية العديد من الضغوط لأجل التحويل المباشر للمنافع إلي الحسابات المصرفية من خلال Aadhaar، كالإعانات والمعاشات التقاعدية وبرامج المنح الدراسية.

ج- ماليـــــزيا Malaysia:

في أعقاب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، اتبعت ماليزيا سياسة اقتصادية إلزامية لتحقيق الشمول المالي ومزيدًا

[118] Patwardhan, A., Singleton and K. Schmitz, Financial Inclusion in the Digital Age, Op. Cit, P. 14.

[119] Mills, K. Gordon and B. Mc Carthy, The State of Small Business Lending: Credit Access during the Recovery and How Technology May Change the Game, Mimeo, Harvard Business School, 2014, P. 212 - 214.

[120] R. Abraham et al, State of Aadhaar Report 2016 - 17, Financial Inclusion, ID Insight India, New Delhi, India, May 2017, PP. 24 - 32.

[١٢١] د. رضا البدوي: الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص، مرجع سابق، ص ص ٣٩٣ - ٣٩٤.

من الاستقرار. وتفعيلاً لهذا المتجه، شرعت ماليزيا في تنفيذ خطة متميزة لإنجاز نظام مالي شامل يعتمد على عدة عوامل، لعل من أهمها[١٢٢]:

- إيجاد مؤسسات مالية قوية وقادرة على المنافسة وعلى تقديم مجموعة متسعة ومتميزة من الخدمات المالية المصممة خصيصًا، وسبيلها الأمثل لذلك هو دمج الكيانات المصرفية الصغيرة معاً لإيجاد مؤسسات مالية كبيرة يمكنها تحقيق المستهدف منها.

- تقديم نظام مدفوعات وطني National Payment System يستهدف الحد من استخدام المعاملات النقدية Cash Transactions.

- استحداث وتقديم سياسة "الخدمات البنكية الأساسية Basic Banking Services، والتى تحدد القواعد الخاصة بتقديم الخدمات البنكية لمحدودي الدخل، حيث تعتمد هذه السياسة علي حق كل فرد في فتح حساب جاري بغض النظر عن تطلب توافر حد أدني من الرصيد، مع قدرة البنوك على تقديم فائدة Interest على حسابات التوفير Saving Account وعدم وجود رسوم أو عمولات Fees or Commission على إمساك وحفظ الدفاتر Book Keeping لهذا النوع من الحسابات.

- توسيع نطاق الخدمات المالية المتخصصة Tailored Financial Services، وبخاصة خدمات أو منتجات التمويل الإسلامي Islamic Finance Products.

- تقديم "نموذج العمليات المصرفية للوكيل Agent Banking Model والهادف لتشجيع استخدام الحلول التكنولوجية المالية.

وهكذا، فلقد سعت ماليزيا، من خلال هذه الخطوات لمعالجة حواجز العرض والطلب، عبر عدد من السياسات الهادفة لدعم وتعزيز الشمول المالي. فمعالجة لحواجز العرض، قدمت ماليزيا سياسة الخدمات البنكية الأساسية من خلال بنك Negara ماليزيا أو الـ "BNM"، حيث لا حاجة إلي تقديم الضمانات أو تطلب وجود حد أدني من الأرصدة لفتح حساب جاري، ومن ثم تقدم البنوك خدماتها لمحدودي الدخل بتكلفة معقولة[١٢٣]. ومن جانب آخر، قدمت ماليزيا سياستين هامتين أخريين، الأولي وتتعلق بإنشاء أنظمة دفع وطنية والثانية تتعلق بتقديم نموذج مصرفي للوكيل كحلول لحواجز جانب العرض التي تتزامن مع دعم البنية التحتية المالية، ومع تقديم خطة فاعلة لزيادة التثقيف والمعرفة المالية بين مختلف مستخدمي الخدمات المالية. وكنتيجة لذلك، ترصد الإحصاءات استخدام حوالي ٩٢٪ من السكان البالغين في ماليزيا لمجموعة مختلفة من الخدمات المالية المتعلقة بالادخار والقروض وحلول الدفع، وأن هناك أكثر من ٧٠٪ من العاملين البالغين متجهون لاستثمار مدخراتهم عبر صناديق الاستثمار المشتركة Mutual Funds [١٢٤].

وفي خطوة أكثر أهمية لدعم الشمول المالي في ماليزيا، قدمت السلطات المالية، منذ عام ٢٠١٢، مبادرة «الوكيل المصرفي Agent Banking، لتقديم الخدمات المالية وإيصالها للمناطق النائية، ولغير مستخدمي هذه

[122] F. Ghebrial, Op. Cit, PP. 30 - 31.

[123] de luna Martinez, J., Financial Inclusion in Malaysia, Distilling Lessons for other Countries, World Bank Working Paper, (115155), 2017, P. 27.

[124] F. Ghebrail, Op. Cit, P. 31.

الخدمات، حيث أمكن للمؤسسات المالية، من خلال هذه المبادرة، إقامة شراكات مع متاجر البيع بالتجزئة Retail Stores ومكاتب البريد لتقديم خدماتها المالية، وبما يوفر للعملاء القدرة على دفع فواتير المرافق المختلفة وأقساط القروض والقيام بالتحويلات، وهو ما أدي إلي جذب المزيد من الشرائح غير الرسمية لاستخدام الخدمات المالية الرسمية دون حاجة لوجود البنوك.

الفصل الثاني: تجربة الشمول المالي في مصر Egypt's Experience of Financial Inclusion

تقديم

تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، ومن هنا فهي تعمل على تدشين مرحلة جديد من الشمول المالي، باعتباره إحدى ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي، وآلية فاعلية وداعمة لدمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل هيكل الاقتصاد الرسمي للدولة، وسبيل حقيقي لرفع وتحسين مستوي المعيشة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه لشرائح معينة داخل المجتمع من المهمشين ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

ومن هنا جاء الشمول المالي على رأس أولويات أجندة البنك المركزي المصري، في إطار تحقيق الاستقرار المالي، لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة، التى تعد محورًا أساسيًا لاستراتيجية "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وذلك باعتبار الشمول المالي جزءًا لا يتجزأ من الرؤية كأولوية وطنية[١٢٥]. حيث تتعدد أدوار وأبعاد منظمي الأسواق المالية بحثاً عن بناء وتحقيق نظام مالي مصري شامل، يمكن أن يكون مدفوعًا بشكل أساسي بالجهود الجماعية للهيئات التنظيمية «كالبنك المركزي ووزارة المالية ومنظمي الخدمات المالية غير المصرفية»، تحت مظلة الحكومة كصانع للسياسات، وذلك عبر معالجة فاعلة للتداعيات والإخفاقات الخاصة بالاستبعاد المالي، وصياغة حقيقية لاستراتيجية وطنية تمس لوائح السوق والإطار القانوني والبنية التحتية للسوق المالي ونشر الوعي والتثقيف المالي، وحماية حقوق المقرضين والمقترضين. وبالأدق رسم خارطة طريق لكافة الأطراف المسئولة عن تحقيق الشمول المالي في مصر، وبما ينعكس في النهاية على تحقيق النمو الشامل وتعزيز أفضل لحياة الفئات الأقل حظًا وتمكين لأدوار المهمشين كالعنصر النسائي، وخلق مجتمع غير نقدي عبر تعزيز خدمات الدفع الإلكتروني[١٢٦].

وسوف نتناول عبر هذا الفصل من الدراسة واقع وتجربة تفعيل الشمول المالي في مصر، وما يتعرض له تحقيق هذا المستهدف من تحديات، وما يتاح له من فرص وإمكانات، وما حققته مصر في مواجهتها لهذه التحديات ومدى استفادتها لما تملكه من إمكانات، عبر خطوات محفزة وسياسات ومبادرات داعمة لتحقيق معدل أعلى من الشمول المالي، وذلك على النحو التالي:

---

[١٢٥] وقد تم العمل بهذه الاستراتيجية بدءًا من يناير ٢٠١٦، حيث تتضمن أثنا عشرة محورًا أهمها التنمية الاقتصادية والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، راجع في ذلك:

- د. صورية شنبي، د. السعيد بن لخضر: أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في ج.م.ع)، مرجع سابق، ص١٢١، وراجع أيضًا:
-Nasr, E., Helmy, M., and Ali, M., Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt (Rep), Alliance for Financial Inclusion (AFI), 2018. P. 3.

[126] Ghebrial, F., Op Cit., P. 36

أولاً - هيكل السوق المالي المصري: Structure of Egypt Financial Market

يعتمد القطاع المالي في مصر على البنوك باعتبارها حجز الزاوية والكيان الأكثر تحكمًا داخل القطاع، حيث تخضع كافة المؤسسات المصرفية، التجارية والمتخصصة، لرقابة وإشراف البنك المركزي المصري Central Bank of Egypt (ECB) فضلاً عن اضطلاعه بوضع السياسة المالية، بينما تتولي الهيئة العامة للرقابة المالية Financial Regulatory Authority (FRA)، والتي تأسست عام ٢٠٠٩، عمليات رقابة وتنظيم كافة الخدمات المالية غير المصرفية في مصر، كالبنوك الاستثمارية وسوق الأوراق المالية وعمليات التأمين والتأجير والسمسرة والتمويل العقاري وخدمات التخصيم والتمويل الأصغر[١٢٧].

وعادة ما تتم معظم المعاملات في مصر من خلال المؤسسات المصرفية وليس من خلال القطاع غير المصرفي، حيث ازداد حجم القطاع المصرفي مقارنة بحجم الاقتصاد من ٩١٪ عام ٢٠١٣ حتى ١٢٢٪ عام ٢٠١٦، وعادة ما تتجه غالبية الائتمانات المصرفية الممنوحة نحو الهيئات الحكومية، حيث سجل الائتمان الحكومي ٦٥,٨٪ من إجمالي الائتمان المحلي (مارس ٢٠٢٠)، كما تستحوذ استثمارات القطاع المصرفي في أدوات الدين الحكومي على ٣٦,٨٪ من أصوله عام ٢٠٢٠، مقارنة بحوالي ٢٩,٥٪ عام ٢٠١٩، بينما تقل نسبة الائتمانات الموجهة للقطاع الخاص، وبخاصة تلك الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[١٢٨].

وإذا علمنا أن إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي قد بلغت حوالي ٦١٥ مليار جنيه، فلقد بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي المصري نحو ٦,٤ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢٠، وبما يمثل ٨٩,٦٪ من إجمالي أصول النظام المالي، ٩٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، حيث تتوزع أصول القطاع المصرفي بشكل أساسي بين الاستثمارات المالية والقروض والأرصدة لدي البنوك[١٢٩].

ومنذ عام ٢٠٠٣، يسعي البنك المركزي لتنفيذ العديد من خطط الإصلاح للقطاع المصرفي، حيث خضعت العديد من البنوك لعلميات الدمج والاستحواذ كان من نتائجها انخفاض عدد البنوك المرخصة في مصر من (٥٢) بنكًا عام ٢٠٠٥ إلي (٣٩) بنكًا عام ٢٠١٨، موزعة ما بين بنوك قطاع عام وقطاع خاص وبنوك استثمارية، فضلاً عن (٢٨٠٠) فرعًا لهذه البنوك تنتشر عبر ربوع الجمهورية[١٣٠]. ومع بداية عام ٢٠١٨ كان هناك ستة عشر بنكًا من البنوك الـ ٣٩ تقدم خدمات مصرفية إلكترونية كاملة، وخدمات مالية عبر الهاتف المحمول، مع أكثر من (١٣٣) ألف وكيل دفع عبر الهاتف. كما تم رصد قرابة أربعة آلاف فرع تابعة للهيئة القومية للبريد ENPO Egyptian National Post Office، (٨٧٣) مؤسسة مرخصة للتمويل الأصغر Nano - Finance، (٨٠٨) فرعًا لمنظمات غير حكومية، وبإجمالي (١٧٢١) فرع، علاوة على (١٤٠) شركة وساطة Brokerage Companies، (٣٧) شركة تأمين Insurance Companies، (٢٢٦) شركة تأجير Leasing Companies، (١٣) شركة تمويل عقاري Mortgage Comp[١٣١].

---

[١٢٧] تعد مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي المكون الثاني للنظام المالي بإجمالي أصول بلغت ٦١٥ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وبما يمثل ١٠,٤٪ من إجمالي أصول النظام المالي، ونحو ١١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث استمر هذا القطاع في القيام بدوره في خلق وتعزيز مصادر التمويل لكافة الأنشطة الاقتصادية، راجع في ذلك: - البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٩، مرجع سابق، ص٢٩.

[١٢٨] الأمر الذي قد يعرض القطاع المصرفي لمخاطر نظامية حال حدوث اختلالات في الأداء المالي الحكومي، راجع:- البنك المركزي المصري، المرجع السابق ص١٥.

[١٢٩] المرجع السابق، ص٢٠.

[130] Hassouba, T. and Zaki, C., Financial Development and Inclusion in Egypt, EMNES, 2018, P. 12.

[١٣١] بينما تتمتع (ENPO) بحصة سوقية عالية لمدخرات الفئات منخفضة الدخل، وبخاصة في المناطق النائية، لا يزيد عدد مستخدمي برامج التأمين في مصر عبر شركاتها الـ ٣٧ عن ١٪ من عدد السكان، كما تتولي شركات التمويل الأصغر تقديم قروضها للأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث

وتضم البنية المصرفية في مصر حوالي ٣٢ مصرفًا يقوم بتقديم خدماته المصرفية عبر الانترنت[١٣٢]، كما تضم تلك البنية أكثر من ١٣,٥ ألف ماكينة صراف آلي ATMs، فضلاً عن حوالي (٧٠) ألف نقطة بيع point of sales (PoS)، وأكثر من (١٦) مليون بطاقة خصم Debit Cards، وحوالي (١١) مليون بطاقة مدفوعة مسبقًا Pre-Paid Cards، فضلاً عن ما يقارب الخمسة ملايين بطاقة ائتمان Credit Cards متداولة.

وفيما يتعلق ببطاقات الدفع المصرفية، تم إصدار ٤,٥ مليون بطاقة بواسطة ٢٨٠٠ مؤسسة حكومية للحصول على الرواتب، وقرابة ٧ مليون بطاقة للحصول على المعاشات التقاعدية[١٣٣].

وتعكس البيانات حقيقة كون الشمول المالي مدفوع بتحويلات الرواتب المباشرة، مما يشير إلي اتسام هذا الشمول بالاستخدام السلبي للخدمات المالية (الرواتب والتحويلات النقدية)، أكثر من الاستخدام الفعلي أو النشط، حيث تشمل خدمات الأموال عبر الهواتف المحمولة في مصر، وفقاً للوائح البنك المركزي ٢٠١٦، الدفع/ السحب النقدي من شخص إلى شخص آخر (P2P) أو من شخص إلي تاجر (P2M)، ومن تاجر إلي تاجر (M2M)، ونقدًا من خلال أجهزة الصراف الآلي ATMs Cash، سحب/ إيداع الأموال، والتحويلات المالية الدولية International Money Transfers (IMT) ورقم البطاقة الافتراضية Virtual Card Number (VCN)، وتحميل قيمة الحساب Account Value Load (AVL) من حساب البنك لحساب المحفظة[١٣٤].

ثانياً - حال وواقع الشمول المالي في مصر: The Status of Financial Inclusion in Egypt

في أعقاب توجيه القيادة السياسية في مصر للبنك المركزي بتعزيز الشمول المالي، ومحاولة التحرك الحثيث نحو "مصر الرقمية" والتوسع في تقديم الخدمات المالية عبر ربوع البلاد، وبما يحقق ميكنة هذه الخدمات والتخلص تدريجيًا من أعباء وروتين التعامل النقدي أو الورقي، وعلى نحو يؤكد ويفعل منظومة الدفع الإلكتروني، وإنشاء قواعد للبيانات، والخروج عن الشكل التقليدي لتقديم الخدمة المالية من خلال التوسع في استخدام الهاتف المحمول ومكاتب البريد والخطوط الساخنة المخصصة لتقديم الخدمات .... إلخ، وبما يؤدي إلى السرعة في أداء الخدمات والوفر في النفقات، كان للبنك المركزي دوره الفاعل في تقديم العديد من المبادرات والخطوات الداعمة نحو ترسيخ مبدأ الشمول المالي في القطاع المصرفي، بدءًا بإنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي ومرورًا بإعداد وتصميم إستراتيجية وطنية للشمول المالي وإنشاء لجنة البيانات الخارجية للشمول المالي[١٣٥]، وانتهاءً

انضمت العديد من المؤسسات الجديدة والتي باتت تعتبر من رواد سوق التمويل الأصغر في مصر أمثال ريفي Reefy، تنمية Tanmeyah وتساهيل Tasaheel وأمان Aman ، وهي تلك التى تم إنشاؤها ما بين عامي ٢٠١٥ - ٢٠١٨، راجع في ذلك:

- Nasr, E, Helmy, M. and Ali, M., Op. Cit, P. 4.

- البنك المركزي المصري: دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة، مرجع سابق، ص ١٩.

[١٣٢] وتمتلك تلك المصارف حوالي ١,٤ مليون حساب مسجل، ١٢٨ مليون جنيه مصري (٧ مليون دولار أمريكي)، من حجم المعاملات، راجع:

- Nasr, A, Helmy, M., and Ali, M., Op. Cit, P.5.

[١٣٣] د. رضا البدوي: الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص، مرجع سابق، ص٣٩٩.

[134] Nasr, E., Helmy, M. and Ali, M., Op. Cit, P. 5.

[١٣٥] حيث بادر البنك المركزي، في مارس ٢٠١٩، بتشكيل لجنة للبيانات الخارجية للشمول المالي برئاسة نائب المحافظ للاستقرار النقدي وبعضوية ممثلين عن الوزارات والهيئات المعنية بالشمول المالي، إرساءً لمبدأ التنسيق بين الأطراف المعنية بالشمول المالي على مستوي الدولة. وتهدف اللجنة إلي تحديد الأولويات والاحتياجات من البيانات والمعلومات، فضلاً عن الاتفاق على المؤشرات الرئيسية للشمول المالي التي يتم وضعها وفقًا للمؤشرات الدولية الصادرة في ذات الشأن، كما يشارك أعضاء اللجنة في خطوات إعداد الدراسة الشاملة على جانبي العرض والطلب للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن الشمول المالي، والتي تشمل القطاعين الرسمي وغير الرسمي، والتي يقود البنك المركزي المصري حالياً جهود تنفيذها، فضلاً عن إصدار البنك المركزي دراسة خاصة بتجميع بيانات الشمول المالي المصنفة حسب النوع وإدماج المرأة ماليًا، وذلك

بإنشاء إدارات بكافة البنوك الوطنية تتولي عملية التنسيق الداخلي بين إدارات البنك من ناحية والبنك المركزي من ناحية أخري فيما يتعلق بالشمول المالي، وتطوير إستراتجيات للشمول المالي تراعي الأبعاد الثلاثة المتمثلة في الوصول Access وجودة المنتج Product Market Fit والقدرة على الاستخدام Affordability [١٣٦].

ورصدًا لأبجدية تطور مراحل وخطوات تحقيق الشمول المالي في مصر، يمكننا الوقوف عند عدد من المحطات والبيانات التي تعكس حال الشمول المالي، وذلك على النحو التالي:

أ. تشهد جهود البنك المركزي المصري في مجال الشمول المالي اعترافًا وتقديرًا على الساحة الدولية. فالبنك المركزي المصري يعتبر عضوًا فاعلاً في التحالف الدولي للشمول المالي منذ عام ٢٠١٣، وتأكيدًا لهذا الدور الريادي فقد استضافت مصر في سبتمبر ٢٠١٧ المؤتمر السنوي للشمول المالي بمدينة شرم الشيخ، بمشاركة ٩٤ دولة و ١١٩ مؤسسة عالمية، والذي يعد بحق الملتقي الأهم لصانعي سياسات الشمول المالي في العالم، ويتم من خلاله الوقوف على المبادرات والجهود التي تقوم بها الدول الأعضاء في مجال الشمول المالي وإعداد الإستراتيجيات والسياسات المتعلقة به ، كما تم اختيار مصر، إلي جانب الصين والمكسيك، للمشاركة في المبادرة العالمية للشمول المالي Financial Inclusion Global Initiative (FIGI)، أخذًا في الاعتبار ما تملكه مصر من قدرة على ضم أكثر من ٤٤ مليون مصري بالغ للنظام المالي الرسمي وفقًا لتقديرات البنك الدولي[١٣٧].

ب. كان لإدراك البنك المركزي أن بناء بنية تحتية قوية ومستقرة هو من ضروريات الحصول على خدمات مالية رقمية قوية، ما أدى إلي قيام البنك المركزي بتنفيذ نظام التسوية الإجمالية اللحظية Real Time Gross Settlement System عام ٢٠٠٩، حيث يعد هذا النظام، والمستخدم عادة لتسوية المدفوعات كبيرة القيمة بين البنوك في مصر، هو العماد الأساسي لنظام الدفع القومي، والذي بدأت فعاليات مرحلته الأولى (التسوية بالعملة المحلية) منذ أكتوبر ٢٠١٨، لقيمة مدفوعات بين البنوك بلغت عام ٢٠١٩ حوالي ٥٢,٥ تريليون جنيه، أي ما يعادل حوالي ١٧ مرة حجم الناتج المحلي الإجمالي[١٣٨].

ج. بلغت نسبة انتشار الهاتف المحمول في مصر قرابة ١٠٩٪ مما يشير إلى أن المستخدمين لديهم أكثر من اشتراك في شريحة SIM، إلا أن ٢٩,٤٪ فقط من هذه الاشتراكات لديها إمكانية الوصول إلي الانترنت، وهو ما يمثل حوالي ٣٠ مليون مستخدم. فنسبة انتشار الإنترنت لا تتجاوز في مصر ٣٨٪، وهو ما يمثل نسبة محدودة وعائقًا حقيقيًا أمام اعتماد واستخدام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول[١٣٩].

وفي مصر يمتلك مشغلو شبكات الهاتف المحمول Mobile Network Operators (MNO) أكبر حصة في السوق، حيث تعمل مدفوعات الهاتف المحمول على نموذج يقوده البنك. ولقد كان من نتائج إصدار البنك المركزي، في نوفمبر ٢٠١٦، للقواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، أن وصل عدد حسابات

بالتعاون مع التحالف الدولي للشمول المالي (AFI)، راجع في ذلك: شيماء مصطفي: مرجع سابق، ص٤.

[136] Patwardhan, A., Singleton, K. and Kai Schmitz, Op. Cit, P. 11 - 12.

[١٣٧] د. محمد طلعت سعيد: التكنولوجيا المالية آفاق إلي المستقبل، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

[١٣٨] بينما بلغت قيمة هذه التسويات في عام ٢٠٠٩ (١٠,٥) تريليون جنيه، زادت إلي ٢١,٥ تريليون عام ٢٠١٤، ٤٠,٦ تريليون عام ٢٠١٨، أي أنها زادت في العام ٢٠١٩ مقارنة بالعام السابق ٢٠١٨ بمعدل نمو عام يصل إلي ١٥٪، وهو ما يعد مؤشرًا قويًا على كفاءة دوران رأس المال وزيادة الفعالية الاقتصادية، راجع: - البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٩، مرجع سابق، ص٤٩.

[139] Nasr, E., Helny, M. and Ali, M., Op. Cit, P. 1.

الهاتف المحمول بالخدمة بنهاية يوليو ٢٠٢٠، حوالي ١٩ مليون حساب، وبلغت قيمة المعاملات الشهرية للمحافظ ما قيمته ٩,٦ مليار جنيه مصري، كما بلغ عدد العمليات الشهرية للمحافظ نحو ١٠,٩ مليون عملية. وربما تعكس هذه الأرقام حقيقة ما تحقق من زيادات ملحوظة في نسب النمو الخاصة بخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، والتي كانت قد بلغت قبل أربعة أشهر من ذلك التاريخ (فبراير ٢٠٢٠) ١٦,٥ مليون حساب فقط، أي بزيادة تصل إلي ١٥٪، ومقارنة بـ ١٣,٥ مليون حساب فقط في (يوليو ٢٠١٩)، أي بزيادة تصل إلي ٢٩٪، وهو ما يمثل دلالة واضحة على نجاح وفاعلية هذه الخدمة واكتسابها لثقة الجمهور واعتمادهم عليها بشكل مؤثر في إجراء معاملاتهم المالية اليومية كالتحويل ودفع الفواتير ومقابل الشراء ... إلخ[١٤٠].

ودعمًا من البنك المركزي لإتاحة المجال أمام المواطنين والكيانات الاعتبارية للتوسع في محافظ الهاتف المحمول، لما لذلك من أهمية في تقليل استخدام النقود الورقية في المعاملات المالية، وبالتالي تحقيق المزيد من الشمول المالي، فقد قرر البنك زيادة حدود الاستخدام القصوى اليومية لمحافظ الهاتف المحمول من ستة آلاف جنيه إلي ثلاثين ألف جنيه للأشخاص الطبيعيين وأربعين ألف جنيه للأشخاص الاعتباريين، مع زيادة الحدود الشهرية إلي مائة ألف للأشخاص الطبيعيين ومائتين ألفاً للأشخاص الاعتبارين، فضلاً عن إعفاء الكافة من الرسوم والعمولات الخاصة بعمليات الإيداع والتحويل والسحب النقدي لمحافظ الهاتف المحمول من ماكينات الصراف الآلي[١٤١].

د. في ضوء حقيقة أن هناك عجزًا شديدًا في أعداد ماكينات الصراف الآلي Automated Teller Machines، حيث لم يتجاوز عددها عبر ربوع الجمهورية (في يوليو ٢٠٢٠) ما يقارب ١٣,٦٠٠ ماكينة، ومع سوء توزيعها عبر جغرافية البلاد لتركزها في المحافظات الكبرى والمدن الرئيسية بالمحافظات النائية، رغم كونها تمثل أحد الأعمدة الرئيسية للبنية التحتية لنظام الدفع الإلكتروني وتقديم الخدمات المالية الرقمية لكافة المواطنين، وبخاصة في الأماكن النائية والفقيرة، أو الأماكن الحيوية ذات الكثافة العالية والمفتقرة للخدمات المصرفية الكافية، إتجه البنك المركزي المصري للإعلان عن إطلاق مبادرة لنشر عدد كبير من تلك الماكينات وبمستهدف يصل إلي إضافة (٦٥٠٠) ماكينة جديدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢١، لتصل إلي حوالي ٢٠ ألف ماكينة، على أن يتاح في هذه الماكينات إمكانية وسهولة استخدامها بمعرفة ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن تتيح عمليات الإيداع النقدي وقبول المعاملات اللاتلامسية، مع دعمها أيضًا لعمليات شحن محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدمًا، وصولاً إلي المستويات العالمية في الكثافة المصرفية لتلك الماكينات[١٤٢].

هـ. في مارس ٢٠١٨ كان هناك ٧٠,٥٠٩ نقطة بيع إلكترونية E.POS، ودعمًا من البنك المركزي للمعاملات اللاتلامسية، وأخذًا في الاعتبار لظروف العمل في المناطق النائية، وتشجيعًا للبنوك لنشر نقاط بيع إلكترونية بصورة أكبر في المحافظات التي لا يوجد بها الأعداد الكافية لنقاط البيع تلك، تحقيقًا لاستفادة أكبر قدر من الشركات والتجار الذين لا يمتلكون حاليًا نقاط بيع إلكترونية، أطلق البنك المركزي مبادرة السداد الإلكتروني مستهدفًا نشر عدد (١٠٠) ألف نقطة بيع الكترونية يتحمـل البنك المركزي تكلفتها، فضلاً عن نشر عدد (٢٠٠) ألف رمـز استجابة سريع QR Code لدي التجار والشركات[١٤٣].

---

[١٤٠] وربما كان لتسهيل الإجراءات التى اعتمدها البنك المركزي، وقيامة بوضع قواعد استثنائية للتسجيل الإلكتروني للعملاء الجدد، في ضوء جائحة كورونا، دوره الواضح في إقبال نسبة كبيرة من العملاء على فتح حساب محفظة الهاتف المحمول بشكل إلكتروني ودون الحاجة للذهاب للبنك أو لمقدمي الخدمة، تجنبًا لخطر الاختلاط ومخاطر الإصابة بالمرض، الأمر الذي أثبت نجاحًا وخطوة هامة في تحقيق استراتيجية البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي والتحول إلي الاقتصاد الرقمي: راجع: - البنك المركزي المصري: تقرير الاستعداد المالي ٢٠١٩، مرجع سابق، ص٥٠.

[١٤١] المرجع السابق، ص٥١.

[١٤٢] البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٩، مرجع سابق، ص٥١.

[١٤٣] في مايو ٢٠١٩ أصدر البنك المركزي القواعد الخاصة بمعايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية، والتى من شأنها تيسير المدفوعات

و. بموجب القرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧، وتحت رئاسة السيد رئيس الجمهورية، وبعضوية ستة عشر عضوًا منهم رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي وعدد من الوزارات المعنية، تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات National Council of Payments (NCP) وباختصاصات متعددة، يأتي في مقدمتها اتباع سياسات تهدف إلي تقليص استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع كبديل للاستخدام الورقي، وتطوير نظم الدفع القومية والعمل على تحقيق الشمول المالي بهدف ضم أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي، وإيجاد حوافز لإدراج القطاع غير الرسمي ماليًا وخفض تكاليف المعاملات وزيادة الإيرادات الضريبية[١٤٤].

ولتفعيل تلك الاختصاصات، تم التوجيه باتخاذ عدة إجراءات وتحقيق بعض المتطلبات منها[١٤٥]:

- التزام كافة الجهات الحكومية التي تقدم خدمات عامة للمواطنين بالعمل على تطوير أنظمة دفع غير نقدية، مثل نقاط البيع، خلال فترة قصيرة.

- التزام كافة الجهات الحكومية والإدارات المحلية الوفاء بالتزاماتها تجاه الموردين من خلال الشيكات أو البنوك لأي معاملة تزيد عن ٢٠ ألف جنيه، بدءًا من عام ٢٠١٨، مع وضع حد أقصى (٥٠٠) جنيه لأي مصروفات يجوز سدادها نقدًا.

- إصدار أكثر من ٤,٥ مليون بطاقة لأكثر من ٢٨٠٠ جهة حكومية من أصل ٣٥٠٠ جهة لتطبيق نظام صرف المستحقات للموظفين إلكترونيًا، وأكثر من سبعة ملايين بطاقة لأصحاب المعاشات[١٤٦].

- إصدار أول بطاقة دفع وطنية، في ديسمبر ٢٠١٨، تحت اسم «ميزة Meeza»، توطئة للتحول في اتجاه مجتمع غير نقدي، والتي تتيح التعامل مع جميع الخدمات الحكومية والعامة المقدمة للجمهور عبر الدفع الإلكتروني، إلي جانب استخدامها في السداد مقابل خدمات الحكومة الإلكترونية وخدمات التجارة الإلكترونية، حيث تساهم هذه البطاقة في تحقيق الشمول المالي، وبخاصة في ظل انخفاض تكاليف استخدامها، من خلال ضم بعض فئات التجار التي لا تستخدم الدفع الإلكتروني مما يؤدي لزيادة قاعدة المتعاملين في نظام الدفع الإلكتروني وتقليل التعامل النقدي[١٤٧].

للعملاء من خلال الخدمات اللاتلامسية وزيادة قبول بطاقات الدفع الالكترونية لدي التجار نظرًا للعديد من المزايا للعملاء والتي يأتي سرعة وسهولة عملية السداد على رأسها، وكذا تنوع وسائل السداد بما يناسب كل عميل فضلاً عن الأمان التام فيما يخص تلك العمليات وعدم حاجة العميل لإدخال الرقم السري لأداة الدفع الإلكترونية للمعاملات الصغيرة، راجع: - البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٩، مرجع سابق، ص ٢٠.

[١٤٤] لمزيد من التفصيلات حول المجلس القومي للمدفوعات، راجع: - Ghebrial, F., Op. Cit., PP. 49 - 50.

[145] Nasr, E, Helmy, M. and Ali, M., Op. Cit, P. 9.

[١٤٦] من الجدير بالذكر أن شركة e-finance هي المسئولة عن تطبيق المشروع من الناحية التكنولوجية، وهي شركة تأسست عام ٢٠٠٥ لتصميم وإدارة وتشغيل نظم الأعمال الالكترونية لجميع الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والشركات، حيث تميزت في نظام السداد الإلكتروني باعتباره حجر الأساس في أي نظام قائم على المدفوعات غير النقدية، حيث بدأت في تشغيل ذلك النظام منذ أول عام ٢٠٠٩. ولعل من أهم الخدمات الأخرى التي تقدمها، إلي جانب خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني والتى توفر من خلالها خدمات دفع الرواتب وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية واشتراكات التأمينات الاجتماعية، تأتي خدمات تأسيس البنية التحتية وخدمات تكنولوجيا الأعمال وخدمات مركز البطاقات وغيرها من الخدمات الإلكترونية، وهي شركة مملوكة للدولة بالكامل، وتعد مبادرة من الدولة للوصول إلي التحول للاقتصاد الرقمي، حيث يساهم بنك الاستثمار القومي فيها بنسبة ٧٠٪، وكل من البنك الأهلي وبنك مصر وشركة بنوك مصر بنسبة ١٠٪ لكل منهم، راجع في ذلك: - د. صورية محمد، د. السعيد بن لخضر: أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مرجع سابق، ص١٢٤.

[١٤٧] وتصدر هذه البطاقة من خلال شركة بنوك مصر، بالتعاون مع وزارة الاتصالات والبنك المركزي المصري وعدد من البنوك العاملة في السوق

ز. بوصفها راعية للسياسة المالية، أعلنت وزارة المالية عن جهودها لدعم وتعزيز الشمول المالي، حيث قامت الوزارة، منذ مطلع عام ٢٠١٩ ببناء منصة رقمية لنظام الإيداع الضريبي Digital Platform for Taxation Filing System (DPTFS) أصبح متاحًا لدافعي الضرائب التعامل به على شبكة الإنترنت، ومن ثم عدم قبول المزيد من الملفات الضريبية الورقية. كما عمدت الوزارة، بالتعاون مع البنك المركزي، إلي إدخال نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية Government Fiscal Management Information System (GFMIS)، والذي يتيح لجميع الجهات الحكومية الوفاء بمدفوعاتها من خلال البنوك إلكترونيًا، وتعمل مصلحة الضرائب المصرية على إنشاء منصة نقاط البيع PoS للمدارس والمطاعم حتى يتمكن العملاء من دفع رسومهم أو مستحقاتهم، وهو ما يهيئ الفرصة للانتقال التدريجي نحو تقليل التعاملات النقدية، مع مساعدة الحكومة على تقدير القيمة الفعلية من الضرائب الواجب آدائها عبر مختلف الممولين[١٤٨].

ح. يعد تقديم التمويل المتناهي الصغر Nano-Finance أحد أهم دعائم الشمول المالي. وعلى الرغم من محاولات البنوك لتقديم الخدمات الإلكترونية لدعم هذا القطاع إلا أنها لم تنجح بشكل مميز في خدمة هذه الفئة، والتى ترتفع فيها نسبة الاستبعاد المالي، وذلك على الرغم من ارتفاع إجمالي أصول نشاط هذا التمويل بمعدل ٤٨,٢٪ بنهاية عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨، حيث ارتفعت أرصدة التمويل المتناهي الصغر لتسجل ١٦,٥ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ ٤٣,٥٪، كما واصلت الارتفاع لتسجل ١٧,٢ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠. وتتركز تلك الأرصدة في التمويل الفردي بنسبة ٧٩,٤٪، وبإجمالي ٣,١ مليون مستفيد، حيث استحوذت فئة النساء على ٦٥٪ من إجمالي عدد المستفيدين، فضلاً عن توجيه الاهتمام إلي زيادة الانتشار الجغرافي لتحصل محافظات الصعيد على الجانب الأهم بنسبة ٥٣,٥٪ من إجمالي منافذ التمويل[١٤٩].

ودعمًا وتعزيزًا للشمول المالي، فقد تم تفعيل منتج التمويل الرقمي Digital Finance الذي يعتمد على التقنيات الرقمية بهدف دعم الفئات الأكثر احتياجًا والتي تندرج تحتها طبقة الفقراء "الباعة الجائلين وصغار المزارعين والشباب حديثي التخرج والمرأة المعيلة ... إلخ"[١٥٠]، حيث بلغت المحفظة نحو ٦٥٠ ألف جنيه لخدمة ٢,٧ ألف عميل، هذا فضلاً عن ارتفاع معدل التعامل مع وسائل الدفع غير النقدي في نشاط التمويل متناهي الصغر، حيث بلغ حجم المتحصلات الإلكترونية من أقساط التمويل نحو ٩٩ مليون جنيه لعدد ٤٣ ألف عميل،

المحلية، وعلى رأسها البنك الأهلي، بنك مصر، بنك القاهرة، بنك التعمير والإسكان .... وغيرها، وهي بطاقة بنكية وطنية كبطاقات ماستر كارد، وتمكن البطاقة حاملها من الحصول على المدفوعات الخاصة به وإجراء المعاملات الإلكترونية وصرف أنواع الدعم المختلفة، راجع.
- شيماء مصطفي: ٦ سنوات من حكم السيسي، الشمول المالي - رؤية مصر للمستقبل النقدي، مرجع سابق، ص٦.

[١٤٨] حيث تشير الإحصاءات إلي نجاح الحكومة في إدخال ٣٩٥ ألف ملف ضريبي منذ ديسمبر ٢٠١٩ عقب تطبيق نظام الإيداع الضريبي الإلكتروني، راجع في ذلك: Ghebrial, F., Op., Cit, P. 50-51. -
- التقرير الصادر عن وزارة المالية ٢٠١٩، متاح على الموقع www.mof.eg.

[١٤٩] البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٩، مرجع سابق، ص٣٣.

[١٥٠] حيث يتم ذلك من خلال تحويل قيمة القرض للمقترض على حساب هاتفه المحمول، كما يتم بذات الطريق تحصيل قيمة القسط الشهري من المقترض خصمًا من حساب هاتفه المحمول، مما يوفر على المقترض الكثير من الوقت والجهد والمال مقارنة بالطرق التقليدية، وبكل ما يمكن أن يتحقق من وراء ذلك من مكافحة للفقر ورفع لمستوي المعيشة ودعم للشمول المالي بقدر عدد المواطنين المتوقع استفادتهم من هذه المنظومة، راجع: د. محمد طلعت سعيد: مرجع سابق، ص٢٢٢.

وبلغت حجم المدفوعات الإلكترونية لصرف التمويل ٤٠٥ مليون جنيه لعدد ٣٠ ألف عميل بنهاية فبراير ٢٠٢٠.[١٥١]

ط. ارتباطًا بالنقطة السابقة، ونظرًا لما تمثله المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من أهمية متعاظمة للاقتصاد المصري، والتى باتت تمثل أكثر من ٩٨٪ من حجم المشروعات العاملة في مصر (٨٣٪ مشروعات متناهية الصغر، ٨٪ مشروعات صغيرة، ٧٪ مشروعات متوسطة)، حيث لا تمثل المشروعات الكبيرة أكثر من ٢٪ من إجمالي حجم المشروعات[١٥٢].

وإحصائيًا، توفر تلك المشروعات، والبالغ عددها أكثر من ٦,٥ مليون مشروع، أكثر من ٣٣٪ من الناتج المحلي، وأكثر من ٧٥٪ من فرص العمل (٤٠٠ ألف فرصة عمل عام ٢٠١٨ للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فقط). ولكن وعلى الرغم من كل تلك الأهمية لهذه المشروعات، إلا أن خريطة النفاذ إلي قنوات التمويل تعكس حقيقة أنه كلما كبر حجم المشروع زادت قدرته على الحصول على التمويل اللازم، وتقل كلما صغر حجمه، حيث تدل الأرقام أن ٧٥٪ من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لا تتقدم مطلقا للحصول على قروض بنكية، مكتفية بالتمويل الذاتي عبر المدخرات الخاصة للقائمين عليها، بل أن ٩٢٪ من المشروعات الصغيرة ممن تقدم للحصول على تمويل بنكي تم رفضها[١٥٣].

وعلي الرغم من تعدد البرامج والمبادرات الموجهة لهذه المشروعات، والتى زادت عن الأربعين برنامجًا تحت رعاية الجهات المانحة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والصندوق الاجتماعي للتنمية وأخيرًا البنك المركزي والبنوك العاملة وغيرها، إلا أن نسبة ضئيلة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي ثبت استفادتها من تلك البرامج، وأن نسبة التمويل الموجهة بشكل خاص لتلك النوعية من المشروعات، من خلال المصارف- ظلت حتى عام ٢٠١٦، وحتى قدم البنك المركزي مبادرته رباعية السنوات لدعم هذه النوعية من المشروعات، لا تزيد عن ٣ - ٤٪ من إجمالي محافظها الائتمانية[١٥٤].

ولعل في ارتفاع درجة المخاطرة المصرفية المرتبطة بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بسبب الشكوك التى تعتري عمل هذه المشروعات وزيادة احتمالية فشلها وقابليتها للتعثر، وبخاصة في مراحلها الأولي، فضلاً عن عدم قدرة هذه المشروعات على تقديم وتوفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل، مع ضعف خبرتها في مجال إدارة الأعمال وجهلها - عادة - بأساليب التسويق المتقدمة وعدم سلامة هيكلها التمويلي

[١٥١] في ٩ أكتوبر ٢٠١٩ وافق البنك المركزي على تمويل المرحلة الاولى من برنامج الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر للترقية المؤسسية لعدد ٤١ من الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئة (ج)، ذات المحافظ النشطة (من ٤ وحتى ١٠ مليون جنيه) والتي لديها قدرة مستقبلية للتوسع لترقيتها من الفئة (ج) إلي الفئة (ب)، وذلك بغرض جعلها أكثر جذبًا للبنوك والمستثمرين، من خلال العمل على خمس محاور رئيسية: (١) توفير النظم الآلية (٢) صياغة السياسات وإجراءات العمل، (٣) بناء القدرات المؤسسية للعاملين، (٤) التوافق مع متطلبات الحوكمة، (٥) تيسير حصول الجمعيات على التمويل، وقد تم تشكيل لجنة تضم مختلف الجهات المعنية بالتمويل متناهي الصغر (البنك المركزي المصري، والهيئة العامة للرقابة المالية، والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، وجهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبعض شركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر) لتكون مسئولة عن إطلاق البرنامج وتنفيذه ومتابعته بالجودة والكفاءة المطلوبة، راجع في ذلك:

- البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي العام ٢٠١٩، ص ٤٦.

[١٥٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: بيانات عام ٢٠١٨، عن جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

[١٥٣] د. عبد الحميد صديق عبد البر: تجربة المشروعات الصغيرة في مصر، المعوقات والتحديات وأساليب العلاج، دراسة مقارنة مع التجارب الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥١٠، ٢٠١٣، ص٣١.

[١٥٤] د. ماهر المحروقي، د. إيهاب مقابلة: مرجع سابق، ص ٨ - ١٠.

وبما يعكس ضآلة رأس مالها الظاهر تجنبًا لمساءلتها ضريبيًا، ما يمثل أسبابًا ذات شأن في عزوف البنوك عن إقراضها[١٥٥].

ومع مطلع عام ٢٠١٦ أطلق البنك المركزي مبادرته الخاصة بدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جاعلاً من التركيز على هذه المشروعات أولوية وطنية وعنصرًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبما يحققه الارتقاء بهذه المشروعات من فرص تقليل نسبة الفقر وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وخلق للمزيد من فرص العمل، ودعم وتعزيز الشمول المالي والتنمية المستدامة.

ولعل من أهم ما جاء ببنود هذه المبادرة ما يأتي[١٥٦]:

- تعديل التعريف المقدم من قبل البنك المركزي لكل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر كي تتوافق مع المتغيرات الاقتصادية المصاحبة لعملية تعويم سعر الصرف (مارس ٢٠١٧) من خلال رفع الحد الأقصى لحجم الأعمال السنوي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[١٥٧].

- إلزام البنوك العاملة في الجهاز المصرفي بألا تقل نسبة القروض والتسهيلات الممنوحة لهذه الشركات عن ٢٠٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك، وذلك خلال أربع سنوات تنتهي في ٢٠٢٠.

- دخول البنك المركزي كمساهم في شركة ضمان مخاطر الائتمان بنسبة ٢٠٪، وإصداره في ٢٠١٨ لضمانة بقيمة ٢ مليار جنيه مقابل قيام الشركة بتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما ساهم في تحفيز البنوك على منح التسهيلات الائتمانية لتلك الفئة، حيث تم إصدار ضمانات من الشركة في إطار هذا البرنامج بقيمة ١٧ مليار جنيه حتى يوليو ٢٠١٩، لتغطية تمويلات بحجم ٢٥,٤ مليار جنيه[١٥٨].

- قيام الشركة المصرية للاستعلام الائتماني بتصميم وتطبيق نموذج متجانس لتصنيف الشركات يعتمد على تقييم الجدارة الائتمانية للعميل Grading Module لتحسين اتساق وموضوعية القرارات الائتمانية بدلاً من قيام كل بنك ببناء نظام خاص به.

- قيام البنك المركزي بطرح ثلاث مبادرات إضافية لتشجيع البنوك على زيادة حجم التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي:

  - مبادرة «٥٪» لتمويل المشروعات الصغيرة مستهدفة جميع القطاعات[١٥٩].

---

[١٥٥] وذلك فضلًا عن تحيز البنوك التجارية لصالح العمل مع الشركات الكبرى لما بينهما من مصالح وروابط مشتركة، سواءً أخذت تلك الروابط شكل الملكية أو الإدارة المشتركة أو الصفقات المشتركة، ومن ثم فعادة لا تجد البنوك حاجة لتقديم قروضها للمشروعات الصغيرة أو المتوسطة لاستحواذ المشروعات الكبرى على الجانب الأعم منها، راجع في ذلك:

- محمد طارق يوسف: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من مشكلة البطالة، الجمعية المصرية للضرائب، مجلد ١٩، عدد ٧٦، ٢٠٠٩، ص٩٧.

[١٥٦] بوابة أخبار اليوم: تفاصيل مبادرات البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الاثنين ٩ سبتمبر ٢٠١٩.

[١٥٧] للمزيد من التفصيلات حول تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، يمكن الرجوع إلي نص المادة الأولي من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ عبر فقراتها من الخامسة وحتى السابعة، راجع:

- الجريدة الرسمية، العدد (٢٨) مكرر (و)، الصادر في ١٥ يوليو ٢٠٢٠.

[١٥٨] شيماء مصطفي: ٦ سنوات من حكم السيسي، الشمول المالي ... رؤية مصر للمستقبل النقدي، مرجع سابق، ص٣.

[١٥٩] مع إيلاء عناية خاصة للقطاعات الاقتصادية الهامة، وبالأخص المشروعات الصناعية، وللأنشطة ذات الكثافة العمالية، مع إعطاء العناية

- مبادرة «٧٪» للتمويل متوسط وطويل الأجل حتى عشر سنوات لشراء المعدات والآلات وخطوط الإنتاج للشركات متوسطة الحجم العاملة في القطاع الصناعي والزراعي والطاقة المتجددة، وبحد أقصى ٤٠ مليون جنيه للعميل الواحد.

- مبادرة «١٢٪» للتمويل قصير الأجل لرأس المال العامل للشركات والمنشآت المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي والتصنيع الزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة.

وطبقاً للبنك المركزي، بلغ إجمالي القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة ١١٠,٨ مليار جنيه حتى يونيو ٢٠١٨، لتصل إلي ٢٠٠ مليار جنيه مع منتصف ٢٠١٩. بينما قام قطاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والذي يعد بحق المصدر الرئيسي لتمويل المشروعات متناهية الصغر في مصر، بتقديم تمويلات بلغت ٣,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٦، لترتفع إلي حوالي ٤,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٧، ولتصل إلي ما يقارب ٦ مليارات جنيه عام ٢٠١٨، وذلك لما يزيد عن ٢ مليون مستفيد[١٦٠].

أما عن تمويلات الشركات المتخصصة من خارج القطاع المصرفي، والخاضعة لقواعد وأحكام الهيئة العامة للرقابة المالية، فقد بلغت عام ٢٠١٦ نحو مليار جنيه، زادت لتصل لنحو ٢,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧، ولأكثر من ٤,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٨، وذلك لما يزيد عن ٨٠٠ ألف مستفيد[١٦١].

ومع تعرض كافة الاقتصاديات للتأثيرات السلبية لجائحة كورونا ٢٠٢٠، بما فيها الاقتصاد المصري بالطبع، وما آل إليه حال الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مضار، كان للدولة وجودها المميز في هذا الصدد، ولعل من أهم القرارات الصادرة في هذا الشأن ما تمثل في تخصيص قروض بحد أقصي «مليون جنيه» للمشروعات الصناعية «ونصف مليون جنيه» للمشروعات الحديثة لمواجهة انخفاض السيولة وتسديد مصروفات التشغيل ودفع أجور ورواتب العاملين، حيث تصل مدة القرض لعام مع فترة سماح ثلاثة أشهر[١٦٢].

ي. تزامنًا مع المبادرة الحكومية «تكافل وكرامة» والتي تستهدف الفئات المهمشة من السيدات ومن يعيشون تحت خط الفقر، وهم من يتم إمدادهم بمعاشات من خلال البطاقات الذكية بموجب ٧,٤ مليون مستفيد، يوجد في مصر توجه حكومي ومؤسسي لدعم المرأة، مع وجود خطة قومية متمثلة في «الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠»[١٦٣]، والتي تهدف إلي تعزيز مكانة المرأة وتحقيق الشمول المالي لهذه الفئة الهامة، والتي تمثل حوالي ٤٩,٤٪ من إجمالي السكان، إلا أنها تعاني من ضعف

للمشروعات صاحبة الأفكار الابتكارية وتلك المستهدفة للتصدير.

[١٦٠]تصريح صادر عن د. نيفين الطاهري، وكيل مساعد محافظ البنك المركزي لقطاع التطوير المصرفي، حول حجم التمويلات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، موقع اليوم السابع، يونيو ٢٠١٨.

[١٦١]المركز المصري لدراسات السياسات العامة: دليل قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة في مصر، صادر عن برنامج الحرية الاقتصادية، ٢٠١٨، ص٢١.

[١٦٢]يشار في هذا الصدد إلي اعتبار هذا القرض سابقة أولى، إذ أنه لم يكن من المعتاد السماح بالحصول على قروض لأغراض سداد الأجور وغيرها، حيث كان يقتصر الحصول على القروض لتمويل النشاط الاستثماري، وأن يكون سداد هذه الالتزامات من عوائد النشاط، راجع في ذلك:
- د. سمير عريقات: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة جائحة كورونا، معهد التخطيط القومي، الإصدار (٢)، مايو ٢٠٢٠، ص ٦، وراجع أيضًا: موقع صحيفة المال، تحديث الصناعات الصغيرة يرحب بمبادرة تمويل المشروعات المتضررة من كورونا، الأحد ١٢ أبريل ٢٠٢٠، وذلك على الرابط: .https://alama/news.com-

[١٦٣]يوفر البرنامج الاجتماعي «تكافل وكرامة»، والذي انطلقت فعالياته منذ مارس ٢٠١٥، معاش نقدي لأكثر من ٢,٢٥ مليون أسرة من الأكثر استحقاقًا، بلغت نسبة المستحقين لهذا المعاش من السيدات نسبة ٨٩٪ ومن الرجال ١١٪، راجع ذلك:
- البنك المركزي المصري: دور الشمول المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة، مرجع سابق، ص١٨.

نسبة مشاركتها في سوق العمل أو نسب الشمول المالي الخاصة بها[١٦٤].

ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تمثل نسبة السيدات العاملات ٢٢,٩٪ من إجمالي القوة العاملة، منهن ٤٣٪ تعملن بالقطاع الزراعي، بينما تصل نسبة العاملات في القطاع غير الرسمي ٤٧,٦٪ من إجمالي السيدات، أما أولئك اللاتي تعملن بشكل غير رسمي في أعمال بلا أجر فتصل نسبتهن حوالي ٦٠,٣٪ مقارنة بحوالي ١١,٧ فقط من الرجال[١٦٥]. وهناك ما يقارب ٣١٪ من الأثاث في مصر (فوق سن العشر سنوات) تعانين من الأمية مقابل ١٨,٥٪ من الذكور، وهو الأمر الذي يحول دون إمكانية عملهن في القطاع العام الرسمي، ويدفعهن إلي العمل الحر باعتباره الملاذ الأخير لحصولهن على الدخل. وطبقاً لعام ٢٠١٨، تبلغ نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر المملوكة للمرأة ٤٧٪ من إجمالي المشروعات التى ينظمها جهاز المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (١١٩ ألف مشروع أغلبها متناهية الصغر)، وبإجمالي ١,٨ مليار جنيه وهو ما يمثل ٣٣٪ من إجمالي تمويلات الجهاز، مقابل ٦٧٪ للذكور[١٦٦].

ومن بين ما يقارب الـ ٦٥ مليون مصري من السكان البالغين، شهدت مؤشرات الشمول المالي عام ٢٠١٧، امتلاك ٣٢,٨٪ منهم لحسابات مصرفية، يستخدم منهم ١,٨٪ فقط لخدمات مالية عبر الهاتف المحمول، يشكل الذكور نسبة ٣٩٪ من المؤشر والسيدات ٢٧٪ فقط، أي بفجوة في امتلاك الحسابات تصل إلي ١٢٪، كما تتحقق الفجوة أيضًا بين الجنسين فيما يتعلق بالاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية (الرجال ٦,٣٪ مقابل ٤,٩٪ عند السيدات)، وبفجوة تصل إلي ١,٤٪، وربما يرجع ذلك في الأساس إلي تفضيل السيدات للاقتراض من خلال القنوات غير الرسمية عبر الأهل والأصدقاء وبنسبة تصل إلي ٢٦,٥٪ مقابل ٢١٪ من الرجال[١٦٧].

ولعل في ارتفاع معدلات الأمية لدي النساء في مصر (٣١٪) وعدم امتلاك الكثيرات منهن، وبخاصة في الريف، لبطاقات هوية قومية، ما يعيق قدرتهن على الحصول على التمويل، فضلاً عن قلة الخدمات الموجهة لهن، وانخفاض درجة الوعي لديهن بالخدمات المالية المقدمة، وإحجام البنوك عن تقديم المزيد من عمليات التمويل للسيدات وفرض شروط أكثر صرامة في مواجهة طلبات حصولهن على التمويل مقارنة بتلك المفروضة على الرجال، بالإضافة إلي انتشار الكثير من الأعراف الاجتماعية والثقافية المقيدة لحرية المرأة وقدرتها على التعامل مع الآخرين وإدارة المشروعات بمفردها، ما يمثل أسبابًا مؤثرة في انخفاض مستويات الشمول المالي للمرأة في مصر[١٦٨].

وفي إطار دعم الشمول المالي للمرأة، قدم البنك المركزي خطة عمل تتضمن عدة قرارات ومبادرات، منها[١٦٩]:

- إلزام البنوك بجمع البيانات، لقياس مستوي الشمول المالي في مصر، مصنفة بحسب النوع - Gender

(164)Nazier, H., Ramadan and Racha, Women's Participation in Labor Market in Egypt: Constraints and Opportunities, Economic Research Forum, 2016.

(١٦٥)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: بيانات عام ٢٠١٩.

(١٦٦)المرصد المصري: المشروعات الصغيرة الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر، متاحة في ٢٠١٩/٨/٢٢ على الرابط: https://Marsad.ecsstuies.com

(١٦٧)لمزيد من التفاصيل راجع: - World Bank Group, The Little Data Book on Financial Inclusion, 2018.
- البنك المركزي المصري: دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة، مرجع سابق، ص ٢٠ - ٢١.

(١٦٨)المرجع السابق، ص٢٢.

(١٦٩)المرجع السابق، ص٢٣، وراجع أيضًا: - البنك المركزي المصري، قطاع التطوير المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٨.

disaggregated Data [١٧٠]، لتقديمها للبنك المركزي لتقييم مدي التطور في تقليص الفجوة بين الجنسين في القطاع المصرفي (١٢٪)، سعيًا من البنك لخفض هذه الفجوة للنصف بنهاية عام ٢٠٢١، وبكل ما يتطلبه ذلك من دعوة البنوك العاملة لمنح المزيد من القروض للسيدات، أخذًا في الاعتبار مستوي معين من المخاطر[١٧١].

- وسدًا لهذه الفجوة أيضًا، قام البنك المركزي بوضع نموذج عمل لخدمة جديدة من خلال منظومة الدفع باستخدام الهاتف المحمول تتيح للأفراد، وبخاصة السيدات منهن، الادخار والاقتراض، وذلك عن طريق "مجموعة الادخار والإقراض الريفي والمطبقة عالميًا بمعرفة مؤسسة كير CARE تحت مسمي Village Saving and Loan Association (VSLA)، وإدماجها عبر المنظومة الرقمية[١٧٢]. ولقد بلغت جملة المستفيدين من المنظومة، منذ عام ٢٠١٤، أكثر من ١٨ ألف فرد (٩٢٪ منهم من النساء، ٨٪ فقط من الرجال) حيث تم تجميع مدخرات بأكثر من ٤,٥ مليون جنيه، تم من خلالها اقتطاع ٦١٣٨ قرضًا، منها ٤٣٥٧ قرضًا لمشاريع مدرة للدخل بإجمالي قيمة قروض قائمة ٢,٢ مليون جنيه[١٧٣].

- تعديل التعريف المقدم من قبل البنك المركزي للشركات والمنشآت التي تدار أو تُمتلك بمعرفة المرأة، حيث يشترط التعريف امتلاك امرأة واحدة أو أكثر لنسبة لا تقل عن ٥١٪ من رأس مال الشركة، أو امتلاك نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من رأس مال الشركة مع شغل امرأة واحدة على الأقل لمنصب المدير التنفيذي أو نائبه.

- تفويض المعهد المصرفي المصري، باعتباره المسئول عن برامج التدريب، للقيام بأنشطة التوعية المالية للفئات المهمشة وأهمها السيدات، وذلك من خلال جلسات التثقيف المالي والبرامج الداعمة لموضوع الشمول المالي للمرأة[١٧٤].

---

[١٧٠] قام البنك المركزي المصري في عام ٢٠١٨ ببناء قاعدة بيانات للشمول المالي مصنفة بحسب النوع على جانب المعروض من الخدمات المالية باستخدام الرقم القومي (Data Hub)، حيث تم تنفيذ المشروع على مراحل، بدأت بتجميع البيانات الأساسية الخاصة بالأفراد الطبيعيين المصريين من عملاء القطاع المصرفي والخاصة بالودائع والقروض والخدمات المصرفية الالكترونية، وكذلك بيانات البريد المصري، وصولاً إلي بيانات التمويل المتناهي الصغر، مع الأخذ في الاعتبار خضوع قاعدة البيانات تلك للتحديث شهريًا، راجع: - شيماء مصطفي: مرجع سابق، ص٥.

[١٧١] ويعد بنك مصر أول بنك ينضم لعضوية التحالف المالي للمرأة، حيث قام البنك بتوقيع اتفاقية تعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لتقديم الخدمات المصرفية لدعم رائدات الأعمال في سبتمبر ٢٠١٨، حيث تستهدف الاتفاقية العمل على إتاحة الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تقودها السيدات بشكل أكبر، الأمر الذي من شأنه دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية، والتي غالبًا تقودها السيدات، على الانتقال من القطاع غير الرسمي إلي القطاع الرسمي بهدف دعم جهود الشمول المالي في مصر. ومع نهاية عام ٢٠١٨، ضمت محفظة المشروعات متناهية الصغر ببنك مصر ٨٢ ألف عميل، بإجمالي ٢,٣ مليار جنيه، بلغت نسبة رائدات الأعمال في هذه المحفظة ٣٥٪، كما قام البنك أيضًا بتعيين ١١٠٠ موظف تخطت نسبة السيدات منهن أكثر من ٥٠٪، راجع: - البنك المركزي المصري: دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة، مرجع سابق، ص٢٤.

[١٧٢] حيث تساعد تلك المنظومة السيدات في القري والمناطق النائية على إنشاء مشروعاتهن الصغيرة وتحقيق أحلامهن من خلال الادخار والاقتراض عبر تلك الخدمة، راجع: - د. محمد طلعت سعيد، مرجع سابق، ص٢١٧.

[173] Nasr, E., Helmy, M., Ali, M., Op. Cit, P. 9.

[١٧٤] منذ عام ٢٠١٣، ويشارك المعهد في فعاليات اليوم العالمي للشمول المالي، وبصفة سنوية، حيث تم تثقيف أكثر من ٧ مليون طالب وطالبة على مدار الأعوام السابقة، وذلك من خلال عمل دورات تدريب المدربين على التثقيف المالي لنشر الثقافة المالية عن طريق إقامة الندوات الشبابية والطلابية والجامعية، كما تم عمل كتيبات وإنفوجراف تثقيف مالي بمفاهيم مالية متنوعة للأطفال والشباب في إطار مبادرة «علشان بكرة»، لتثقيف ٥,٥ مليون شاب وطفل مما أدي إلي فوز مصر بخمس جوائز دولية في مجال التثقيف المالي خلال الآونة الأخيرة، من قبل الهيئة الدولية لمالية الشباب والأطفال (CYFI)، فضلاً عن حصول مصر على جائزة اليوم المالي العالمي لعام ٢٠١٩، راجع في ذلك:
- شيماء مصطفي: مرجع سابق، ص٥، وراجع أيضًا:
- د. حنان علاء الدين: آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، مرجع سابق، ص٥٠٢.

- تفعيلًا للدور الريادي للمرأة كمتخذة للقرار، وعبر برنامج "الإرشاد القيادي للمرأة"، تم إطلاق مبادرة "نساء يقدن المستقبل"، "الهادفة لخلق كوادر نسائية ريادية من مختلف المجالات لهن القدرة على تولي المناصب القيادية، فضلاً عن مبادرة "رواد النيل" والتي تنفذها" جامعة النيل" بالتعاون مع البنوك وعدد من الهيئات المحلية والدولية، والهادفة لدعم رواد ورائدات الأعمال والمشاريع الناشئة.

- توفير حزمة من المنتجات المصرفية التى تلبي احتياجات المرأة، لعل من أهمها[١٧٥]:

- «حساب بكرة»، وهو عبارة عن حساب توفير يتم فيه إيداع مبالغ بشكل دوري في صورة أقساط ثابتة شهرية قد تصل إلي ١٠ سنوات بناء على رغبة العميلة، وعقب انتهاء المدة تحصل على أصل المبلغ والعائد التراكمي مع توفير ميزة التأمين على الحياة، فضلاً عن إمكانية الافتراض بضمانته.

- قرض المرأة المعيلة بحد أدني ألف جنيه وحد أقصي ١٠ آلاف جنيه، على أن يكون الغرض من طلب القرض تمويل مشروع متناهي الصغر قائم، أو إنشاء مشروع جديد، حيث تصل مدة القرض من ١٢ - ٢٤ شهرًا، يسدد على أقساط شهرية أو ربع سنوية، مع إمكانية السداد المعجل.

- إطلاق برنامج للتمويل متناهي الصغر، بالتعاون مع صندوق تحيا مصر، بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه (مشروعات دوارة) يتم توجيهه للمرأة المصرية لتهيئتها لتصبح عنصرًا فاعلاً في المجتمع بدلاً من كونها متلقية للدعم، وذلك بحسب طبيعة أنشطة كل محافظة.

ك. وتطويرًا للإطار القانوني والتشريعي، فقد صدر القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ والخاص «بتنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي»، حيث روعي في إعداده ولائحته التنفيذية بُعد الشمول المالي ومبدأ التطبيق المتدرج، وقابلية التنفيذ على أرض الواقع، مستهدفًا وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية يلتزم به كلاً من القطاعين العام والخاص، علاوة على التشجيع على الاستفادة من المزايا التي يقدمها القانون، حيث أتاح للجهات الحكومية المتعاملة مع الجمهور أن تمنح مزيدًا من الحوافز الإيجابية للسداد بوسائل الدفع غير النقدي، كتقديم خصم على المبالغ المسددة إليها بهذه الطريقة، أو رد جزء منها، عقب موافقة وزير المالية، كما منح القانون المخاطبين بأحكامه فترة كافية لتوفيق الأوضاع[١٧٦].

واستكمالاً للجهود المبذولة لتطوير الإطار القانوني والتشريعي، صدر في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والخاص «بالبنك المركزي المصري والجهاز المصرفي»، متضمنًا بابًا كاملاً يختص بنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية، بهدف مواكبة التطور السريع والمتنامي في مجال المدفوعات على المستوي الدولي، وزيادة كفاءة وفاعلية النظام المالي، والعمل على تشجيع تقديم المزيد من خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية، وإضافة مشغلي نظم الدفع ومقدمي خدمات الدفع إلي الجهات المخاطبة بالقانون[١٧٧].

---

[١٧٥] البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٩، مرجع سابق، ص ص ٤٧ - ٤٨.

[١٧٦] لمزيد من التفصيلات حول قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي ولائحته التنفيذية راجع:
- الجريدة الرسمية في ١٦ أبريل ٢٠١٩، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار اللائحة التنفيذية، والمنشور بالجريدة الرسمية في ٧ سبتمبر، ٢٠٢٠.

[١٧٧] لمزيد من التفصيلات حول القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي، راجع:
- الجريدة الرسمية: العدد رقم ٣٧ مكرر (و)، الصادر في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠، راجع أيضًا:
- البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٩، مرجع سابق، ص٤٩.

وحقيقة، فقد تم إعداد القانون أخذًا في الاعتبار أفضل الممارسات والأعراف والتجارب العالمية والنظم القانونية للسلطات الرقابية المناظرة على المستوي الدولي، حيث يضع القانون ضمن مستهدفاته وضع إطار تنظيمي للجهات العاملة في تشغيل نظم الدفع وتقديم خدماته، التزامًا منها بالضوابط والقواعد التي يصدرها البنك المركزي في هذا الشأن، فضلاً عن رفع مستوي أداء الجهاز المصرفي وتحديثه ودعم قدراته التنافسية، وبما يؤهله للمنافسة العالمية، وتعزيز حوكمة واستقلالية البنك المركزي المصري بما يكفل تفعيل دوره وتحقيق أهدافه، علاوة على تنظيم الرقابة والإشراف على نظم وخدمات التكنولوجيا المالية، ووضع الأطر القانونية لتنظيم إصدار وتداول العملات الرقمية، كما حرص القانون على التأكيد على أهمية التوجه للمعاملات الالكترونية وفتح السوق المصري لجذب الاستثمارات المختلفة في مجال خدمات الدفع.

وطبيعيًا، سوف نجد لهذه الجهود المُهيئة لوجود إطار وبيئة قانونية وتشريعية داعمة، آثارها المباشرة في التحول لاقتصاد رقمي حقيقي، فضلاً عن كفاءة النظام المالي وفاعلية السياسة النقدية، وبكل ما يمكن أن يعكسه ذلك من إستقرار مالي، وبالتالي مزيدًا من تحقيق الشمول المالي في مصر.

ثالثا - تحديات وعوائق الشمول المالي في مصر: Barriers for Financial Inclusion in Egypt

يمكننا القول إن الحكومة المصرية، ممثلة في هيئاتها التنظيمية كالبنك المركزي وهيئة الرقابة المالية ووزارة المالية، قد اتخذت العديد من الخطوات المشجعة على إنشاء بيئة صديقة وإطار تنظيمي سليم يشمل العديد من شرائح المجتمع المستبعدة ماليًا، وبما يمهد الطريق لتحقيق تقدم ملحوظ في اتجاه تعزيز الشمول المالي على مستوي صنع السياسات، إلا أن هذا التقدم لا يمكن أن يحجبنا عن رصد العديد من المعوقات والسلبيات، التي لا تزال تُبطئ بنا السير قدمًا لإنجاز حقيقي وكامل لتوطين فلسفة الشمول المالي على غرار التجارب العالمية الناجحة كتجربة ماليزيا أو الهند أو كينيا. ومن ثم نجد لزامًا علينا هنا أن نرصد - ولو بإيجاز - ما يواجهه تحقيق هذا المستهدف من تحديات، لعل أهمها يتمثل فيما يلي:

- ضعف القوة الشرائية لدى قطاع كبير من المواطنين، فالعجز المالي Financial Inability يمثل أول وأهم معوقات الشمول المالي في مصر، حيث يعيش قرابة ثلث المصريين تحت خط الفقر، وبالتالي عادة ما يوجهون جُل دخولهم للإنفاق، مع انعدام أو ضآلة ما يمكن أن يتبقي من هذا الدخل لتوجيهه إلي الادخار، وهكذا لن يكون هؤلاء - عادة - في حاجة لامتلاك حساب مصرفي، وفي أفضل الأحوال سيُكتفي بامتلاك أحد أفراد الأسرة - غالبًا الأب أو الزوج - لهذا الحساب ليجري من خلاله كافة أنواع الإيداعات أو السحب لعموم الأسرة[١٧٨].

وتسجل معدلات الفقر المرصودة خلال السنوات العشر الأخيرة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠) الارتفاع التدريجي للمعدل

[١٧٨] تتصدر محافظات الصعيد قائمة المحافظات الأكثر فقرًا، حيث سجلت محافظة أسيوط نسبة فقر بين مواطنيها بلغت ٦٦,٧٪، تليها محافظة سوهاج بنسبة ٥٩,٦٪، فالأقصر ٥٥,٣٪، فالمنيا ٥٤٪، فقنا ٤١٪. بينما جاءت محافظات بور سعيد ودمياط والغربية ضمن المحافظات الأقل فقرًا. وإجمالاً، سجلت معدلات الفقر في الحضر ٢٢,٩٪ عام ٢٠١٩، بينما سجلت في الريف ٣٩٪، وفي حضر الوجه البحري سجلت ١١,٢٪، بينما سجلت في ريف الوجه البحري ٢٧,٣٪، أما في حضر الوجه القبلي فسجلت ٣٠٪ وفي الريف القبلي ٤٨٪، راجع في ذلك:
- بوابة الوطن: بالأرقام تعرف على معدلات الفقر في مصر خلال ٢١ عامًا، متاح في ٢٤ فبراير ٢٠٢١ على الموقع: /elwatan news.com/news-details/5331718.
راجع أيضًا: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مصر في أرقام، ٢٠٢١، ص١٣٥.
- بي بي سي نيوز عربي: معدل الفقر في مصر يرتفع إلي ٣٢,٥٪ من عدد السكان متاح في ٣٠ يوليو ٢٠١٩، على الموقع: https://ww.bbc.com/arabic/business-4916756

من ٢٥,٢٪ عام ٢٠١١/٢٠١٠ ليصل إلي ذروته عام ٢٠١٨/٢٠١٧ وبمعدل ٣٢,٥٪، ليتجه في أعقاب ذلك للانخفاض ليصل إلN ٢٩,٧٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، مع استهداف أن يصل إلي ٢٨,٥٪ العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ [١٧٩].

- يرتبط بالنقطة السابقة مؤشران هامان، أولهما ارتفاع معدل البطالة Unemployment، وثانيهما ارتفاع نسبة الأمية Illiteracy. أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة، فبعد أن حققت أعلى مستوياتها عام ٢٠١٣ مسجلة ١٣,٢٪ عاودت الانخفاض التدريجي لتصل إلى ٧,٤٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١، وهي وإن أشارت إلي المزيد من التحسن إلا أنها تظل في معدل مرتفع يعكسه عدد المتعطلين عن العمل والبالغ ٢,٢ مليون شخص (١,٤ مليون من الذكور، ٨١٢ ألفاً من الإناث)، مقابل ٢,١٦ مليون متعطل عام ٢٠٢٠، وبانخفاض قدره ١١ ألف متعطل وبنسبة ٠,٤٪، وذلك من إجمالي قوة العمل البالغة ٢٩,٣ مليون فرد (٢٤,٢ مليون من الذكور، ٥,١ مليون من الإناث، يعمل أكثر من ١٣ مليون فرد منهم في الحضر، ١٦,٣ مليون فرد في الريف)[١٨٠]، وهنا بالطبع يثور التساؤل هل يكون لهؤلاء المتعطلون القدرة على التمتع بالخدمات المالية والمصرفية وهم يمثلون شريحة من قوة العمل ليس لها دخل؟

أما فيما يتعلق بمعدلات الأمية، فبعد أن سجلت حوالي ٣٩,٤٪، خلال عام ١٩٩٦، تراجعت لتصل إلي ٢٤,٦٪ عام ٢٠١٩، أي شمولها لما يقارب ربع عدد المصريين، حيث تبلغ نسبة الأمية في الإناث حوالي ٣١٪، وفي الذكور ٢١,١٪، وتزداد تلك النسبة حتمًا في الريف عنها في الحضر، إذا سجلت٣٢,٢٪ في الريف مقارنة بـ ١٧,٧٪ فى الحضر[١٨١].

وتعد هذه نسبة مرتفعة جدًا إذا ما قورنت بغيرها من البلدان، ففي الغرب المتقدم لا تزيد تلك النسبة عن ١٪، وفي الكثير من الدول العربية لا تزيد أيضًا عن ٥٪، مع الأخذ في الاعتبار، أن الأمية المقصودة هنا هي أمية القراءة والكتابة، وليست الأمية الوظيفية (أي القدرة على أداء الأعمال بمعارف معينة) أو بالطبع الأمية الثقافية، والتي قد يتم اتخاذها أساسًا للمعرفة في كثير من البلدان المتقدمة، وليعيد السؤال طرح نفسه، كيف يمكن أن يتحقق الشمول المالي بين مجتمع كثير منه من الأميين وظيفيًا وغالبيته من الأميين ثقافيًا[١٨٢].

وبمراجعة كلا المعدلين، يمكن ملاحظة ورصد العلاقة المباشرة بين البطالة من ناحية والأمية من ناحية أخرى وارتباط كليهما بالفقر، فالأمي عادة لا يجد عملاً يدر عليه دخلاً ثابتًا، الأمر الذي يضعه - غالبًا - في دائرة من يعانون الفقر وشظف الحياة، وهؤلاء في العادة لا يتمتعون برفاهية السعي لمعرفة الخدمات المالية التي تقدمها لهم المؤسسات المالية، فهم دومًا مهمومون بالبحث عن إشباع حاجاتهم الأساسية من مأكل ومسكن وملبس وعلاج وتعليم ...، فأين فائض دخلهم المزمع التعامل معه مصرفيًا، وبخاصة لو علمنا أن متوسط الدخل السنوي

---

[١٧٩] العربية نيوز: كيف نجحت مصر في خفض مستوي الفقر إلي أدني مستوي في ٢٠ عامًا، متاح في ٢٠٢١/٩/٣ على الموقع: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy.

[١٨٠] العربية نيوز: ارتفاع البطالة في مصر لـ ٧,٤٪ بالربع الأول ٢٠٢١، متاح في ٢٠٢١/٩/٣ على الموقع: https://www.alarabiya.net.aswaq/economy وراجع أيضًا: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مصرفي أرقام، ٢٠٢١، ص٥٥.

[١٨١] وتحقق محافظة المنيا أعلى نسب الأمية في مصر بـ ٣٢,٢٪ بينما تعد محافظة البحر الأحمر ومحافظات القناة هي الأقل نسبة بـ ١٢٪ فقط، راجع: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مصرفي في أرقام، متاح في ٢٠٢١/٩/٥، على الموقع:

- https://www.capmas.gov/eg/pages/staticpages.aspx?

[١٨٢] ربما الإجابة على السؤال تبدو بسيطة إذا ما علمنا أن دولة مثل كوبا، وهي دولة شمولية، استطاعت أن تخفض نسبة الأمية من ٦٥٪ إلي ٤٪ في فترة وجيزة، كما تمكنت المكسيك، وهي دولة شبه ديمقراطية، أن تخفض نسبة الأمية فيها إلي ٦٪، راجع، محمد أبو الغار: تفشى الأمية في ٢٥ مصري عار كبير، متاح في٢٠٢١/٩/٥، على الموقع: https://www.almasryaalyoum.com/newa/details/2389407.

للأسر المصرية يصل، طبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢١، لحوالي ٥٨ ألف جنيه، وأن متوسط الاستهلاك السنوي للأسرة يصل إلى ٥٣ ألف جنيه في الظروف العادية، ودون الإنفاق الاستثنائي أو الترفي، لوضح لنا جليًا أن الكثير من المصريين في احتياج أولاً لشمول اجتماعي وثقافي لانتشالهم من الجهل والفقر توطئة لوصولهم للشمول المالي[١٨٣].

ويرتبط بكلا المؤشرين السابقين مؤشر ثالث لا يقل خطورة وأهمية عنهما، والخاص بارتفاع معدلات التضخم Inflation Rates، حيث سجلت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عدم استقرار هذا المعدل خلال السنوات العشر الماضية، فبعد أن سجل هذا المعدل ٧,١٪ عام ٢٠١٢، عاود الارتفاع تدريجيًا ليصل إلي ١٣,٨٪ عام ٢٠١٦، وليسجل ذروة ارتفاعه عام ٢٠١٧ مسجلاً ٢٩,٥٪، ثم يعاود الانخفاض بسرعة ليسجل ٩,٢٪ عام ٢٠١٩، ويحقق أقل معدل له منذ عام ٢٠٠٦ ليسجل ٥٪ فقط عام ٢٠٢٠ [١٨٤].

ومن المعروف أن من أهم النتائج السلبية للتضخم هو تدهور قيمة النقود وفقد جزء كبير من قوتها الشرائية وضعف الدخل الحقيقي للأفراد، مما يجعل الأفراد أكثر تشككًا في قيمة النقود، وهو ما يفقد هذه الأخيرة الكثير من وظائفها، وبخاصة كونها مخزنًا للقيمة، حيث يزداد الميل نحو الاستهلاك وينخفض الميل للادخار، ويسعي الأفراد للتخلص من النقود واستبدالها بالسلع، وهو ما يتعارض تمامًا ومتجه فتح حسابات مصرفية، أو التعامل أصلاً مع البنوك، وبالتالي مزيدًا من الاستبعاد المالي[١٨٥].

- أخذًا في الاعتبار أن تعداد سكان مصر في ٢٠٢١ بلغ ١٠١,٥ مليون نسمة، يقطن منهم ٤٣,٦ مليون في الحضر، ٥٧,٩ مليون في الريف، ورجوعًا إلي درجة التركيز المصرفي والجغرافي للمؤسسات المصرفية، سنجد أن البنوك الكبيرة (كالأهلي ومصر والقاهرة والإسكندرية) تستحوذ على أكثر من ثلثي السوق المصرفي، ولكن ، ورغم أهمية السلبية التى تحققها هذه الدرجة من التركيز المصرفي، إلا أن السلبية الأكثر تأثيرًا إنما تبدو جلية في توزيع فروع هذه البنوك ووحداتها المصرفية عبر المحافظات من ناحية وعبر المناطق والأحياء السكنية داخل كل محافظة من ناحية أخرى، فالواقع يعكس أن سكان الريف - رغم كثرتهم العددية - هم الأقل حظًا في الاستفادة من الخدمات المصرفية لعدم وجود القدر الكافي من البنوك (باستثناء بنوك القري والبنك الزراعي المصري) في المناطق الريفية، على عكس سكان المدن الأكثر حظًا لتوافر فروع البنوك في المناطق الحضرية واحتوائها على العديد من المولات وسلاسل المحلات والمطاعم التي تسمح باستخدام البطاقات الائتمانية في عمليات الشراء والاستيفاء.

وهكذا يمثل ضعف مؤشر الكثافة المصرفية (مؤشر عدد الفروع أو الوحدات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان) أحد أهم أسباب الاستبعاد المالي. فهناك علاقة طردية مباشرة تربط مؤشر الكثافة المصرفية بالشمول المالي، فزيادة عدد البنوك العاملة وحسن توزيعها جغرافيا سيؤدي حتمًا لزيادة مستوي الشمول المالي والعكس

[١٨٣] فارتفاع مستوي الأمية المالية يعد أحد أسباب الاستبعاد المالي، وهو ما نلاحظ بعض مظاهره من خلال عدم قدرة الكثيرين،وخاصة كبار السن وأرباب المعاشات، على التعامل مع ماكينات الصراف الآلي، رغم بساطة الحصول على هذه الخدمة وتشابه خطوات التعامل مع اختلاف أنواع الماكينات .. راجع في ذلك:

- د. أحمد النقيرة، أحمد نور الدين: دور الشمول المالي في تعزيز ثقة العملاء في الخدمات المصرفية، مرجع سابق، ص٤٩٣.

[١٨٤] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠٢١، مرجع سابق، ص١٢٦.

[١٨٥] د. أشرف عطية: اقتصاديات النقود والبنوك، بهجات للنشر والطباعة، القاهرة ٢٠١٦، ص ٤٨٠ - ٤٨١.

صحيح تمامًا، وذلك على النحو السابق تناوله[١٨٦].

- يأتي زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، كأحد أهم أسباب ضعف تحقيق الشمول المالي، خصوصًا لو علمنا أن هذا الاقتصاد يضم في طياته أكثر من ١٨ مليون منشأة، منها ٤٠ ألف مصنع تتراوح حجم أعمالها ما بين ١,٢ : ١,٥ تريليون جنيه، أي نحو ٦٥: ٧٠٪ من حجم الاقتصاد الرسمي، بل إن هذا الاقتصاد يستوعب حوالي ٤٠٪ من حجم العمالة، فهناك تقريبًا ٩,٦ مليون شخص يعملون خارج الإطار الرسمي، كما تبلغ قيمة التبادلات والملكيات غير الشرعية - في المدن والقري - حوالي ٢٤٨ مليار دولار، أي أكبر من ٣٠ ضعف قيمة سوق الشركات المسجلة في بورصة القاهرة. وإجمالاً يصل حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر ما قيمته ٤٠٠ مليار دولار. فالاقتصاد غير الرسمي هو، على نحو ما قيل عنه، أكبر صاحب عمل في مصر، الأمر الذي كانت له تداعياته السلبية على تآكل الأوعية الضريبية، فالمعاملات التي تتم في إطار هذا الاقتصاد تتهرب بالطبع من دفع ما عليها من التزامات ضريبية، والتي قدرت بنحو ٣٣٠ مليار جنيه سنويًا، وهنا تأتي قضية الشمول المالي كسبيل حقيقي لحل هذه الإشكالية. فتزايد أنشطة القطاع الخفي أو غير الرسمي، وانتشار المعاملات النقدية بين هذه الأنشطة وبعدها المنطقي عن طرق الدفع غير النقدية بغية عدم افتضاح أمرها، سيؤدي عادة إلي ضعف مستوي الشمول المالي[١٨٧].

وهكذا، فالعمل على ضم الكثير من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وبكل ما يشمله من فئات اجتماعية وعمالية مختلفة، تأتي في غالبيها من ذوي العمالة غير المنتظمة كالبائعين الجائلين وعمال اليومية وسائقي مركبات التوكتوك وخدم المنازل ... الخ، إلي داخل الهيكل المالي الرسمي من خلال برنامج الشمول المالي عبر تحسين وصولهم إلي التمويل وتمكينهم من تأمين وظائفهم الحالية وإيراداتهم المستقبلية، ربما يمثل حتمية ومتجه إستراتيجي للاقتصاد المصري[١٨٨].

- انتشار العديد من الثقافات الموروثة، حتى بين المتعلمين وذوي المستويات المعيشية المرتفعة، بعضها ذا جانب عقائدي يري في التعامل مع البنوك إيداعًا واقتراضًا أو في الحصول على فائدة ما يتعارض مع الشرع، مما يستوجب الابتعاد عنه. وغالبها ذو جانب اجتماعي، يري في التعامل مع البنوك وجود احتمالية لضياع أموالهم، بل وتضييعًا لوقتهم وجهدهم، مما يخلق لديهم حالة من القلق والخوف من احتمال تعرض البنك للإفلاس أو سيطرة فكرة إمكانية استيلاء الدولة على أموال المودعين عند الحاجة. وبالإجمال وجود قدر من انعدام الثقة فى القطاع المصرفي، كما تأتي القيود المفروضة على حرية المرأة في التعامل مع الآخرين بل وقدرتها على امتلاك حسابات مصرفية أو حتى هاتف محمول، كأحد المعوقات الاجتماعية والمالية المؤدية لاستبعاد شريحة كبيرة من المواطنات، وبخاصة من المنتميات للمجتمع الريفي، من الوصول للخدمات المالية.

- على الرغم من أهمية الخدمات المالية الرقمية وتأثيرها الكبير على الشمول المالي فإن النظام البيئي للمدفوعات الرقمية The Digital Payment Ecosystem في مصر، مازال يفتقر إلي إطار الدعم

[١٨٦] د. حنان علاء الدين: مرجع سابق، ص٤٩٨.

[١٨٧] لمزيد من التفصيلات حول الاقتصاد غير الرسمي وآثاره السلبية، راجع:
- د. اشرف عطية: ظاهرة الاقتصاد الخفي، الآثار وآليات المواجهة، مرجع سابق، ص ص ٣٢٩٥ - ٣٢٩٦، وراجع أيضًا:
- محمد أحمد عباس: الاقتصاد غير الرسمي في مصر، المشكلات والحلول، المعهد المصري للدراسات، أوراق سياسية، مارس ٢٠١٩، ص٨.

[١٨٨] د. رضا البدوي: مرجع سابق، ص٤٠١.

التشغيلي والتنظيمي الضروري في بعض المجالات، مثل استخدام وكلاء البنوك Banking Agents وتطبيق نهج قائم على المخاطر في مكافحة غسل الأموال Anti-money laundering أو مكافحة تمويل الإرهاب Countering Financing of Terrorism. وربما جاءت محاولة البنك المركزي، في يونيو ٢٠١٧، بالتعاون مع شركة بنوك مصر لتطبيق نظام التشغيل البيني للهاتف المحمول TaVweel، والذي يمنح المستخدمين المرونة في تحويل الأموال المقدمة مباشرة من خلال البنوك، للتخفيف من حدة هذا الافتقار، أعقبه إعلان البنك المركزي - في ذات العام - عن إطلاق فريق الاستجابة لحوادث الأمن الحاسوبية Computing Security Incident Response Team (CSIRT)، وذلك لضمان مرونة قنوات الدفع الالكترونية في مواجهة أي هجمات إلكترونية أو احتيالية، ولمساعدة المؤسسات المالية وحمايتها من أنواع مختلفة من الهجمات الأمنية[١٨٩]. وهي خطوات على طريق التحول الرقمي وإلي نظام ينهض على التسوية المصرفية والإلكترونية الآمنة، والتي لا يمثل التعامل النقدي فيها إلا نسبة محدودة.

رابعًا: العوائد الاقتصادية والاجتماعية للشمول المالي في مصر:

Financial Inclusion: Social and Economic Outcomes in Egypt

يشير تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠١٩ إلي تحقيق الكثير من الفوائد والعوائد الاجتماعية والاقتصادية داخل الاقتصاد المصري جراء تطبيق الشمول المالي، ولعل من أهم هذه العوائد ما يلي[١٩٠]:

- بدءًا من فبراير ٢٠١٨ وحتى نوفمبر ٢٠١٩، ومع استقرار سعر الصرف وانخفاض معدلات التضخم، اتجهت السياسة النقدية لتخفيض سعر الفائدة بشكل تدريجي، بمقدار ٦٥٠ نقطة أساس، وهو ما ساهم في انخفاض تكلفة الاقتراض والذي قابلته السياسة الاحترازية في ديسمبر ٢٠١٩ برفع نسبة خدمة الدين إلي الدخل إلي ٥٠٪ للقروض الاستهلاكية، متضمنة أقساط القروض العقارية عند نسبة ٤٠٪ من مجموع الدخل الشهري.

- في يوليو ٢٠١٩ أصدر البنك المركزي القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي، بعد موافقة مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في نوفمبر ٢٠١٨ على إجراءات العناية المبسطة الواجبة لعملاء وخدمات الشمول المالي، والتي تتيح للبنوك تطوير وتقديم منتجات وخدمات مصرفية منخفضة المخاطر ذات محددات معينة من خلال إجراءات مبسطة للوصول إلي الفئات المستهدفة، وذلك تنفيذًا لمبدأ المنهج القائم على المخاطر والذي تبنته مجموعة العمل المالي FATF لدي الحديث عن الشمول المالي.

- في أكتوبر ٢٠١٩، قام البنك المركزي بإصدار مبادرة لتمويل القطاع الخاص الصناعي بتخصيص مبلغ ١٠٠

[١٨٩] وذلك فضلًا عن تقديم البنك المركزي، بالتعاون مع صندوق النقد العربي، لنظام دفع آخر يساعد في تقديم مدفوعات مضمونة وهو نظام (ARPS)، يتم من خلاله إنشاء المدفوعات والتسويات بين الدول العربية بأقل التكاليف وهو يعد نظامًا فاعلاً لمصر، خاصة بسبب زيادة حجم تحويلات المصريين العاملين في المنطقة العربية، والتي تمثل ٧٢٪ من حجم العمالة المصرية العاملة في الخارج، راجع في ذلك:
- Farid Ghebrial, Op. Cit., P. 45 - 46.

[١٩٠] البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠١٩، الملخص التنفيذي، مرجع سابق، ص ١-٧.

مليار جنيه من خلال البنوك بسعر عائد سنوي ١٠٪ لمنح تسهيلات ائتمانية للشركات العاملة بالقطاع الصناعي الخاص، استفاد منها حتى إبريل ٢٠٢٠، ٧٢٦ عميل بإجمالي رصيد ٤,٨ مليار جنيه.

- في ديسمبر ٢٠١٩، قام البنك المركزي بإصدار مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل، بتخصيص مبلغ ٥٠ مليار جنيه من خلال البنوك بسعر عائد سنوي ١٠٪ لمدة يصل حدها الأقصى ٢٠ عامًا، استفاد منها حتى يونيو ٢٠٢٠ حوالي ٢١٣ ألف عميل بإجمالي قروض بلغت ٢٠,٤ مليار جنيه.

- ارتفع الائتمان الخاص، والذي يمثل ٣٤,٢٪ من الائتمان المحلي بمعدل ١١,٦٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠١٩ وحتى مارس ٢٠٢٠، كما ارتفع الائتمان العائلي، والذي يمثل ٣٠,٤٪ من الائتمان الخاص، بمعدل ٢٣,٢٪ خلال ذات المدة، وذلك بالتزامن مع انخفاض متوسط معدلات التضخم إلي ٥,٨٪، بينما ارتفع الائتمان الموجه لقطاع الأعمال (العام، الخاص) بمعدل ٧,٢٪، خلال ذات الفترة، مع ارتفاع نسبة الاستثمارات إلي الناتج المحلي الإجمالي والمنفذة من قبل شركات القطاع الخاص والشركات العامة.

- بنهاية يونيو ٢٠٢٠، بلغ الرصيد المستخدم من مبادرة القطاع الصناعي والزراعي والمقاولات ٦٨,٨ مليار جنيه، بينما زادت محفظة القروض والتسهيلات والموجهة من خلال مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلي ٢٠١,٨ مليار جنيه، كما بلغت أرصدة المديونيات التي تم تسويتها في ظل مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية لجميع القطاعات مبلغ ١٣,٦ مليار جنيه منها نحو ٢,١ مليار لقطاع السياحة.

- بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي في يونيو ٢٠٢٠ نحو ٦,٤ تريليون جنيه مقابل نحو ٥,٣ تريليون في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، حيث يتسم هيكل هذه الأصول بالسيولة المرتفعة، وتمثل فيها محفظة الاستثمارات المالية وأذون الخزانة والنقدية والأرصدة لدي البنوك ٦٢,٦٪ من إجمالي الأصول. ويعد الاستقرار هو السمة المميزة لودائع هذا القطاع حيث تستحوذ ودائع القطاع العائلي على الحصة الأكبر من حجم الودائع بنسبة ٨٣,٦٪، ولقد شهدت الفترة الأخيرة استمرار نمو إجمالي الودائع بمعدل بلغ ٩,١٪ خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ لترتفع من ٦٨٪ إلي ٧٧,٤٪، ثم بمعدل بلغ ٦,٢٪ خلال الفترة من مارس ٢٠٢٠ وحتى يونيو ٢٠٢٠ لتصل إلي ٨٣,٦٪.

- بلغ متوسط نسبة السيولة بالعملة المحلية والأجنبية ٤٤,٤٪ و٦٧,٧٪ على التوالي في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وارتفع ليسجل ٥٤,٣٪ و ٧٠,٣٪ على التوالي في يونيو ٢٠٢٠. كما سجلت نسبة إجمالي القروض للودائع ٤٦,٧٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وارتفعت لتسجل ٤٧,١٪ في يونيو ٢٠٢٠، وبلغت نسبة تغطية السيولة ٩٣٢,٥٪ للعملة المحلية ونحو ١٧٠٪ للعملة الأجنبية، ونسبة صافي التمويل المستقر نحو ٢٥٧,٥٪ للعملة المحلية و ١٦٠,٩٪ للعملة الأجنبية عن ذات المدة.

- ومن حيث نوع العملة، بلغت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بالعملة المحلية ٤٢,٨٪، ٦٨,٩٪ بالعملة الأجنبية في يونيو ٢٠٢٠، مقابل ٤١,٢٪، ٦٩,٦٪ في مارس من ذات العام، ٤٠,١٪، ٧٤,٧٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وهو ما يُظهر إمكانية توسع البنوك في منح الائتمانات لكافة القطاعات.

- نمت محفظة القروض واستمرت في توفير التمويل لكافة القطاعات الاقتصادية، حيث بلغت المحفظة نحو ٢,٢ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٠، مقابل ١,٩ تريليون جنيه بنهاية العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وبزيادة تقارب الـ ٣٠٠ مليار جنيه، ويتجه النصيب الأكبر من تلك المحفظة نحو تمويل المؤسسات بنحو ٧٢٪. في حين بلغ نصيب محفظة القروض الاستهلاكية ومحفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ١٥٪، ١٣٪ على التوالي، وتشير تلك الفترة إلي استقرار نسبة القروض غير المنتظمة إلي إجمالي القروض عند نسبة لا تجاوز ٤٪، وهي نسبة منخفضة تعكس جودة محافظ الائتمان.

- بلغت نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلي إجمالي القروض الممنوحة للعملاء ٦٢,١٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٦١,٦٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، قبل أن تنخفض مرة أخرى لتصل إلي ٦١,٩٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٠.

- ارتفع صافي أرباح القطاع المصرفي بمعدل نمو بلغ نحو ٣٢٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بمعدل لم يتجاوز ٢,٥٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، حيث ارتفع العائد على الأصول ليسجل ١,٨٪ والعائد على حقوق الملكية ليسجل ٢٣,٤٪، وصافي هامش العائد ليسجل ١,٤٪.

- ارتفع معدل كفاية رأس المال في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ ليسجل ١٧,٧٪، مقارنة بنحو ١٥,٧٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٧، ليواصل ارتفاعه ويسجل ٢٠,١٪ في يونيو ٢٠٢٠.

- بلغ إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي ٦١٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وبما يمثل ١٠,٤٪ من إجمالي أصول القطاع المالي، ونحو ١١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يستحوذ قطاعي البريد وشركات التأمين على ٥٨,٨٪ من أصول القطاع، يليها صناديق التأمين الحكومية والخاصة بنسبة ١٣,٢، ثم صناديق الاستثمار بنسبة ١٠,٤٪.

- بلغت قيمة المدخرات بقطاع البريد نحو ٤٣٧,٢ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، تمثل ودائع صناديق التوفير الجانب الأكبر منها بنسبة ٦٩,٧٪، بينما بلغت أصول شركات التأمين حوالي ١١٨,٢ مليار جنيه، تمثل الاستثمارات نحو ٨٦,٣٪ منها، وبلغت أصول صناديق التأمين الحكومية حوالي مليار جنيه وأصول صناديق التأمين الخاصة حوالي ٨٠ مليار جنيه، أما صناديق الاستثمار فبلغت بنهاية عام ٢٠١٩ حوالي ٦٣,٨ مليار جنيه بمعدل نمو يقارب ٣٥,٧٪ مقارنة بالعام السابق ٢٠١٨.

- سجل إجمالي أصول مؤسسات التمويل غير المصرفية، والتى تتضمن أنشطة التمويل العقاري، والتمويل متناهي الصغر، والتأجير التمويلي، والتخصيم والتوريق ٩٧,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٩، وبزيادة قدرها ٢١,٦ مليار جنيه عن عام ٢٠١٨، وبمعدل نمو ٢٨,٥٪.

خامسًا: الخطط الحكومية والمؤسسية لدعم الشمول المالي:

Government and Institutional Plans to Support Financial Inclusion:

فضلاً عن كافة الجهود والمبادرات والخطوات الإيجابية والجادة التي تناولتها الدراسة سابقًا، هناك الكثير

من الجهود الي تبذلها الدولة والجهات المسئولة عن دعم وتنفيذ خطط الشمول المالي في مصر في مجال تنظيم الخدمات المالية الرقمية ونشرها لأكبر قاعدة من المواطنين، لعل من أهمها:

- قيام البنك المركزي بإعداد استراتيجية البنك في مجال صناعة التكنولوجيا المالية حفاظًا على التوازن بين الاستقرار المالي وإطلاق العنان للابتكار، بهدف تحويل مصر إلي مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية وأفريقيا، وقد حددت الاستراتيجية عدة مبادرات رئيسية للبدء الفوري في تنفيذها، لعل أهمها مبادرة تأسيس صندوق دعم الابتكارات Fintech Fund، برأس مال قدره مليار جنيه ممول من البنك المركزي لتمويل الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية، وإنشاء مختبر تطبيقات التكنولوجيا المالية Fintech Sand Box لتوفير بيئة اختبار رقابية لإطلاق المزيد من ابتكارات التكنولوجيا المالية والحد من المخاطر المصاحبة لها، وإنشاء مركز التكنولوجيا المالية Fintech Hub، والذي يعمل كمحطة واحدة لجميع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك لتقديم الدعم للابتكارات الجديدة، والتعاون مع مراكز التكنولوجيا المالية الأخرى على المستوي الدولي.

- عقد مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة "فيزا" العالمية في ١٦ مايو ٢٠١٧، للبدء في تنفيذ مشروع تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمعاملات المالية وتفعيل الاقتصاد الرقمي، حيث تتيح هذه المذكرة الفرصة لتحديث البنية التحتية للدولة، وتستهدف خلق قاعد من الكفاءات المصرية في مجال المدفوعات الرقمية، استنادًا إلي الخبرات الواسعة التي تمتلكها الشركة، كما تتضمن المذكرة قيام الشركة بإنشاء وتشغيل شبكة محلية لإدارة المعاملات الخاصة ببرامج المدفوعات الحكومية المختلفة، وكذا منظومات الدعم عبر بطاقة موحدة، بما يضمن الاحتفاظ بكل بيانات المعاملات في مصر، كما تعمل الشركة على تنظيم برامج تأهيل وتدريب لكل الأطراف المرتبطة بتشغيل منظومة البنية التحتية وبرامجها المختلفة، وتأتي مذكرة التفاهم في إطار سعي الحكومة لبناء البنية التحتية وبيئة الأعمال التكنولوجية المواتية، وتحقيق الهدف المتمثل في زيادة كفاءة برامج الدعم والخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وتقليص التكاليف الإدارية لهذه البرامج، وزيادة فعاليتها لتحفيز الاقتصاد المصري[١٩١].

- توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للبريد ENPO وبنك مصر Misr Bank وشركة "فيزا" العالمية Visa International Association في ٢٩ أغسطس ٢٠١٧، بشأن توسيع رقعة قبول المدفوعات الإلكترونية، وتمكين التجار في محافظات مصر وعبر البريد المصري من قبول المدفوعات بسهولة ويسر للمواطنين لقضاء احتياجاتهم المختلفة باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني. حيث تقوم شركة فيزا بتوفير كل المساعدات المطلوبة لنجاح هذا النموذج الجديد من التعاون من الناحية التكنولوجية على صعيد المنتجات والحلول التي تلبي طموحات ومتطلبات عملاء بنك مصر والبريد المصري، كما تتيح مذكرة التفاهم لهيئة البريد العمل على المساعدة في الشمول المالي للتجار ودمجهم في الاقتصاد الرسمي وذلك عبر شراكتها مع بنك مصر، كما تشمل المذكرة توفير ماكينات ATM ببعض مكاتب البريد بما يساهم في زيادة نقاط الصرف الإلكتروني والمساهمة في تحقيق الشمول المالي، ويتولي بنك مصر إدارة هذه الماكينات وتغذيتها وصيانتها، بالإضافة إلي تحصيل أقساط القروض والبطاقات الائتمانية لعملاء البنك من خلال مكاتب البريد المنتشرة في أنحاء الجمهورية بما يساهم في إتاحة هذه الخدمات للعملاء على

[١٩١] متاح في ٢٠٢١/٦/٢٤، وذلك على الرابط:
- https://oxfordbusinessgroup.com,analysis/digital-drives-host-government-initiatives-are-raising-financial-inclusion.
وراجع أيضًا: .https:revamp-dotmsr.com/details/793038 -

نطاق واسع[١٩٢].

- تم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "إيتيدا ITIDA" وشركة "فيزا" العالمية في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦، بهدف تعزيز التجارة الإلكترونية ومساعدة شركات تكنولوجيا المعلومات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن إتاحة خدمات الدفع الرقمي عبر البنوك والهيئة القومية للبريد في المناطق التكنولوجية، كما تهدف الاتفاقية إلي زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية والتثقيف المالي لجميع فئات المجتمع، وتنص الاتفاقية على أن تقوم الهيئة وشركة "فيزا" بتقديم الدعم اللازم لمساعدة وتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على التسجيل في بوابة مصر التجارية، والتي يقوم بتدشينها شركة "إي فاينانسE.Finance" وبالتعاون مع كل من شركة "فيزا" العالمية وشركة "كلاود باى" البريطانية، من خلال تحديد المعايير اللازمة لاختيار الشركات العاملة في مجال إنشاء المواقع الإلكترونية والتي ستساعد في عملية تطوير الصفحات الإلكترونية لمختلف قطاعات الشركات من كافة محافظات الجمهورية على البوابة مع وضع أولوية للشركات في صعيد مصر من خلال المنطقة التكنولوجية بأسيوط[١٩٣].

- بذات التاريخ، تم توقيــع مذكرة تفاهم بين إيتيدا ITIDA ومؤسسة ماستركارد العالمية Master Card International Organization: وذلك بهدف تطبيق نظم المدفوعات الالكترونية ونشر مفهوم التعاملات اللانقدية في المناطق التكنولوجية والقري الذكية بمصر، حيث تسعي هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات إلي دعم هذه المبادرة من خلال تحفيز القري الذكية والمناطق التكنولوجية على تقديم خدماتها بالكامل إلكترونياً لتكون متاحة على الانترنت للشركات العاملة بها لزيادة سرعة وسلامة شفافية الخدمات، ولتحقيق هذا الهدف يتم إتاحة مجموعة من الأدوات المبتكرة لخدمات المدفوعات الالكترونية للشركات الصغيرة والمتوسطة لاستخدامها في التطوير مثل واجهة برمجة التطبيقات API، مع تشجيع تلك الشركات على الاستفادة من تجارب مؤسسة ماستركارد في هذا المجال، وكذلك من خلال المشاركة في البرامج التدريبية التي تنظمها هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الدخول إلي منظومة ماستركارد للمدفوعات[١٩٤].

- تدريب ٢٠٠ موظف بالبريد في مجالات الدفع الإلكتروني والتثقيف المالي، حيث اتفقت الهيئة القومية للبريد مع شركة فيزا العالمية على تدريب ورفع كفاءة الموظفين العاملين في مكاتب البريد التي يجري تطويرها حاليًا وإمدادهم بالخبرات والمعلومات الخاصة بمجال الدفع الإلكتروني والتثقيف المالي، على أن يتضمن التدريب المعلومات الأساسية عن صناعة المدفوعات الإلكترونية والمنتجات وأدوات الدفع المختلفة المتاحة في السوق المصرية وعبر البريد المصري. كما يتضمن التدريب إطلاع موظفي البريد على أحدث الاتجاهات العالمية في مجالات المدفوعات الرقمية وأهمية الإبداع في تحقيق الشمول المالي، كما تقوم مكاتب البريد بتوزيع كتيبات التثقيف المالي، التي قامت بإعدادها شركة فيزا العالمية، على المواطنين المتعاملين مع مكاتب البريد بهدف نشر الثقافة المالية[١٩٥].

---

[١٩٢] متاح في ٢٠٢١/٦/٢٤، وذلك على الرابط: https://www.mcit.gov.eg/Ar/Media-center/Latest-News/7552. -

[١٩٣] متاح في ٢٠٢١/٩/١٤ على الرابط:.http:gat.ahram.org.eg/News/334422 -

[١٩٤] وقد مكنت هذه الاتفاقية ٤,٦ مليون موظف حكومي من سحب رواتبهم من أجهزة الصرف الآلي باستخدام بطاقة السحب الآلي الخاصة بهم، والتي يمكنهم استخدامها أيضًا لإجراء عمليات شراء في ما يقرب من ٦٠٠٠٠ نقطة بيع موزعة عبر الجمهورية. متاح في ٢٠٢١/٩/١٤ على الرابط: - https://www.mcit.gov.eg/Ar/Mediacenter/pressRoom/PressReleases.

[١٩٥] متاح في ٢٠٢١/٩/١٤، وذلك على الرابط: https://www.mcit-gov.eg/Ar/Media-center/Press-Room/PressReleases/4305. -

- قيام شركة فيكتوري لينك Victory Link، وهي شركة متخصصة في مجال الخدمات الرقمية المتكاملة بإطلاق شركة جديدة تحت مسمي الشركة المصرية للمدفوعات الإلكترونية "كاش كول Cash Call"، وذلك مع نهاية عام ٢٠١٨، لتقديم خدماتها المالية في مجال تحصيل الفواتير وشحن الرصيد الخاص بالهواتف المحمولة، فضلاً عن تقديم خدماتها لكافة القطاعات الحكومية وقطاع الأفراد والشركات والمؤسسات المصرفية والمالية[١٩٦].

الخاتمة والتوصيات Conclusion and Recommendations

منذ عام ٢٠٠٨، اكتسب الشمول المالي أهمية متزايدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وبات تحقيق مستهدفه يمثل واحدة من أولويات العمل لدي كافة صانعي السياسات المالية، وذلك انعكاسًا للآثار الإيجابية المتوقع جنيها مع كل إرتفاع لنسب ومؤشرات ومستوي تحقيقه، والمتمثلة أساسًا في إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها بمعرفة مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده عبر كافة القنوات الرسمية، وبخاصة الفئات المحرومة والمهمشة، فضلاً عن جذبه للمدخرات الضائعة إلي مظلة النظام المالي الرسمي، وبالتالي تعزيز السيولة وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والاستثمارية، ومن ثم تحقيق المزيد من الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

وتشير التقارير الدولية إلي أن هناك قرابة ١,٧٪ مليار شخص بالغ لا يملكون حسابات مصرفية، أي ما يمثل ٣١٪ من سكان العالم، تتزايد بينهم نسبة النساء لتصل إلي ٥٦٪، وترتفع جغرافيًا في مناطق معينة، لتصل إلي ٦٣٪ في المتوسط بالبلدان العربية ولأكثر من ٦٧,٢٪ في مصر.

ولقد أحدث التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية ثورة في تطور مؤشرات الشمول المالي، حيث أدى دخول التكنولوجيا الرقمية في المجال المالي إلي إحداث تحولات جذرية في خريطة أنظمة الدفع، وبخاصة في ظل دخول المؤسسات التكنولوجية العملاقة إلي هذا المجال، مستفيدة من المعرفة المتعمقة بالعملاء لتقديم طائفة واسعة من الخدمات المالية المستحدثة، وذلك عبر منصاتها التكنولوجية ومن خلال استخدام الهواتف المحمولة والانترنت.

وبينما يساعد الشمول المالي الأسر الفقيرة والشركات الناشئة والصغيرة في زيادة مقدرتهم على الوصول للائتمانات المطلوبة، فإنه يعمل أيضًا على جذب المزيد من المدخرات والمدفوعات، وبكل ما يمكن أن يعكسه ذلك من تأثير إيجابي على الازدهار وخلق فرص العمل والنمو الشامل، والذي نجد صداه ظاهرًا فى تحقيق المزيد من الاستقرار المالي من خلال خلق نظام مالي سليم له القدرة على التصدي للتحديات والأزمات.

ولكن، وعلى الرغم من هذه النتائج الايجابية وذلك التطور التقني الحادث والمؤثر، إلا أن الواقع العملي لدعم وتعزيز الشمول المالي يعكس حقيقة وجود الكثير من المعوقات الحادة من هذا الانتشار، إذ تأتي الحواجز التنظيمية الصارمة التى تضعها المؤسسات المالية وما تتطلبه من ضمانات لتقديم قروضها، وكذا الحواجز الجغرافية وعدم اكتمال البيئة التكنولوجية وحواجز هيكل الأسواق المالية والعجز المالي لدي العملاء والمصحوب غالبًا بالأمية وضعف الثقافة المالية على رأس قائمة مطولة من الصعوبات المؤدية لمستويات غير قليلة من الاستبعاد المالي، ومن ثم عدم تحقيق المستوي المطلوب والمستهدف من الشمول المالي.

[١٩٦] متاح في ٢٠٢١/٩/١٤، على الموقع:.https://www.misr365.com/economy-news -

وفي مصر، تم وضع الشمول المالي كأولوية قصوى في الأجندة الوطنية وصيغت من أجل الارتقاء بمستوياته العديد من المبادرات والاتفاقيات كان لها مردودها الطبيعي في زيادة أعداد المصريين ممن يمكنهم الوصول للخدمات المالية، حيث يمتلك المصريون قرابة ١٩ مليون حساب عبر الهاتف المحمول عام ٢٠٢٠، أو ما يمثل ٣٢,٨٪ من عدد السكان البالغين والمقدر عددهم بحوالي ٦٣ مليون فرد.

وتمتلك مصر هيكل مالي جيد يمكن أن يعطي لها الفرصة لتحقيق انتشار مالي حقيقي ومتميز متى تم رصد التحديات بشكل واقعي توطئة للتصدي لها ووضع الاستراتيجيات الملائمة للقضاء عليها، وهي تحديدات لا تختلف كثيرًا عن التحديات المعيقة للشمول المالي بشكل عام، وربما عكست بعض التحديات الخاصة وضعًا أكبر صعوبة ودافعية لسرعة المواجهة، كارتفاع نسبة الفقر (٢٩,٥٪) ونسبة الأمية (٢٤٪) ومعدل البطالة (٨٪) ومعدل الإعالة (٦٢٪)، فضلاً عن ارتفاع درجة التركيز المصرفي والجغرافي للبنوك وضعف مؤشر الكثافة المصرفية. إلا أن انتشار الكثير من الأفكار والمعتقدات الدينية فضلاً عن غيرها من العادات والموروثات الاجتماعية يعد واحدة من أكثر المعوقات التى تحد من درجة وصول نماذج كثيرة من السكان، وبخاصة النساء وكبار السن، من التوجه لتلقي الخدمات المصرفية.

وفي مواجهة حقيقية للتحديات والمعوقات التى يمكن أن تحد من الوصول إلي شمول مالي حقيقي وفاعل، وتفعيلاً للإمكانيات المهيئة لهذا الوصول، والتي يأتي في مقدمتها وجود إرادة سياسية داعمة ومستهدف قومي لبناء مجتمع اقتصادي رقمي غير نقدي، يمكن أن نقدم عددًا من التوصيات، وذلك على النحو التالي:

- في ضوء تعدد الأطراف المعنية وذات العلاقة بالقطاع المالي وبموضوعات الشمول المالي في الدولة، ومع احتمالية وجود خطوات وخطط ومبادرات أحادية الجانب، ومع وجود الحاجة إلي توحيد الجهود تحت مظلة واحدة، تجنبًا للازدواجية، أصبح وجود وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تضم كافة ذوي الشأن (جهات رقابية، مؤسسات مالية، مجتمع مدني، وزارات ..... إلخ) أمرًا حتميًا، وذلك ضمن خطة واضحة المعالم ذات إطار زمني محدد، يسبقها عدد من الدراسات والمسوحات والتقييمات الأولية لمعرفة حقيقة التحديات والإمكانيات والفرص المتاحة.

- العمل على تحقيق تواجد جغرافي أفضل للمؤسسات المالية، وهنا قد يكون في إيجاد وسيلة للتعاون المشترك، بين تلك المؤسسات ومؤسسات التمويل الأصغر ومكاتب البريد (ذات الانتشار الجيد)، في تقديم خدمات مالية ذات علامة تجارية مشتركة، السبيل لتحقيق هذا التواجد الجغرافي الأفضل.

- دعوة المؤسسات المالية للعمل الجاد ولبناء قدراتها البشرية وتطوير بنياتها التحتية المالية لتقديم خدمات مصممة بشكل أفضل وأكثر سهولة، وبخاصة حثها على الاستثمار في حلول التكنولوجيا المالية وتقديم خدماتها عبر الإنترنت للغالبية العظمي من العملاء.

- تقديم التسهيلات اللازمة لدعوة شركات التكنولوجيا المالية العالمية على الاستثمار في السوق المصري ودعوة رؤوس الأموال الخاصة المحلية على المخاطرة في الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية، باعتبار هذه المخاطرة هي الركيزة التى يقوم عليها نمو هذا النوع من التكنولوجيا، مع أهمية التوسع في تقديم الدعم المؤسسي المساعد على زيادة الشركات المبتدئة، كإنشاء الحاضنات والمختبرات التنظيمية

التى تسمح لهذه الشركات والمؤسسات المالية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية. فضلاً عن أهمية وضع الإطار القانوني والتشريعات الحاكمة التى تلاءم الطبيعة المتطورة لتلك التقنيات، بما يمنح الثقة للاستثمارات في هذا المجال بشكل آمن، ووضع آليات ناجزه لفض النزاعات الناشئة عن تلك التقنيات المستحدثة كالتقاضي الالكتروني مثلاً.

- العمل على تحقيق المنافسة المشروعة ومنع سبل الاحتكار بين كافة الكيانات القائمة بمزاولة تقديم الخدمات المالية، سواء تلك المؤسسات التقليدية كالبنوك، وما تمتلكه من ميزة الثقة، أو تلك الشركات الناشئة، والتى عادة ما تمتلك حلولاً تكنولوجية لا يمكن للبنوك بناءها بسهولة، الأمر الذي يدعو إلي أهمية التأكيد على تكاملية تلك المؤسسات وعدم اعتبار أحدها بديل عن الآخر.

- تفعيل وتوسيع أدوار مؤسسات التمويل الأصغر لتمكينها من الوصول الفعال للمجموعات الأقل حظًا من خلال تقديم برامج تمويل وادخار مخصصة، إلي جانب التأكيد على قيام البنوك التجارية بذات الدور، توطئة لتحول الكثير من هذه المجموعات (الأسر الفقيرة، الشركات الصغيرة والمتوسطة، وغيرهم) للدخول في نطاق الاقتصاد الرسمي.

- العمل على إنشاء بنوك إلكترونية متكاملة تقدم كافة الخدمات المالية التي تقدمها البنوك العادية، على أن يكون محركها الأساسي تبسيط الإجراءات ومتطلبات الوصول اكتفاءً بوجود هاتف محمول وصورة شخصية لطالب الخدمة.

- العمل أيضًا على وجود بنوك متخصصة بالكامل تقوم بتقديم خدماتها المالية والاجتماعية لفئة معينة (الشركات الصغيرة والمتوسطة أو المرأة) مثلاً، وباشتراطات تتلاءم وإمكانيات وظروف كل فئة، والمستهدف القومي منها، سواء من حيث فوائد القروض أو ضمانات الحصول على القرض أو الأوراق والوثائق المطلوبة.

- البدء في الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتقديم خدمات تتوافق واحتياجات العملاء الخاصة، وكذا الاستفادة من تكنولوجيا الواقع الافتراضي Virtual Reality والتي تمكن العميل من معرفة الخدمات والمنتجات من مكانه بشكل يحاكي واقع تواجده في البنك.

- تفعيل برامج التمويل الإسلامي، خاصة أن هناك فئة ليست بالقليلة تنظر إلي المعاملات البنكية على أنها تخالف الأصول الدينية، وبما يدفعها إلي العزوف تمامًا عن التعامل مع القطاع المصرفي.

- العمل على تفعيل إجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب كجزء من استراتيجية تطبيق الشمول المالي.

- دعوة القائمين على السياسة التعليمية لإدراج وتضمين نشر الوعي بأهمية الشمول المالي ضمن المناهج التعليمية عبر كافة مراحل الدراسة، وبخاصة المتوسطة كالإعدادية والثانوية، للتأكيد على إعداد أجيال تعي جدوى هذا التوجه القومي، وللعمل على معالجة المستوي المنخفض للوعي المالي بين المواطنين، فضلاً عن استمرار الدعوة لمبادرات وحملات التوعية عبر وسائل الإعلام المختلفة (المقروءة والمسموعة والمرئية) للتوسع في نشر تلك الثقافة المفقودة لدي طبقات كثيرة من المجتمع المصري.